

МАЛДИВ МА-АЛ-КУЛИБ АЛ-МУТАВААРАЛАН АЛ-МУЛНАЗРАН ВЕТИА

1999

3



Princeton University Library



32101 061871776

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

نصوص

الاتفاقيات التجارية والاقتصادية

والكتب الملحقة بها

المعقودة بين

الجمهورية العراقية والدول الأخرى

الجزء الثالث

شباط ١٩٦٤

وضع بإشراف مديرية العلاقات التجارية الخارجية

بوزارة الاقتصاد

Iraq

نصوص

الاتفاقيات التجارية والاقتصادية

والكتب الملحقة بها

المعقودة بين

الجمهورية العراقية والدول الاخرى

الجزء الثالث

شباط ١٩٦٤

وضع باشراف مديرية العلاقات التجارية الخارجية
بوزارة الاقتصاد

~~(Arab)~~

KPA

. I726

1959

juz' 3

(RECAP)

جدول بالاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي عقدت منذ النصف

الثاني من عام ١٩٦٠ لغاية عام ١٩٦٣

بين

الجمهورية العراقية والبلدان الأخرى

التسلسل	اسم الاتفاقية	تاريخ توقيعها	تاريخ تنفيذها
١ -	اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية وجمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية .	٩٦٠/١٠/٢٣	١٩٦١/٢/١٣
٢ -	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وسيلان .	٩٦١/٢/٢٠	١٩٦١/١٠/٢
٣ -	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الفنلندية .	٩٦١/٣/١٤	١٩٦٢/٦/٢٥
٤ -	اتفاق التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية .	٩٦١/١١/٣	٩٦١/١٢/٢٠
٥ -	بروتوكول خاص بتبادل السلع بين الجمهورية العراقية وجمهورية البانيا الشعبية خلال عام ١٩٦٢ .	١٩٦٢/٣/٢٥	١٩٦٢/٨/٦
٦ -	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الباكستانية .	١٩٦٢/٥/١٢	١٩٦٢/٩/١٨
٧ -	اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والسويد .	١٩٦٢/٦/٣٠	١٩٦٢/٩/٢٠
٨ -	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية وجمهورية الكاميرون الاتحادية .	١٩٦٢/١٠/١٣	—
٩ -	اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الهندية .	١٩٦٢/١٢/١٣	١٩٦٣/٧/٤

- ١٠- اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية
والجمهورية الصومالية .
— ١٩٦٣/٤/١٨
- ١١- بروتوكول التعاون الاقتصادي بين
الجمهورية العراقية وجمهورية ألمانيا
الاتحادية (وقع بالاحرف الاولى) .
١٩٦٣/٩/٥ ١٩٦٣/٩/٥
- ١٢- اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية
والجمهورية الإيطالية .
١٩٦٣/١٢/١ ١٩٦٣/٩/٣٠
- ١٣- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين
الجمهورية العراقية والجمهورية الإيطالية
١٩٦٣/١٢/١ ١٩٦٣/٩/٣٠
- ١٤- اتفاق تجاري بين الحكومة العراقية
والحكومة اليونانية .
١٩٦٤/٥/١ ١٩٥٦/٤/٢٦
- ١٥- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول
الجامعة العربية .
١٩٦٤/٤/٣٠ ١٩٦٣/١٢/٩
- ١٦- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري
وتنظيم تجارة الترانزيت بين بلدان
الجامعة العربية .
١٩٥٤/١٢/٢٥ ١٩٥٣/٩/٧

مقدمة

يسر وزارة الاقتصاد العراقية ان تقدم للقارىء الكريم الجزء الثالث من كتاب (نصوص الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الجمهورية العراقية والدول الاخرى) ويتضمن هذا الجزء نصوص الاتفاقيات التي عقدت منذ تموز ١٩٦٠ لفاية شهر كانون الاول ١٩٦٣ وكذلك بعض الاتفاقيات المعقودة ضمن نطاق جامعة الدول العربية . ومن دواعي السرور ان يصدر هذا الجزء بعد قيام ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة (١٩٦٣) التي قضت على حكم الطغيان والشعوبية والفوضى وبعد ثورة الثامن عشر من تشرين التي استهدفت تصحيح الاوضاع الشاذة التي سادت هذا البلد الامين والى اشاعة الطمانينة والاستقرار الاقتصادي في ربوعه .

ان حكومة الجمهورية العراقية تأمل من وراء عقد هذه الاتفاقيات تنمية وتطوير علاقات العراق التجارية والاقتصادية مع الاقطار الاخرى على اساس من التكافؤ والمنفعة المتبادلة وكذلك تهدف الى توسيع الاسواق الخارجية التقليدية وفتح اسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات العراقية وتأمل ايضا ان يكون من نتائج تطبيق هذه الاتفاقيات تطوير الصناعة والزراعة اللذين يشكلان القطاعين الهامين للاقتصاد القومي وبذلك يتحقق رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لاهل الشعب كافة من فلاح وعامل وكاسب ويتحقق لمجتمعنا الاستقرار والرفاه .

وفي الختام لا يسعنا الا ان نسأل الله عز وجل ان يوفق العاملين المخلصين من اهله هذا الشعب في خدمة عراقنا الحبيب وامتنا العربية الجيدة .

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني

بين

الجمهورية العراقية

وجمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية وفقا لاتفاقية التجارة المؤرخة ١٤ كانون الاول / ١٩٥٨ وبالنظر للعلاقات الودية بين البلدين وبناء على رغبتهما في تعزيز التعاون الاقتصادي والفني الى اقصى حد على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة قد اتفقتا على ما يلي : -

المادة الاولى

لغرض المساهمة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية للجمهورية العراقية يتعاون الفريقان في تنفيذ المشاريع في مختلف الفروع الصناعية كتصفية النفط والصناعة البتروكيمياوية ومحطات توليد الكهرباء المائية والحرارية والمشاريع الاخرى التي يتفق عليها وتعين من قبل الطرفين وفقا لنصوص هذه الاتفاقية ♦

المادة الثانية

ان مؤسسات التجارة الخارجية الجيکوسلوفاكيا (المسماة فيما يلي بالمؤسسات الجيکوسلوفاكيا) بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الحكومية للجمهورية العراقية (المسماة فيما يلي بالمؤسسات العراقية) تقوم باعداد الدراسات الفنية - الاقتصادية الكاملة وتسليم المعامل والمعدات الصناعية كاملة ونصبها وتشغيل المعامل المختصة وتدريب الاختصاصيين العراقيين ♦

المادة الثالثة

ان حكومة جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية مساهمة منها في تحقيق مشاريع التنمية للجمهورية العراقية واستجابة لرغبات الحكومة العراقية تمنح حكومة الجمهورية العراقية اعتمادا الى حد ١٢ مليون بانون

استرليني تستخدم لتغطية تكاليف المعامل والمعدات الصناعية الكاملة التي يجري تسليمها من قبل جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية طبقا لهذه الاتفاقية •

ويستخدم هذا الاعتماد ايضا لتسديد كلفة الخرائط وجميع الوثائق الفنية الاخرى الخاصة بالمراحل التنفيذية والتشغيلية للقسم التكنولوجي من المشاريع وكذلك لتسديد المصاريف المتعلقة بالتدريب الفني للاخصائيين العراقيين في جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية وتستثنى من ذلك نفقات اقامتهم وسكنهم وسفرهم من والى جمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية •

المادة الرابعة

ان عقود الدراسات وعقود التجهيزات والنصب والتشغيل فيما يخص المشاريع المذكورة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية تبرم بين المؤسسات الجيکوسلوفاكية والمؤسسات العراقية وذلك وفقا لاحكام هذه الاتفاقية • تكون الاسعار في كل عقد على اساس الاسعار العالمية وتعين بالباون الاسترليني •

يتضمن كل عقد شرطا بانه في حالة تغير المحتويات الذهبية للعملة المتعاقد بها فان مبلغ العقد الذي لم ينفذ بعد يعدل بتاريخ التغير الحاصل بنفس نسبة التغير الذي حدث •

يكون كل عقد قبل ابرامه خاضعا لموافقة السلطات المختصة التي تعينها كل حكومة •

ان تجهيزات المعامل والمعدات الصناعية الكاملة تكون على اساس (سيف) الموائىء العراقية •

المادة الخامسة

- ١ - تبدأ المفاوضات لابرام عقود الدراسات للمشاريع المذكورة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ
- ٢ - ان عقود الدراسات التي يجري اعدادها بموجب هذه الاتفاقية تبرم في موعد لا يتعدى ٣٠ حزيران سنة ١٩٦١ •

٣ - تسلم الدراسات المعدة وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة من قبل المؤسسات الجيكوسلوفاكية الى المؤسسات العراقية في موعد لا يتعدى ٢٨ شباط سنة ١٩٦٢ •

٤ - تبرم العقود الخاصة بالتجهيزات والنصب والتشغيل للمشاريع المذكورة في المادة الاولى قبل ٣١ كانون الاول سنة ١٩٦٢ •

٥ - يجوز عند الضرورة تغيير المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة وذلك بالاتفاق المتبادل للفريقين • وعلى كل فأن الفترة بين المواعيد المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة يجب ان تبقى كما هي •

المادة السادسة

١ - ان تكاليف التجهيزات للمعامل والمعدات الصناعية الكاملة وكذلك كلفة الخرائط والوثائق الفنية ومصاريف تدريب الاخصائيين العراقيين وفقا للمادة الثالثة من هذه الاتفاقية تسدد الى المؤسسات الجيكوسلوفاكية على أساس قيمة (قوب الموائىء الاوربية) عن كل عملية تسليم سلع او على اساس قيمة قوائم الحساب المختصة بالنسبة للمصاريف الاخرى المبينة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية طبقا للعقود المختصة وذلك باستعمال الاعتماد عن طريق كتاب اعتماد غير قابل للنقض يفتح من قبل البنك المركزي العراقي بناء على أمر المؤسسات العراقية لدى بنك الدولة الجيكوسلوفاكى ضمن « حساب الاعتماد » المفتوح وفقا للمادة الثامنة من هذه الاتفاقية •

ان كلفة الشحن والتأمين لتجهيزات المعامل والمعدات الصناعية الكاملة من الموائىء الاوربية الى الموائىء العراقية تدفع من قبل المؤسسات العراقية الى المؤسسات الجيكوسلوفاكية نقدا بالباون الاسترليني و / أو بأية عملة اخرى قابلة للتحويل يتفق عليها البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكى •

٢ - ان التجهيزات الفرعية من بلد ثالث المتفق عليها في العقود المختصة

بين المؤسسات الجيكوسلوفاكية والمؤسسات العراقية لاكمال
التجهيزات الجيكوسلوفاكية لا تسدد قيمتها من الاعتماد بل تدفع
من قبل المؤسسات العراقية وفقا لشروط الدفع التي يتفق عليها
بين المؤسسات الجيكوسلوفاكية والمجهزين الفرعيين في البلد
الثالث . ان قيمة هذه التجهيزات الفرعية وشروط التسديد المتعلقة
بها يجب ان توافق عليها المؤسسات العراقية وان هذه التجهيزات
الفرعية يجب ان لا تشكل قسما كبيرا من تجهيزات المعامل والمعدات
الصناعية الكاملة .

٣ - في حالة تجاوز كلفة المعامل والمعدات الصناعية الكاملة نطاق
الاعتماد الممنوح وفقا لهذه الاتفاقية فان المبلغ الاضافي يجب ان
يدفع نقدا بالباون الاسترليني و/ او بأية عملة اخرى قابلة للتحويل
يتفق عليها البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكى .
ان الجانب الجيكوسلوفاكى يرغب فى استعمال هذا المبلغ لشراء
بضائع فى الجمهورية العراقية بشرط ان تكون هذه البضائع مطابقة
لمتطلبات الاقتصاد الوطنى الجيكوسلوفاكى .

المادة السابعة

يمكن السحب على الاعتماد الممنوح وفقا لهذه الاتفاقية ابتداء
من تاريخ دخول هذه الاتفاقية فى حيز التنفيذ حتى ٣١ كانون الاول
سنة ١٩٦٥ .

ان اليوم الذى يدفع فيه بنك الدولة الجيكوسلوفاكى قيمة
المستندات (وبضمنها قوائم الشحن فى حالة تجهيزات السلع) المقدمة
من قبل المؤسسات الجيكوسلوفاكى عن طريق خصم «حساب الاعتماد»
المشار اليه فى المادة الثامنة من هذه الاتفاقية يعتبر تاريخ السحب على
الاعتماد ويعتد بهذا التاريخ ايضا لاحتساب الفائدة .

المادة الثامنة

لاغراض هذه الاتفاقية فان بنك الدولة الجيكوسلوفاكى الذى
يعمل وكيلا لحكومة جمهورية جيكوسلوفاكى الاشتراكية يفتح فى
سجلاته باسم البنك المركزى العراقى الذى يعمل وكيلا لحكومة

الجمهورية العراقية حسابا ذي فائدة بالباون الاسترليني يشار اليه في هذه الاتفاقية بـ «حساب الاعتماد» ♦

المادة التاسعة

١ - تدفع حكومة الجمهورية العراقية المبالغ المسحوبة من الاعتماد عن كل مشروع في ثمانية اقساط سنوية متساوية يستحق القسط الاول منها بعد مرور سنة واحدة من تاريخ اكمال شحن المعامل والمعدات الصناعية الكاملة طبقا للعقود المختصة ♦

وفيما يتعلق بالنفقات الاخرى المنصوص عليها في المادة الثالثة يستحق القسط الاول بعد مرور سنة واحدة من تاريخ قوائم الحساب المختصة التي تصدرها المؤسسات الجيكوسلوفاكية دائما في ٣١ كانون الاول من كل سنة ♦

٢ - تدفع اقساط الاعتماد في تاريخ استحقاقها بالباون الاسترليني و/او بأية عملة اخرى قابلة للتحويل يتفق عليها البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكى ♦

٣ - ان الجانب الجيكوسلوفاكى راغب في استعمال قيمة اقساط الاعتماد المدفوعة وفقا لهذه المادة وكذلك الفوائد المدفوعة وفقا للمادة العاشرة في شراء السلع في الجمهورية العراقية بشرط ان تكون السلع ملائمة لمتطلبات الاقتصاد الوطني الجيكوسلوفاكى ♦

المادة العاشرة

تكون الارصدة اليومية لحساب الاعتماد خاضعة لفائدة مقدارها ٢٥٪ سنويا ، وتحتسب الفائدة وتستحق دائما في ٣١ كانون الاول من كل سنة وفي تاريخ غلق حساب الاعتماد ♦

يجري تسديد الفائدة خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاقها بالباون الاسترليني و/أو بأية عملة اخرى قابلة للتحويل يوافق عليها البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكى ♦

المادة الحادية عشرة

في حالة تغير المحتويات الذهبية للباون الاسترليني الذي يساوي

حاليا ٢٤٨٨٢٨ غراما من الذهب الخالص فان رصيد حساب الاعتماد وكذلك المبلغ غير المستعمل منه يعدل من قبل بنك الدولة الجيكوسلوفافي بتاريخ التغير الحادث بنفس نسبة التغير الذي حدث ♦

المادة الثانية عشرة

يتفق البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفافي على الترتيبات الفنية الاخرى بشأن تنفيذ شروط الدفع لهذه الاتفاقية ♦

المادة الثالثة عشرة

يعرب الجانب الجيكوسلوفافي عن استعداده لتلبية طلبات الجانب العراقي لشراء الادوات الاحتياطية (بالاضافة الى المجموعة القياسية المجهزة مع المعامل والمعدات الصناعية الكاملة) اللازمة للتشغيل الاعتيادي للمشاريع المنفذة وفقا لهذه الاتفاقية ♦

ويتم تجهيز هذه الادوات الاحتياطية ضمن نطاق الاتفاقية التجارية النافذة المفعول بين الجمهورية العراقية والجمهورية الجيكوسلوفافية الاشتراكية ♦

المادة الرابعة عشرة

لغرض تأمين سهولة تنفيذ هذه الاتفاقية والاستفادة منها استفادة كاملة تؤلف لجنة مختلطة من ممثلين عن الجانبين المتعاقدين ♦ وتجتمع اللجنة المختلطة في براغ او في بغداد في اقرب وقت ممكن وذلك بناء على طلب أي من الفريقين ♦

المادة الخامسة عشرة

تؤلف لجنة فنية دائمية من ممثلين عن كلا الجانبين المتعاقدين يكون مقرها بغداد لتسهيل حل المشاكل الفنية وغيرها الناشئة عن تنفيذ هذه الاتفاقية ♦

المادة السادسة عشرة

ان أية خلافات تنشأ فيما بعد عن العقود المبرمة وفقا لهذه الاتفاقية تحل بالتحكيم وفقا للشروط التفصيلية للعقود التي تتضمن نصا لتعيين المحكمين ويحرص الجانبان المتعاقدان على احترام وتنفيذ احكام المحكمين ♦

المادة السابعة عشر

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في يوم تبادل المذكرات التي تؤيد بأن هذه الاتفاقية قد صودق عليها وفقا للاجراءات الدستورية للجانبين المتعاقدين • وتبقى نافذة المفعول الى حين تنفيذ جميع الالتزامات الناجمة عنها •

كتب في بغداد في يوم ٢٣-١٠-١٩٦٠ في نسختين اصليتين كل منهما باللغات العربية والجيكية والانكليزية ويعول على النصوص الثلاث على حد سواء •

نيابة عن حكومة الجمهورية
العراقية

نيابة عن حكومة جمهورية
جيكوسلوفاكية الاشتراكية



الرسالة رقم (١)

بغداد في اليوم الثالث والعشرين تشرين الاول ١٩٦٠

سيادة وزير التجارة للجمهورية العراقية :

بالاشارة الى اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية وجمهورية جيكوسلوفاكيا الاشتراكية المعقودة اليوم لي الشرف ان أويد انه قد تم الاتفاق على مايلي :

ان الجانب الجيكوسلوفاكى عن طريق المؤسسات الجيكوسلوفاكية المختصة وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات العراقية يؤمن - خلال المدة وبالكلفة التي يتفق عليها مقدما بين الفريقين - اعداد الدراسات الفنية - الاقتصادية الكاملة حول المشاريع المشار اليها في المادة الاولى من الاتفاقية المذكورة اعلاه .

تتضمن كل دراسة بصفة خاصة مايلي : -

أ - اعمال البحوث العلمية والتحريات العلمية والفنية .

ب - بيان صلاحية المشروع من الوجهة الاقتصادية والفنية ومدى تناسقه مع المشاريع الاخرى للتنمية الاقتصادية في الجمهورية العراقية .

ج - تصاميم ومواصفات القسم التكنولوجي من المشروع .

د - تصاميم ومواصفات وشروط مناقصة اعمال الهندسة المدنية مع تعيين موقع المشروع .

هـ - طاقة المشروع والمدة الضرورية لاكماله ومراحل انشائه مع كلفة كل مرحلة والكلفة الاجمالية للمشروع .

ان كلفة كل مرحلة والكلفة الاجمالية تقسم الى مبالغ تسدد نقدا من قبل الجانب العراقي ومبالغ تغطى بواسطة الاعتماد .

تحرص المؤسسات الجيكوسلوفاكية على اشراك المؤسسات العراقية الى اقصى حد ممكن في عمليات الدراسة لغرض زيادة كفاءتها العلمية والفنية .

ولتحقيق الاغراض المشار اليها آتفا تقدم المؤسسات العراقية الى المؤسسات الجيكوسلوفاكية كل مساعدة ممكنة كتسليمها الدراسات الموضوعية سابقا في فروع الصناعة المختصة وتزويد مايلزم من وسائل نقل ومعدات اضافية وموظفين محليين وكذلك محلات سكن للموظفين الجيكوسلوفاكين في الجمهورية العراقية • ويتفق على التفاصيل بما في ذلك كلفة المساعدات المذكورة اعلاه وتحدد في العقود المختصة •

اعتبارا من تاريخ تقديم الدراسة الفنية - الاقتصادية الكاملة حتى التاريخ المقرر لابرام عقد تنفيذ المشروع المختص حسبما هو مذكور في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية او خلال اية مدة اخرى يتفق عليها بصورة متبادلة وفقا للفقرة الخامسة من نفس المادة يقرر الجانب العراقي ما اذا كان سيجري تأسيس المشروع من قبل المؤسسات الجيكوسلوفاكية في نطاق هذه الاتفاقية • ويحق للجانب العراقي خلال المدة المذكورة اعلاه ان يدقق الاسعار والشروط الاخرى المقدمة من قبل المؤسسات الجيكوسلوفاكية بأية طريقة اعتيادية وضمن ذلك المناقصات العالمية •

لا يستعمل الاعتماد الممنوح وفقا للمادة الثالثة من هذه الاتفاقية في تسديد قيمة الدراسات الفنية - الاقتصادية بل تسدد هذه القيمة نقدا بالباون الاسترليني و/أو بأية عملة اخرى قابلة للتحويل يتفق عليها البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكى •

وتصبح كل دراسة موضوعية وفقا لاحكام هذه الاتفاقية بعد دفع كلفتها ملكا للجانب العراقي الذي له الحق في استعمالها بأية طريقة يقررها •

ان هذه الرسالة تكون جزءا متمما لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المشار اليها آتفا •

اكون ممثنا جدا لو أيدهم مضمون هذه الرسالة •

وتقبلوا - سيادتكم - تأكيد فائق تقديري واحترامي •

المخلص

نائب وزير التجارة الخارجية

جمهورية جيكوسلوفاكية الاشتراكية

جواب الرسالة رقم (١)

بغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٦٠

سيادة نائب وزير التجارة الخارجية لجمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية :
يسرني ان أويد تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم والذي
جاء فيه مايلي :

« بالاشارة الى اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية
العراقية وجمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية المعقودة اليوم لي
الشرف ان أويد انه قد تم الاتفاق على مايلي :

ان الجانب الجيکوسلوفاكلي عن طريق المؤسسات الجيکوسلوفاكيا
المختصة وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات العراقية يؤمن - خلال المدة
وبالكلفة التي يتفق عليها مقدما بين الفريقين - اعداد الدراسات
الفنية - الاقتصادية الكاملة حول المشاريع المشار اليها في المادة
الاولى من الاتفاقية المذكورة اعلاه .

تتضمن كل دراسة بصفة خاصة مايلي : -

- أ - اعمال البحوث العلمية والتحريات العلمية والفنية .
- ب - بيان صلاحية المشروع من الوجهة الاقتصادية والفنية ومدى تناسقه
مع المشاريع الاخرى للتنمية الاقتصادية في الجمهورية العراقية .
- ج - تصاميم ومواصفات القسم التكنولوجي من المشروع .
- د - تصاميم ومواصفات وشروط مناقصة اعمال الهندسة المدنية
مع تعيين موقع المشروع .
- هـ - طاقة المشروع والمدة الضرورية لاكماله ومراحل انشائه مع كلفة
كل مرحلة والكلفة الاجمالية للمشروع .
- ان كلفة كل مرحلة والكلفة الاجمالية تقسم الى مبالغ تسدد نقدا
من قبل الجانب العراقي ومبالغ تغطي بواسطة الاعتماد .
- تحرص المؤسسات الجيکوسلوفاكيا على اشراك المؤسسات
العراقية الى اقصى حد ممكن في عمليات الدراسة لغرض
زيادة كفاءتها العلمية والفنية .

ولتحقيق الاغراض المشار اليها آتفا تقدم المؤسسات العراقية الى
المؤسسات الجيکوسلوفاكيا كل مساعدة ممكنة كتسليمها الدراسات

الموضوعة سابقا في فروع الصناعة المختصة وتزويد مايلزم من وسائل نقل ومعدات اضافية وموظفين محليين وكذلك محلات سكن للموظفين الجيكوسلوفاكيين في الجمهورية العراقية * ويتفق على التفاصيل بما في ذلك كلفة المساعدات المذكورة اعلاه وتحدد في العقود المختصة *

اعتبارا من تاريخ تقديم الدراسة الفنية - الاقتصادية الكاملة حتى التاريخ المقرر لابرام عقد تنفيذ المشروع المختص حسبما هو مذكور في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية او خلال اية مدة اخرى يتفق عليها بصورة متبادلة وفقا للفقرة الخامسة من نفس المادة يقرر الجانب العراقي ما اذا كان سيجري تأسيس المشروع من قبل المؤسسات الجيكوسلوفاكية في نطاق هذه الاتفاقية * ويحق للجانب العراقي خلال المدة المذكورة اعلاه ان يدقق الاسعار والشروط الاخرى المقدمة من قبل المؤسسات الجيكوسلوفاكية بأية طريقة اعتيادية وضمن ذلك المناقصات العالمية *

لا يستعمل الاعتماد الممنوح وفقا للمادة الثالثة من هذه الاتفاقية في تسديد قيمة الدراسات الفنية - الاقتصادية بل تسدد هذه القيمة نقدا بالباون الاسترليني و/ او بأية عملة اخرى قابلة للتحويل يتفق عليها البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكى *

وتصبح كل دراسة موضوعة وفقا لاحكام هذه الاتفاقية بعد دفع كلفتها ملكا للجانب العراقي الذي له الحق في استعمالها بأية طريقة يقررها *

ان هذه الرسالة تكون جزءا متما لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المشار اليها آنفا » *

لي الشرف ان أؤيد بان الكتاب اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه بيننا *
وتقبلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام *

المخلص

وزير التجارة

ووكيل وزير المالية للجمهورية العراقية

الرسالة رقم (٢)

بغداد في اليوم الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٦٠

سيادة وزير التجارة للجمهورية العراقية :

بالاشارة الى اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية وجمهورية جيکوسلوفاكيا الاشتراكية المعقودة اليوم لي الشرف ان ابين انه قد تم الاتفاق على مايلي :

فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع التي اجريت بها دراسات كاملة وفقا للاتفاقية المذكورة اعلاه وبلاضافة الى تجهيز المعامل والمعدات الكاملة تقوم المؤسسات الجيکوسلوفاكية « بالتعاون الوثيق مع المؤسسات العراقية » بتقديم اوسع المساعدات الفنية والخدمات وذلك وفقا للعقود التي ستبرم لتحقيق المشاريع المذكورة اعلاه والتي ستضمن بصفة خاصة مايلي : -

أ - وضع خطط عمل لشحن المعامل والمعدات الصناعية الكاملة ولتنفيذ اعمال الهندسة المدنية ولنصب وتشغيل المشروع وكذلك بيان كلفة مراحل التنفيذ المذكورة آتفا مع كلفتها الاجمالية • وتقسم كلفة كل مرحلة والكلفة الاجمالية الى مبالغ تدفع نقدا من قبل الجانب العراقي ومبالغ تغطي بواسطة الاعتماد •

ب - القيام بنصب المشاريع وتشغيلها وصيانة وتنظيم عملها الى ان تبلغ الطاقة المقررة وذلك خلال المدة التي تضمنها المؤسسات الجيکوسلوفاكية في العقود المختصة •

ج - الاشراف على اعمال الهندسة المدنية وضمان انجازها بصورة صحيحة وذلك بصفة مهندسين استشاريين •

د - تدريب الخبراء العراقيين للعمل في المشاريع اما عن طريق ارسال اخصائيين جيکوسلوفاكين الى العراق او عن طريق قبول العراقيين في جيکوسلوفاكيا للتدريب الفني المهني في مشاريع مماثلة وفقا لاتفاق متبادل •

تؤمن المؤسسات العراقية تنفيذ اعمال الهندسة المدنية الكاملة للمشاريع وذلك بالتعاون مع المؤسسات الجيکوسلوفاكية بوصفها

مهندسين استشاريين كما هو مذكور في الفقرة (ج) اعلاه . وتساهم المؤسسات العراقية في تنظيم نصب المشاريع وتشغيلها في الحدود المتفق عليها والمبينة في العقود المختصة وتشتمل هذه المساهمة على تزويد العمال والمواد الضرورية للنصب ولتشغيل المشاريع وكذلك تهيئة محلات اقامة ملائمة للموظفين الجيكوسلوفاكين . يجري الاتفاق على التفاصيل الخاصة بمساهمة المؤسسات العراقية حسبما هو مذكور اعلاه خلال المراحل المختصة وتحدد في العقود المختصة .

تجهز المؤسسات الجيكوسلوفاكية المؤسسات العراقية بجميع الخرائط وبجميع اوصاف العمليات الفنية الضرورية لتنظيم تشغيل المشاريع بكفاءة وبطاقاتها الكاملة .

يتعهد الجانب الجيكوسلوفاكى بان تكون المعامل والمعدات الصناعية الكاملة المجهزة وفقا للمواصفات القياسية الجيكوسلوفاكية مطابقة للقياسات المعترف بها دوليا .

وللمؤسسات العراقية الحق في تعيين فاحصين معترف بهم دوليا وذلك بالاتفاق المتبادل بين المؤسسات العراقية والمؤسسات الجيكوسلوفاكية .

ان النفقات المتعلقة بالمساعدة الفنية والخدمات المذكورة اعلاه ، باستثناء تلك المعينة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، تدفع من قبل المؤسسات العراقية الى المؤسسات الجيكوسلوفاكية نقدا بالباون الاسترليني و/أو بأية عملة اخرى قابلة للتحويل يتفق عليها البنك المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكى .

تكون هذه الرسالة جزء لا يتجزأ من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني المذكورة اعلاه .

أكون ممثنا جدا لو أيدتم محتوى هذه الرسالة .

وتقبلوا سيادتكم تأكيد فائق احترامي وتقديري .

المخلص

نائب وزير التجارة الخارجية
لجمهورية جيكوسلوفاكية الاشتراكية

جواب الرسالة رقم (٢)

بغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الاول ١٩٦٠
سيادة نائب وزير التجارة الخارجية لجمهورية جيكوسلوفاكية الاشتراكية :
يسرني ان أؤيد تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم
والذي جاء فيه مايلي :

« بالاشارة الى اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية
العراقية وجمهورية جيكوسلوفاكية الاشتراكية المعقودة اليوم لي الشرف
ان أبين انه قد تم الاتفاق على مايلي :

فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع التي اجريت بها دراسات كاملة وفقا
للاتفاقية المذكورة اعلاه وبلاضافة الى تجهيز المعامل والمعدات الكاملة
تقوم المؤسسات الجيكوسلوفاكية « بالتعاون الوثيق مع المؤسسات
العراقية » بتقديم اوسع المساعدات الفنية والخدمات وذلك وفقا
للعقود التي ستبرم لتحقيق المشاريع المذكورة اعلاه والتي ستتضمن
بصفة خاصة مايلي : -

أ - وضع خطط عمل لشحن المعامل والمعدات الصناعية الكاملة ولتنفيذ
اعمال الهندسة المدنية ولنصب وتشغيل المشروع وكذلك بيان
كلفة مراحل التنفيذ المذكورة آنفا مع كلفتها الاجمالية • وتقسم
كلفة كل مرحلة والكلفة الاجمالية الى مبالغ تدفع نقدا من قبل
الجانب العراقي ومبالغ تغطي بواسطة الاعتماد •

ب - القيام بنصب المشاريع وتشغيلها وصيانة وتنظيم عملها الى ان تبلغ
الطاقة المقررة وذلك خلال المدة التي تضمنها المؤسسات
الجيكوسلوفاكية في العقود المختصة •

ج - الاشراف على اعمال الهندسة المدنية وضمان انجازها بصورة
صحيحة وذلك بصفة مهندسين استشاريين •

د - تدريب الخبراء العراقيين للعمل في المشاريع اما عن طريق ارسال
اخصائيين جيكوسلوفاكيين الى العراق او عن طريق قبول

العراقيين في جيكوسلوفاكيا للتدريب الفني المهني في مشاريع
مماثلة وفقا لاتفاق متبادل .

تؤمن المؤسسات العراقية تنفيذ اعمال الهندسة المدنية الكاملة
للمشاريع وذلك بالتعاون مع المؤسسات الجيكوسلوفاكية بوصفها
مهندسين استشاريين كما هو مذكور في الفقرة (ج) اعلاه . وتساهم
المؤسسات العراقية في تنظيم نصب المشاريع وتشغيلها في الحدود المتفق
عليها والمبينة في العقود المختصة وتشتمل هذه المساهمة على تزويد
العمال والمواد الضرورية للنصب ولتشغيل المشاريع وكذلك تهيئة محلات اقامة
ملائمة للموظفين الجيكوسلوفاكين . يجري الاتفاق على التفاصيل
الخاصة بمساهمة المؤسسات العراقية حسبما هو مذكور اعلاه خلال
المراحل المختصة وتحدد في العقود المختصة .

يجوز المؤسسات الجيكوسلوفاكية المؤسسات العراقية بجميع
الخراط وبجميع أوصاف العمليات الفنية الضرورية لتنظيم تشغيل
المشاريع بكفاءة وبطاقاتها الكاملة .

يتعهد الجانب الجيكوسلوفاكى بان تكون المعامل والمعدات
الصناعية الكاملة المجهزة وفقا للمواصفات القياسية الجيكوسلوفاكية
مطابقة للقياسات المعترف بها دوليا .

وللمؤسسات العراقية الحق في تعيين فاحصين معترف بهم
دوليا وذلك بالاتفاق المتبادل بين المؤسسات العراقية والمؤسسات
الجيكوسلوفاكية .

ان النفقات المتعلقة بالمساعدة الفنية والخدمات المذكورة اعلاه ،
باستثناء تلك المعينة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، تدفع من قبل
المؤسسات العراقية الى المؤسسات الجيكوسلوفاكية نقدا بالباون
الاسترليني و/أو بأية عملة اخرى قابلة للتحويل يتفق عليها البنك
المركزي العراقي وبنك الدولة الجيكوسلوفاكى .

تكون هذه الرسالة جزء لا يتجزأ من اتفاقية التعاون
الاقتصادي والفني المذكورة اعلاه » ♦
لي الشرف ان اؤيد بان الكتاب اعلاه يبين بصورة صحيحة
التفاهم الذي تم التوصل اليه بيننا ♦
وتقبلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام ♦

المخلص

وزير التجارة ووكيل وزير المالية
للجمهورية العراقية



اتفاقية تجارية

بين

حكومة الجمهورية العراقية وحكومة سيلان

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة سيلان تحذوها الرغبة في تطوير وتوسيع ودعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين على أساس المساواة والمنافع المتبادلة قررتا الدخول في الاتفاقية التالية :-

المادة الاولى

يمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بكافة القضايا الكمركية والضرائب والتكاليف الاخرى .

المادة الثانية

تمنح كل حكومة تجارة بلد الحكومة الاخرى معاملة لا تقل حظوة عن تلك الممنوحة لتجارة اي بلد ثالث .

المادة الثالثة

لاتسري احكام المادتين الاولى والثانية على :

أ - أية امتيازات ممنوحة أو التي ستمنح من قبل أي من الفريقين المتعاقدين لغرض تسهيل تجارة الحدود .

ب - أية امتيازات وفوائد خاصة ممنوحة أو التي قد تمنح من قبل العراق لاي بلد عربي آخر .

ج - أية معاملة تفضيلية ممنوحة أو قد تمنح من قبل سيلان لاي بلد من بلدان رابطة الشعوب البريطانية .

المادة الرابعة

يتخذ الفريقان المتعاقدان جميع التدابير المناسبة لتنمية التجارة بين البلدين بكل السبل الممكنة وخاصة فيما يتعلق بالسلع المدرجة في الجدولين (أ) و (ب) المرفقين بهذه الاتفاقية . وليس في هذه الاتفاقية ما يحول دون الاتجار بالسلع والبضائع غير المدرجة في الجدولين المذكورين .

المادة الخامسة

يتعهد الفريقان المتعاقدان بمنح اجازات الاستيراد والتصدير بموجب قواعد وانظمة الاستيراد والتصدير والتحويل الخارجي الخاصة بهما •

المادة السادسة

يوافق الفريقان المتعاقدان على منح كل منهما الاخر التسهيلات المناسبة لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى على ان تراعى في ذلك القوانين والانظمة الخاصة بهما •

المادة السابعة

يجري الدفع عن السلع المتاجر بها بين البلدين بالدينار العراقي من والى حساب غير مقيم أو بالباون الاسترليني(حساب خارجي)أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان المتعاقدان •

المادة الثامنة

يعمل الفريقان المتعاقدان على تطوير وتوسيع التجارة بين بلديهما ويوافقان على التشاور فيما بينهما عندما تظهر حاجة لاجراء مثل هذه المشاورات وذلك فيما يتعلق بأية قضية تنشأ عن تطبيق هذه الاتفاقية وفيما يتعلق بتصدير أو استيراد السلع بمقتضاها •

المادة التاسعة

تنفذ هذه الاتفاقية اعتبارا من يوم تبادل وثائق الابرام بين الحكومتين المعنيتين وتبقى نافذة المفعول لمدة سنة واحدة • وفي حالة عدم اشعار احد الفريقين المتعاقدين الآخر خطيا قبل ثلاثة شهور من انتهاء العمل بهذه الاتفاقية فانها تمدد تلقائيا دائما لفترة اخرى امدها سنة واحدة كتب في بغداد في اليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٦١ وذلك بنسختين اصليتين كل منهما باللغتين العربية والانكليزية ويعول على كليهما

بالنيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
وزير التجارة

بالنيابة عن الحكومة السيلانية
وزير التجارة والطعام والملاحة

الجدول (آ)

البضائع المعدة للتصدير من العراق الى سيلان

التمور :

الحيوانات الحية :

خيول

بغال

الجلود :

الحبوب الغذائية :

الشعير

الدخن

الماش

العس

الحبوب الغذائية الاخرى

السمت :

النفط ومنتجات النفط :

الجدول (ب)

البضائع المعدة للتصدير من سيلان الى العراق

الشاي :

جوز الهند ومنتجاته :

التوابل :

زيت سترونيلا : (Citronella Oil) الذي يدخل في صناعة العطور
والصابون)

الرصاص الاسود :

الياف حريرية : (КАПОК) تستعمل لتحشية الوسائد والفرش

كتاب ملحق

بغداد في ٢٠ شباط / ١٩٦١

سيادة

وزير التجارة لحكومة الجمهورية العراقية

بالإشارة الى المفاوضات التي أسفرت اليوم عن توقيع اتفاقية تجارية بيننا لي الشرف ان اقدم التعهد التالي نيابة عن حكومة سيلان :

(أ) بناء على رغبتنا في تنمية وتعزيز العلاقات التجارية بين سيلان والعراق تقوم سيلان خلال فترة نفاذ هذه الاتفاقية باستيراد ما لا يقل عن ٨٠٠٠ (ثمانية آلاف) طنا متريا من التمور العراقية سنويا بضمنها نسبة متزايدة من التمور الجيدة المكبوسة في صناديق من الخشب و/أو الكارتون. ويسري مفعول هذا الترتيب اعتبارا من اليوم الاول من شهر تشرين الاول ١٩٦٠ • وتستورد سيلان - على كل حال - سنويا اعتبارا من اليوم الاول من شهر تشرين الاول ١٩٦١ حدا ادنى قدره ١٠٠٠ (الف) طنا متريا من التمور الجيدة من مجموع الكمية المبينة اعلاه •

(ب) تتخذ الحكومة السيلانية الخطوات الضرورية لترويج استهلاك التمور العراقية في سيلان وتدرس بهذا الخصوص مسألة الغاء رسم الاستيراد المفروض على التمور •

- ٢ - يؤلف هذا الكتاب جزء لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية •
- ٣ - أكون ممثنا لو تفضلتم بتأييد كون ما جاء اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا •
- وتفضلوا - سيادتكم - بقبول فائق التقدير والاحترام •

المخلص

وزير التجارة والطعام والملاحة

لحكومة سيلان

الجواب

بغداد في ٢٠ شباط ١٩٦١ •

سيادة تي • بي ايلنكراتن المحترم :

وزير التجارة والطعام والملاحة لحكومة سيلان

لي الشرف ان أويد تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذي جاء فيه ما يلي :-

« بالاشارة الى المفاوضات التي اسفرت اليوم عن توقيع اتفاقية تجارية بيننا لي الشرف ان اقدم التعهد التالي نيابة عن حكومة سيلان :

(أ) بناء على رغبتنا في تنمية وتعزيز العلاقات التجارية بين سيلان والعراق تقوم سيلان خلال فترة نفاذ هذه الاتفاقية باستيراد ما لا يقل عن ٨٠٠٠ (ثمانية آلاف) طنا متريا من التمور العراقية سنويا بضمنها نسبة متزايدة من التمور الجيدة المكبوسة في صناديق من الخشب و /أو الكارتون • ويسري مفعول هذا الترتيب اعتبارا من اليوم الاول من شهر تشرين الاول ١٩٦٠ • وتستورد سيلان - على كل حال - سنويا اعتبارا من اليوم الاول من شهر تشرين الاول ١٩٦١ حدا ادنى قدره ١٠٠٠ (الف) طنا متريا من التمور الجيدة من مجموع الكمية المينة أعلاه •

ب - تتخذ الحكومة السيلانية الخطوات الضرورية لترويج استهلاك التمور العراقية في سيلان وتدرس بهذا الخصوص مسألة إلغاء رسم الاستيراد المفروض على التمور •

٢ - يؤلف هذا الكتاب جزء لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية « لي الشرف ان أويد بان ما جاء اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم بيننا •

وتفضلوا - سيادتكم - بقبول فائق التقدير والاحترام •

المخلص

وزير التجارة لحكومة الجمهورية

العراقية

اتفاقية تجارية بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الفنلندية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الفنلندية رغبة
منهما في تعزيز اواصر الصداقة بين حكومتي وشعبي البلدين وتنمية
وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

يوافق الفريقان المتعاقدان على منح كل منهما الآخر معاملة اكثر
الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والتكاليف الاخرى
كافة والضرائب المطبقة على الاستيراد والتصدير ومرور السلع بطريق
الترانزيت .

المادة الثانية

لاتسري احكام المادة الاولى اعلاه على ما يلي : —

(أ) الامتيازات الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل أي من الفريقين المتعاقدين
لغرض تسهيل تجارة الحدود .

(ب) المنافع والامتيازات الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل حكومة
الجمهورية العراقية الى أي بلد عربي وكذلك أية منافع خاصة
ناشئة عن اتحاد كمركي أو منطقة تجارة حرة أو ترتيبات مماثلة
عقدتها أو تعقدها الجمهورية العراقية في المستقبل .

(ج) المنافع والامتيازات الممنوحة او التي قد تمنح من قبل حكومة
الجمهورية الفنلندية الى أي بلد مجاور وكذلك أية منافع خاصة
ناشئة عن اتحاد كمركي أو منطقة تجارة حرة أو ترتيبات مماثلة
عقدتها أو قد تعقدها الجمهورية الفنلندية في المستقبل .

المادة الثالثة

تقوم الحكومتان باصدار اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة للسلع المدرجة في الجدولين (آ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية على ان تراعى في ذلك القوانين والانظمة السارية المفعول في كلا البلدين وليس في هذه الاتفاقية ما يحول دون الاتجار بالسلع غير المدرجة في الجدولين المذكورين .

المادة الرابعة

مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية في كلا البلدين تتمتع البواخر التجارية العائدة لاي من الفريقين المتعاقدين مع حمولاتها فيما يخص القضايا المتعلقة بالملاحة كافة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من تسهيلات الميناء ورسوم التحميل والتفريغ والضرائب وسائر التسهيلات بمعاملة لا تقل حظوة بأي حال من الاحوال عن تلك الممنوحة الى البواخر العائدة الى أي بلد اجنبي آخر .
وتستثنى من ذلك أية امتيازات تمنح للبواخر التي تتعاطى التجارة الساحلية لأي من الفريقين فانها لا تمنح بمقتضى هذه المادة الى الفريق الآخر .

المادة الخامسة

يوافق الفريقان المتعاقدان على ان يمنح كل منهما الآخر التسهيلات المناسبة لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى في بلد الفريق الآخر مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما . .

المادة السادسة

يجري تسديد المدفوعات الجارية كافة بين الاشخاص الطبيعيين الحكميين القاطنين في الجمهورية العراقية وفي الجمهورية الفنلندية بالدينار العراقي من والى حساب غير مقيم أو بالباون الاسترليني (حساب خارجي) أو بأية عملة اخرى قابلة للتحويل يتم الاتفاق عليها بين الفريقين .

المادة السابعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق إبرامها وتبقى سارية المفعول الى ان يتقدم احد الفريقين المتعاقدين بأشعار تحريري لانهاؤها وذلك قبل اربعة اشهر من انتهاء أية سنة تنفيذية .
كتب في بغداد في اليوم الرابع عشر من شهر آذار سنة ١٩٦١
بنسختين أصليتين كل منهما باللغتين العربية والانكليزية ويعول على النصين على حد سواء .

نيابة عن حكومة الجمهورية الفنلندية نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
القنصل العام بوزارة الخارجية وزير التجارة

الجدول (آ)

السلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية

- ١ - التمور
- ٢ - الشعير والحبوب الاخرى
- ٣ - الجلود
- ٤ - القطن
- ٥ - البذور الزيتية
- ٦ - المنتجات النفطية
- ٧ - الصوف الخام
- ٨ - البطانيات الصوفية
- ٩ - المصنوعات التقليدية من الفضة والنحاس

الجدول (ب)

السلع المعدة للتصدير من الجمهورية الفنلندية

- ١ - الاخشاب المنشورة
- ٢ - الخشب الرقيق والمعاكس
- ٣ - الواح الفاير
- ٤ - الواح مصنوعة من القطع الخشبية (Chipwood Board)

- ٥ - الورق من مختلف الانواع
- ٦ - طبقات من الورق وورق المقوى من مختلف الانواع
- ٧ - مواد مصنوعة من الورق والمقوى
- ٨ - القابلات واسلاك القوة الكهربائية
- ٩ - الباصات واللواريات
- ١٠ - مكائن تعبيد الطرق
- ١١ - مكائن لصناعة الاخشاب
- ١٢ - تراكترات وحاصدات ومكائن اخرى للزراعة
- ١٣ - فولاذ خاص ومعدات السكك الحديدية
- ١٤ - الرافعات ومكائن الرفع الاخرى
- ١٥ - المحركات والمولدات والمحولات الكهربائية
- ١٦ - اجهزة الراديو والتلفزيون واجزاؤها
- ١٧ - مواد منزلية ومواد المائدة
- ١٨ - اجهزة للغزل
- ١٩ - مقاييس وآلات اخرى للقياس
- ٢٠ - ادوات
- ٢١ - منتجات الصناعات المعدنية الاخرى
- ٢٢ - الجبن
- ٢٣ - المواد الغذائية
- ٢٤ - خيوط الريون والخيوط الدقيقة
- ٢٥ - منتجات البلاستيك
- ٢٦ - منتجات النسيج
- ٢٧ - الادوات الخزفية والصحية والادوات المنزلية من الخزف

كتاب ملحق رقم (١)

سيادة وزير التجارة حكومة الجمهورية العراقية - بغداد :
بالإشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بتاريخ اليوم بين حكومة
الجمهورية الفنلندية وحكومة الجمهورية العراقية لي الشرف ان أؤيد
ما يلي : -

خلال مباحثاتنا التي سبقت عقد الاتفاقية التجارية تم الاتفاق على
ان الحكومة الفنلندية والحكومة العراقية تحدوهما الرغبة في زيادة
وتطوير وتسهيل العلاقات التجارية بين البلدين - تعتبر ان من قبيل
التعهد المتبادل منح تاييدهما لأي مسعى من شأنه المساهمة في تحقيق
الاهداف المذكورة .

وتم الاتفاق كذلك على ان تعد الحكومتان باطلاع المستوردين
في بلديهما على الاتفاقية التجارية بغية تشجيع شراء واستيراد السلع من
البلد الآخر .

وستتخذ الحكومتان كافة الخطوات الاخرى التي من شأنها ان
تؤدي الى توسيع العلاقات التجارية بين فنلندا والعراق .
اكون ممثنا لو تفضلتم بتأييد كون ما جاء اعلاه يبين بصورة
صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا .

وتفضلوا - سيادتكم - بقبول فائق التقدير والاحترام .

المخلص

القنصل العام بوزارة الخارجية
حكومة الجمهورية الفنلندية

جواب الكتاب الملحق رقم (١)

سيادة القنصل العام بوزارة الخارجية حكومة الجمهورية الفنلندية :

لي الشرف ان اؤيد تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذي جاء فيه ما يلي : —

« خلال مباحثاتنا التي سبقت عقد الاتفاقية التجارية تم الاتفاق على ان الحكومة الفنلندية والحكومة العراقية تحدوها الرغبة في زيادة تطوير وتسهيل العلاقات التجارية بين البلدين تعتبران ان من قبيل التعهد المتبادل منح تأييدهما لأي مسعى من شأنه المساهمة في تحقيق الاهداف المذكورة .

وتم الاتفاق كذلك على ان تعد الحكومتان باطلاع المستوردين في بلديهما على الاتفاقية التجارية بغية تشجيع شراء واستيراد السلع من البلد الآخر .

وستتخذ الحكومتان كافة الخطوات الاخرى التي من شأنها ان تؤدي الى توسيع العلاقات التجارية بين فنلندا والعراق .»

لي الشرف ان اؤيد بان ما جاء اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا .

وتقبلوا — سيادتكم — فائق تقديري واحترامي .

المخلص

وزير التجارة

حكومة الجمهورية العراقية

بغداد في ١٤/ آذار/ ١٩٦١

كتاب ملحق رقم (٢)

سيادة وزير التجارة حكومة الجمهورية العراقية - بغداد :
بالإشارة الى المفاوضات التي اسفرت عن عقد الاتفاقية التجارية
الموقع عليها هذا اليوم لي الشرف ان ابدى ما يلي نيابة عن الحكومة
الفنلندية :

بناء على الرغبة في تنمية وتعزيز العلاقات التجارية بين فنلندا والعراق
فقد سبق ان ادرج العراق في مجموعة البلدان التي تتمتع بمعاملة اكثر
الامم حظوة بالنسبة لنظام التجارة الخارجية الفنلندي . وفضلا عن ذلك
واخذا بنظر الاعتبار عدم التوازن في تبادل السلع فان السلطات الفنلندية
تتخذ الخطوات الضرورية كافة لتحقيق مستوى من الاستيراد السنوي
من العراق الى فنلندا بالنسبة للمنتجات العراقية المنشأ لا تقل قيمتها
عن ٢٠٠.٠٠٠ (عشرين الف) باون استرليني على ان يكون مفهوما بان
هذا لا يشمل النفط ومنتجاته المشتري مباشرة من شركات النفط العاملة
في العراق .

أكون ممثنا لو تفضلتم بتأييد كون ما ورد اعلاه يبين بصورة
صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا .
وتفضلوا - سيادتكم - بقبول فائق الاحترام والتقدير .

المخلص

القنصل العام بوزارة الخارجية

لحكومة الجمهورية الفنلندية

بغداد في ١٤ / آذار / ١٩٦١

جواب الكتاب الملحق رقم (٢)

سيادة القنصل العام بوزارة الخارجية لحكومة الجمهورية الفنلندية :

لي الشرف ان أويد تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذي جاء فيه ما يلي :

« بالاشارة الى المفاوضات التي اسفرت عن عقد الاتفاقية التجارية الموقع عليها هذا اليوم لي الشرف ان ابدى ما يلي نيابة عن الحكومة الفنلندية »

بناء على الرغبة في تنمية وتعزيز العلاقات التجارية بين فنلندا والعراق فقد سبق ان ادرج العراق في مجموعة البلدان التي تتمتع بمعاملة اكثر الامم حظوة بالنسبة لنظام التجارة الخارجية الفنلندي . فضلا عن ذلك واخذا بنظر الاعتبار عدم التوازن في تبادل السلع فان السلطات الفنلندية تتخذ الخطوات الضرورية كافة لتحقيق مستوى من الاستيراد السنوي من العراق الى فنلندا بالنسبة للمنتجات العراقية المنشأ لا تقل قيمتها عن ٢٠٠٠٠ (عشرين الف) باون استرليني . على ان يكون مفهوما بان هذا لايشمل النفط ومنتجاته المشتري مباشرة من شركات النفط العاملة في العراق »

لي الشرف ان أويد كون ما جاء اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا .

وتقبلوا - سيادتكم - فائق تقديري واحترامي .

المخلص

وزير التجارة

لحكومة الجمهورية العراقية

اتفاق التعاون الاقتصادي

بين

الجمهورية العراقية والجمهورية العربية السورية

ان حكومة الجمهورية العراقية
وحكومة الجمهورية العربية السورية

رغبة منهما في توطيد الروابط القومية والطبيعية بين بلديهما
وتأكيدا لعزمهما على تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما فقد
اتفقتا على مايلي :-

المادة الاولى

- ١ - تسمح حكومة الجمهورية العربية السورية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ العراقي المستوردة مباشرة الى الجمهورية العربية السورية وتسمح حكومة الجمهورية العراقية بتصدير هذه المنتجات *
- ٢ - تسمح حكومة الجمهورية العراقية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية التي منشؤها الجمهورية العربية السورية والمستوردة مباشرة الى الجمهورية العراقية وتسمح حكومة الجمهورية العربية السورية بتصدير هذه المنتجات
- ٣ - يعامل كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر معاملة تفضيلية من حيث منح اجازات الاستيراد والتصدير *

المادة الثانية

- ١ - تعفى من الرسوم الكمركية المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية التي يكون منشؤها احد بلدي الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الاخر *
- ٢ - استثناء من احكام الفقرة الاولى من هذه المادة *

أ - تخضع المواد والسلع المدرجة في الجدول رقم (١) المرفق بهذا الاتفاق الى استيفاء الرسوم الكمركية كاملة •

ب - تخضع المواد والسلع المدرجة في الجدول رقم (٢) المرفق بهذا الاتفاق الى استيفاء رسوم كمركية مخفضة بنسبة ٢٥٪ •

ج - تخضع المواد والسلع المدرجة في الجدول رقم (٣) المرفق بهذا الاتفاق الى استيفاء رسوم كمركية مخفضة بنسبة ٥٠٪ •

المادة الثالثة

١ - لا تخضع باي حال من الاحوال المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المنتجة في احد البلدين والمصدرة الى بلد الطرف الاخر لرسوم تفوق الرسوم المفروضة في البلد المستورد على المنتجات المحلية المماثلة وعلى موادها الاولية او على احد هذين الرسمين عند انفراده •

٢ - لا تخضع باي حال من الاحوال المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المنتجة في احد البلدين والمصدرة الى بلد الطرف الاخر والتي ليس لها انتاج محلي مماثل الى اية رسوم داخلية •

المادة الرابعة

١ - يجب ان تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء او التخفيض الكمركي بموجب هذا الاتفاق بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة لكل من البلدين • ولا تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ عراقي او سوري الا اذا كانت المواد الاولية العراقية او السورية وتكاليف الانتاج المحلية الداخلة في الصنع لا تقل عن ٤٠٪ من كلفة الانتاج الكلية •

٢ - تستثنى من نسبة ال ٤٠٪ المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة السلع والمواد المدرجة في الجدول رقم (٤) المرفق بهذا

الاتفاق بشرط ان لا تقل نسبة المواد الاولية العراقية او السورية وتكاليف الانتاج المحلية الداخلة في صنعها عن ٢٥٪ من كلفة الانتاج الكلي • ويجوز باتفاق حكومتي الطرفين المتعاقدين تعديل الجدول المذكور باضافة بعض المواد او حذفها •

المادة الخامسة

يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين اعادة تصدير السلع التي يتم تبادلها بموجب هذا الاتفاق باستثناء السلع والمواد التي يطلب احد الطرفين المتعاقدين عدم اعادة تصديرها •

المادة السادسة

- ١ - تجري تسوية المعاملات الجارية بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين القاطنين في الجمهورية العراقية وفي الجمهورية العربية السورية بآية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان او بالدينار العراقي (حساب غير مقيم) •
- ٢ - يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بتحويل العملات المنوه بها في الفقرة السابقة الى بلد الطرف المتعاقد الاخر لتسديد المدفوعات التي تستحق بنتيجة « المعاملات الجارية » بين البلدين وفقا لاحكام هذا الاتفاق •

المادة السابعة

- ١ - تعتبر احكام اتفاق الدفع المعقود بتاريخ ١١-١٠-١٩٥٨ بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وذلك فيما يخص الجمهورية العربية السورية سارية المفعول حتى تاريخ نفاذ هذا الاتفاق •
- ٢ - يبقى حساب مصرف سوريا المركزي بدفاتر البنك المركزي العراقي المفتوح بموجب اتفاق الدفع المشار اليه في الفقرة الاولى اعلاه مفتوحا لمدة ستة اشهر لتصفية العمليات الجارية التي يشملها اتفاق الدفع المذكور ويسدد الرصيد المتبقي في الحساب من قبل الطرف المدين عن طريق تصدير بضائع يسمح الطرف الاخر باستيرادها واذا تبقى رصيد بعد انقضاء الاشهر الستة المذكورة فيسدد فورا بعملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان •

المادة الثامنة

- ١ - يعفى كل من الطرفين المتعاقدين السلع المارة عبر اراضيهِ من اراضي الطرف الاخر او اليه من رسوم وعوائد الترازيت ♦
- ٢ - تستثنى من احكام الفقرة السابقة العوائد المقررة او التي قد تقرر لمرور النفط برا بالانابيب ♦

المادة التاسعة

- ١ - تمنح السلطات المختصة في بلدي الطرفين جميع التسهيلات الممكنة للاستفادة من مرافئ الجمهورية العربية السورية في تجارة الترازيت سواء في استخدام مخازن المناطق الحرة او اقامة منشآت خاصة بالجمهورية العراقية ورعاياها في هذه المناطق ♦
- ٢ - تمنح وسائط نقل البضائع العابدة لحد الطرفين المتعاقدين التسهيلات اللازمة لدخول اراضي الطرف الاخر وعبورها في حدود الانظمة المرعية في كل منهما شريطة ان لا تقوم بعمليات النقل الداخلي ♦
- ٣ - استثناء من احكام الانظمة المرعية في بلدي الطرفين المتعاقدين يسمح بدخول وسائط نقل البضائع المسجلة في بلد احدهما الى بلد الطرف الاخر محملة او فارغة ووصولها الى مقصدها وعودتها محملة او فارغة كما يسمح بعبورها اراضيهِ محملة او فارغة ورجوعها من مقصدها الى البلد المسجلة فيه محملة او فارغة ويسمح ايضا لوسائط النقل العراقية التي تقصد انحاء الجمهورية العربية السورية ولبنان بالدخول محملة او فارغة الى اراضي الجمهورية العربية السورية لتأخذ حمولتها من المرافئ المذكورة ♦
- ٤ - تنقل البضائع الاجنبية المنشأ الواردة الى الموانئ السورية والقاصدة الى الجمهورية العراقية والبضائع الواردة اليها من لبنان والتي تفرغ حمولتها في الاراضي السورية بسيارات الشحن العراقية والسورية بالنسب التالية :

- ٥٠ بالمائة لسيارات الشحن المسجلة في الجمهورية العراقية •
 - ٥٠ بالمائة لسيارات الشحن المسجلة في الجمهورية العربية السورية •
- وتجري مطابقة هذه النسب مرة كل اربعة اشهر
وتحقيقا لذلك تمسك قيود لدى كل من مراكز الكمرك
في الحدود العراقية والسورية •

المادة العاشرة

رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تضمنها • اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة خبراء مشتركة عراقية - سورية تجتمع مرة في كل ستة اشهر على الاقل او بناء على طلب من احد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها :

- ١ - معالجة الصعوبات الناشئة عن تطبيق هذا الاتفاق والتي تعترض سبيل تطور التبادل التجاري بين البلدين •
- ٢ - تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل هذا الاتفاق بغية توسيع التبادل التجاري وتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين •
- ٣ - اعادة النظر في الجداول المرفقة بهذا الاتفاق وتصبح التعديلات نافذة باتفاق حكومتي الطرفين المتعاقدين •
- ٤ - دراسة التنسيق الصناعي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين •

المادة الحادية عشرة

يقدم كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الاخر التسهيلات اللازمة لاقامة المعارض الدائمة والمؤقتة بغية عرض منتجاته في حدود القوانين والنظم المعمول بها •

المادة الثانية عشرة

تبقى احكام الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة المعقودة بتاريخ ١١-١٠-١٩٥٨ نافذة المفعول بخصوص التبادل التجاري بين الطرفين المتعاقدين
لحين نفاذ هذا الاتفاق •

المادة الثالثة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على مايلي :

- ١ - تسهيل انتقال رؤوس الاموال بين البلدين وذلك ضمن نطاق الانظمة والتعليمات المرعية في كل منهما ووفق الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين السلطات النقدية المختصة في كلا البلدين •
- ٢ - حرية انتقال الاشخاص بين البلدين بالغاء السمات وذلك حسب الترتيبات التي يتفق عليها بين السلطات المختصة في كلا البلدين •
- ٣ - حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وذلك حسب الترتيبات التي تتفق عليها حكومتا الطرفين المتعاقدين •

المادة الرابعة عشرة

تشجع الحكومتان انشاء مؤسسات استثمارية مشتركة تزاوّل نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية ويسهم البلدان في رأس مالها •

المادة الخامسة عشرة

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق ابرامها ويعمل بها لمدة سنتين تتجدد بعدها تلقائيا بنفس المدة ما لم يبلغ احد الطرفين الطرف الثاني رغبته تحريريا في انتهاء العمل بها او تعديلها قبل ثلاثة اشهر من اقضاء كل اجل على الاقل •

حرر هذا الاتفاق في بغداد بتاريخ ٣ تشرين الثاني ٩٦١ بنسختين اصليتين كل منهما باللغة العربية •

نيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية نيابة عن الجمهورية العراقية
وزير الاقتصاد والصناعة وزير التجارة

الجدول رقم (١)

السلع الخاضعة لتعريفه كاملة

- ١ - ورق السيكاير والورق الصحي ♦
- ٢ - اكياس الورق المعدة لتعبئة السمنت ♦
- ٣ - النوابض المعدنية ♦
- ٤ - انايب واحذية البلاستيك ♦
- ٥ - اثاث معدنية عدا ماهو مذكور في الفقرة (١١) من
الجدول رقم (٢) ♦
- ٦ - المشروبات الروحية بكافة انواعها ♦
- ٧ - الملح ♦
- ٨ - السكر ♦



الجدول رقم (٢)

السلع الخاضعة لتعريف كمركية مخفضة بنسبة ٢٥٪

- ١ - منسوجات من الياف او خيوط الحرير الاصطناعي صرفا او مخلوطا بما في ذلك المنسوجات المطرزة والمزخرفة عدا ماهو مذكور في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ من الجدول رقم (٣)
 - بسط وسجاجيد من صوف من جميع الانواع
- ٢ - غزل القطن عدا نسرة ٣٦
- ٤ - المنسوجات القطنية الصرف والمخلوطة من جميع الانواع الاخرى ومنها اشغال العقادة عدا ماهو مذكور في الفقرة (١٠)
 - من الجدول رقم (٣)
- ٥ - اللباد (مانع الرطوبة)
 - منسوجات شغل الصنارة من جميع مواد النسيج (عدا الحرير الطبيعي بما في ذلك الملابس الخارجية والداخلية والجوارب والقفازات)
- ٧ - ملابس وبياضات واجزاء ملابس وبياضات من جميع مواد النسيج
- ٨ - السلع المخيطة والجاهزة بما في ذلك المحارم والمناشف والبشاكير والمشدات النسائية والخيام واكياس السفر
- ٩ - الاحذية بجميع انواعها المصنوعة من الجلد
- ١٠ - مصنوعات من الاسمنت او الاسمنت المسلح من جميع الانواع
- ١١ - مصنوعات الحديد والصلب ومنها الاثاث عدا ماهو مذكور في الفقرات ١٥ و ١٦ من الجدول رقم (٣) والفقرة (٥)
 - من الجدول رقم (١)
- ١٢ - الغالات والاقفال والمسامير والنسج والستائر المعدنية والبراغي والدبابيس
- ١٣ - الثلاجات والغسالات

الجدول رقم (۳)

السلع الخاضعة لتعريفه كمركية بنسبة ٥٠٪

- ١ - السيكاير .
- ٢ - الزيوت النباتية على اختلاف انواعها بما في ذلك الطحينة (كل هذه الزيوت سائلة أكانت او مهدرجة) .
- ٣ - مصنوعات سكرية (سكاكر) وشوكولاته .
- ٤ - وارينش ممزوج او غير ممزوج بمواد ملونة وبويات والوان محضرة بالزيت .
- ٥ - الصابون العادي المصنوع من زيت الزيتون الصرف ولو كان مضافا اليه زيت الغار (صابون ابو الهيل) .
- ٦ - العطور واصناف صناعة العطور والعطريات ومواد التجميل .
- ٧ - الجلود المدبوغة بجميع انواعها مطلية بالبنز او مذهبة او مفضضة او ملونة او مصبوعة او مجهزة او مدهونة بالوارنيش او كانت عليها رسوم او زخارف بارزة وما شابه ذلك .
- ٨ - الحقائب وحقائب السفر المصنوعة من اية مادة كانت .
- ٩ - الدفاتر والكراسات والمصنوعات الورقية المشابهة .
- ١٠ - جميع المنسوجات من الحرير الطبيعي صرفا او مخلوطا بمواد نسيجية اخرى من جميع الانواع بما في ذلك المطرزات واشغال السنارة والعقادة .
- ١١ - داتتيل من حرير صناعي اربطة العنق من الحرير الصناعي او الطبيعي .
- ١٢ - قماش حرير صناعي من نوع الجاكار .
- ١٣ - المنسوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعي صرفا كانت او مخلوطة اذا كانت مطبوعة او مبنة او جاكار مهما كان وزن المتر المربع منها .

- ١٤ - مطرقات وشرائط من القطن وخيوط المطاط الملبسة بالقطن .
- ١٥ - منشآت معدنية وخزانات ومستودعات الوقود والمياه .
- ١٦ - الآلات والتجهيزات الصناعية والزراعية ومن ذلك الموازين والقباب والسلاسل المعدنية .
- ١٧ - الاسلاك والكابلات الكهربائية .

الجدول رقم (٤)

السلع المعبرة سلعا منتجة في بلد أحد الطرفين

المتعاقدين اذا كانت نسبة المواد الاولية وتكاليف الانتاج

المحلية الداخلة في صنعها لا تقل عن ٢٥٪ من كلفة الانتاج الكلي

- ١ - الورق الصحي .
- ٢ - اكياس الورق المعدة لتعبئة الاسمنت .
- ٣ - مصنوعات شغل السنارة (اثواب والبسة جاهزة) .
- ٤ - اجهزة الانارة (الثريات وغيرها) .
- ٥ - الاسلاك والكابلات الكهربائية .
- ٦ - الشلاجات والغسالات .

كتاب ملحق

بغداد في ٣ تشرين الثاني ١٩٦١

سيادة وزير الاقتصاد والصناعة في الجمهورية العربية السورية :

بالإشارة الى المفاوضات التي اسفرت عن توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي بين بلدينا بتاريخ اليوم اود ان ابين بان احكام المادة الرابعة من هذا الاتفاق لا تشمل السلع والمواد التي تدخل في انتاجها مواد من منشأ فرنسي ♦

اكون ممثنا لو ايدتم بان ماورد اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه بين وفدينا ♦

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي ♦

وزير التجارة في الجمهورية
العراقية

جواب الكتاب الملحق

بغداد في ٣ تشرين الثاني ١٩٦١

سيادة وزير التجارة في الجمهورية العراقية :

لي الشرف ان اؤيد تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ هذا اليوم
والذي جاء فيه مايلي :

« بالاشارة الى المفاوضات التي اسفرت عن توقيع اتفاق التعاون
الاقتصادي بين بلدينا بتاريخ اليوم اود ان ابين بان احكام المادة
الرابعة من هذا الاتفاق لا تشمل السلع والمواد التي تدخل في
انتاجها مواد من منشأ فرنسي »

اؤيد كون ماجاء اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي
تم التوصل اليه بين وفدينا •
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي •

وزير الاقتصاد والصناعة في
الجمهورية العربية السورية

بروتوكول خاص بتبادل السلع بين الجمهورية العراقية

وجمهورية البانيا الشعبية خلال عام ١٩٦٢

استنادا الى الاتفاق التجاري المعقود بين الجمهورية العراقية
وجمهورية البانيا الشعبية بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٥٩ ورغبة في تنمية
العلاقات التجارية على اساس المنافع المتبادلة اتفق الوفدان التجاريان
لحكومتي البلدين على تبادل السلع المدرجة في القائمتين (آ) و (ب)
الملحقتين بهذا البروتوكول خلال عام ٩٦٢ وذلك بموجب الاسس التالية:

المادة الاولى

مع مراعاة ما جاء في المادة الرابعة من الاتفاق التجاري المشار اليه
اعلاه وانظمة الاستيراد والتصدير المطبقة في كلا البلدين يتخذ الفريقان
المتعاقدان التدابير اللازمة لتنمية وتسهيل تبادل السلع المدرجة في
القائمتين (آ) و (ب) بين البلدين وذلك حسب القيمة الكلية لكل قائمة •

المادة الثانية

يتم تبادل السلع الميينة في القائمتين (آ) و (ب) الملحقتين بهذا
البروتوكول بواسطة عقود تبرم بين الاشخاص الطبيعيين والحكميين في
الجمهورية العراقية وبين مؤسسات التجارة الخارجية الالبانية بشرط
ان تكون الاسعار وفقا لاسعار السوق العالمية •

المادة الثالثة

يخضع تنفيذ هذا البروتوكول لاحكام الاتفاق التجاري المعقود بين
البلدين بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٥٩ •
يدخل هذا البرتوكول حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل المذكرات •
كتب ببغداد بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٦٢ بنسختين اصليتين كل منهما
باللغة العربية واللغة الالبانية ويعول على النصين على السواء •

بالنيابة عن

حكومة الجمهورية العراقية

وكيل المدير العام لمصلحة التمرور العراقية
ورئيس الوفد العراقي

بالنيابة عن

حكومة جمهورية البانيا الشعبية

نائب وزير التجارة الخارجية
ورئيس الوفد الالباني

القائمة (آ)

السلع الالبانية المعدة للتصدير الى العراق

- | | |
|----------------|-------------------------------------|
| (PARQUET) | ١ - خشب الباركيه لعمل الارضيات |
| | ٢ - الخشب المعاكس |
| (Likus Plates) | ٣ - الواح خشب الليكوس |
| | ٤ - خضراوات محفوظة |
| | ٥ - اسماك معلبة |
| | ٦ - مربيات |
| | ٧ - معجون الطماطم |
| | ٨ - نبيذ |
| | ٩ - كونيأك |
| | ١٠ - فلفل احمر |
| | ١١ - جوز ولوز وبندق |
| | ١٢ - فواكه مجففة |
| | ١٣ - اقمشة من القطن والقطيفة |
| | ١٤ - غلايين للتدخين وحاملات للسكاير |
| | ١٥ - سجاد |
| | ١٦ - زيتون |
| | ١٧ - فحم |

القيمة الكلية ٣٠٠٠٠٠٠ (ثلاثمائة الف) باون استرليني

القائمة (ب)

السلع العراقية المعدة للتصدير الى البانية

- ١ - التمور
 - ٢ - زيت السمسم
 - ٣ - القطن
 - ٤ - زيت بذر الكتان
 - ٥ - السمنت
 - ٦ - جلود عجول طرية
 - ٧ - جلود الثيران المجففة بالهواء
 - ٨ - الشعير
 - ٩ - زيت التزييت
 - ١٠ - سلع اخرى
- القيمة الكلية ٢٠٠٠٠٠٠ (مائتا الف) باون استرليني

ملاحظة :

لقد جدد العمل بهذا البروتوكول لعام ١٩٦٤ .



اتفاقية تجارية بين الجمهورية العراقية والجمهورية الباكستانية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الباكستانية
رغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية وتوسيعها بين بلديهما على اساس
المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

يمنح الفريقان المتعاقدان كل منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة
فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب وسائر التكاليف المتعلقة باستيراد
السلع وتصديرها وخزنها ومرورها بطريق الترانزيت ونقلها من واسطة
نقل الى اخرى .

ولا يشمل ما ورد اعلاه ما يلي : —

أ — الامتيازات والفوائد الممنوحة من قبل اي من الفريقين المتعاقدين
لتسهيل تجارة الحدود الخاصة بهما .

ب — الامتيازات والفوائد الناشئة عن اتفاقية اتحاد كمركي او منطقة
تجارة حرة يشترك فيها اي من الفريقين المتعاقدين .

ج — الامتيازات والفوائد الممنوحة من قبل الجمهورية العراقية الى
اي بلد عربي ومن قبل الجمهورية الباكستانية الى بلدان
الكومنويلث او الى اي بلد مجاور .

المادة الثانية

تتمتع البواخر التجارية العائدة الى اي من الفريقين المتعاقدين مع
حمولتها بمعاملة لا تقل حظوة باي حال من الاحوال عن تلك الممنوحة
الى البواخر العائدة الى اي بلد اجنبي اخر وذلك فيما يخص كافة الامور
المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية
والاستفادة من الموانئ وتسهيلاتهما واجور التحميل والتفريغ والضرائب
وسائر التسهيلات . الا ان اية امتيازات ممنوحة الى البواخر التي
تعمل في التجارة الساحلية لاحد الفريقين لا تمنح بمقتضى هذه المادة
الى الفريق الاخر .

المادة الثالثة

مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما يوافق الفريقان المتعاقدان على منح الاجازات اللازمة لتسهيل الاستيراد من والتصدير الى كل من بلديهما وذلك بالنسبة للسلع المدرجة في الجدولين (أ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية .

ولاتحول هذه الاتفاقية دون الاتجار بالسلع غير المدرجة في الجدولين المذكورين اللذين يمكن تعديلهما باتفاق الطرفين .

المادة الرابعة

توافق حكومة الباكستان على اصدار اجازات لاستيراد التمور بقيمة كلية لا تقل عن ٣٠٠٠٠٠٠٠ روبية (ثلاثة ملايين روبية) او ما يعادل ٢٢٥٠٠٠٠ باون استرليني (مائتان وخمسة وعشرون الف باون استرليني) في كل سنة (من تموز الى حزيران) .

المادة الخامسة

تجري تسوية جميع المدفوعات والتكاليف المتعلقة باستيراد وتصدير السلع بين البلدين بالباون الاسترليني القابل للتحويل او باية عملة اخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان .

المادة السادسة

مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما يوافق الفريقان المتعاقدان على ان يمنح كل منهما الاخر كافة التسهيلات اللازمة لتنمية التجارة بين البلدين بما في ذلك التسهيلات لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى .

المادة السابعة

يوافق الفريقان المتعاقدان على ان السلع التي يستوردها احد البلدين من البلد الاخر لا يجوز اعادة تصديرها الى بلد ثالث الا بعد استحصال موافقة مسبقة من بلد المنشأ .

المادة الثامنة

يوافق الفريقان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما بناء على طلب اي منهما اما بالطرق الدبلوماسية او باجتماع ممثلي السلطات المختصة للحكومتين او باية طريقة اخرى وذلك بخصوص اية مسألة تنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقية او تؤدي الى توسيع وتطوير التجارة بين البلدين •

المادة التاسعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد مصادقة كلا الحكومتين عليها • وتكون سارية المفعول لسنة واحدة تجدد بعدها تلقائيا لمدة مماثلة الا اذا تقدم احد الفريقين المتعاقدين باشعار تحريري لانهاؤها وذلك قبل ثلاثة اشهر من انتهاء العمل بها في اية سنة تنفيذية •

كتب ببغداد بتاريخ الثاني عشر من مايس ١٩٦٢ باللغتين العربية والانكليزية ويعول على كلا النصين على السواء •

نيابة عن حكومة الجمهورية الباكستانية نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
وزير التجارة وزير التجارة
ورئيس الوفد التجاري الباكستاني ورئيس الوفد التجاري العراقي

الجدول (آ)

السلع العراقية الممكن تصديرها الى الباكستان

- ١ - التمور والدبس
- ٢ - السمّنت
- ٣ - الشعير والحبوب الغذائية الاخرى
- ٤ - النفط والمنتجات النفطية بما في ذلك الاسفلت
- ٥ - سلع من الالمنيوم والنحاس
- ٦ - زيوت نباتية
- ٧ - العفص
- ٨ - الخيول والبغال والحمير
- ٩ - البذور الزيتية
- ١٠ - البسط
- ١١ - الافلام السينمائية



الجدول (ب)

السلع الباكستانية الممكن تصديرها الى العراق

- ١ - الجوت ومنتجات الجوت
- ٢ - الاقمشة القطنية والغزول والخيوط القطنية •
- ٣ - التايرات والانابيب ومنتجات المطاط الاخرى
- ٤ - جلد النعل
- ٥ - الرز
- ٦ - الافلام السينمائية
- ٧ - سلع كهربائية بضمنها المراوح الكهربائية
- ٨ - مقوى وورق بما فى ذلك ورق الجرائد وورق الكربون
- ٩ - المخملات والتوابل الحارة
- ١٠ - سلع من البلاستيك
- ١١ - الشاي
- ١٢ - اطارات للنظارات
- ١٣ - سلع رياضية
- ١٤ - ادوات جراحية
- ١٥ - صبغ للاحذية
- ١٦ - منتجات هندسية
- ١٧ - مواد قرطاسية
- ١٨ - اقفال
- ١٩ - لوازم المائدة
- ٢٠ - تمر هند

بغداد في ١٢ مايس ١٩٦٢

كتاب ملحق

سيادة وزير التجارة ورئيس الوفد التجاري الباكستاني :

اشارة الى المفاوضات التي اسفرت عن عقد الاتفاقية التجارية التي وقعناها هذا اليوم لي الشرف ان اثبت ادناه التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا :

- ١ - ان المقصود بنص المادة الرابعة من الاتفاقية هو رغبة الفريقين في تمكين الباكستان من استيراد التمور من العراق ♦
- ٢ - توافق حكومة الجمهورية الباكستانية - كحالة خاصة - على اطلاق الارصدة الدائنة الموجودة في تاريخ انتهاء اتفاقية الدفع الخاصة لعام ١٩٥٩ (يجري التثبت من وتسوية المبلغ الكلي لها من قبل السلطات المختصة في الحكومتين) مطروحا منها قيمة السلع التي وصلت الى والموجودة في ميناء البصرة ♦
- اكون ممثنا لو تفضلتم سيادتكم بتأييد ان ما ورد اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه بيننا ♦
- وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي ♦

المخلص

وزير التجارة ورئيس الوفد التجاري العراقي

جواب الكتاب الملحق

بغداد في ١٢ مايس ١٩٦٢

سيادة وزير التجارة ورئيس الوفد التجاري العراقي :

يسرني ان اتسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذي جاء فيه مايلي:
« اشارة الى المفاوضات التي اسفرت عن عقد الاتفاقية التجارية التي
وقعناها هذا اليوم لي الشرف ان اثبت ادناه التفاهم الذي تم التوصل اليه
فيما بيننا :

- ١ - ان المقصود بنص المادة الرابعة من الاتفاقية هو رغبة الفريقين في
تمكين الباكستان من استيراد التمور من العراق ♦
- ٢ - توافق حكومة الجمهورية الباكستانية - كحالة خاصة - على
اطلاق الارصدة الدائنة الموجودة بتاريخ انتهاء اتفاقية الدفع
الخاصة لعام ١٩٥٩ (يجري التثبت من وتسوية المبلغ الكلي لها
من قبل السلطات المختصة في الحكومتين) مطروحا منها قيمة
السلع التي وصلت الى والموجودة في ميناء البصرة » ♦
- لي الشرف ان اؤيد بان ما ورد اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم
الذي تم التوصل اليه فيما بيننا ♦
- وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي ♦

المخلص

وزير التجارة ورئيس الوفد التجاري الباكستاني

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني

بين

الجمهورية العراقية والمملكة السويدية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة السويدية بغية تنمية العلاقات الودية القائمة بين بلديهما ورغبة منهما في التعاون المثمر في الحقول الصناعية والفنية والتجارية لتطوير الاقتصاد العراقي عن طريق تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وتقديم الخبرة العلمية والفنية وتوسيع التجارة بينهما على أساس المساواة والمنافع المتبادلة فقد اتفقتا على مايلي:

المادة الاولى

١ - ان حكومة العراق وحكومة السويد مع مراعاة القوانين والانظمة السارية في كل من البلدين مستعدتان لدعم كل مسعى من شأنه تسهيل مساهمة المؤسسات السويدية فنيا وماليا في خطط التنمية الاقتصادية العراقية لا سيما مايتعلق منها بالصناعة والقدرة الكهربائية والنقل والمواصلات التلغونية والبرقية والانشاءات والخدمات الاستشارية بما فيها تخطيط المدن .

٢ - يتم تنفيذ كل مشروع بعد احالته على المساهم السويدي بموجب عقد يتفق عليه بين الجهات المعنية وعندما ينص في هذه العقود على الدفع المؤجل فان هذه المعاملات تمنح الضمانات الخاصة بقروض التصدير مع الاخذ بنظر الاعتبار كل حالة على حدة .

٣ - يقدم الجانب العراقي المعلومات اللازمة لتسهيل مهمة الجانب السويدي صاحب العلاقة في دراسة المشاريع التي يمكن تنفيذها وفق احكام هذه الاتفاقية .

المادة الثانية

١ - مع مراعاة حاجات وامكانيات البلدين يقدم الجانب السويدي بالتعاون الوثيق مع الجانب العراقي المساعدات الفنية والخدمات

في الحقول المبينة في الفقرة (١) من المادة الاولى من هذه الاتفاقية وغيرها من الحقول وذلك بايفاد الخبراء السويديين ومنح الزمالات الدراسية لتدريب العراقيين واعداد الدورات اللازمة في أي من البلدين وكذلك تجهيز المعدات لهذه الاغراض .

٢ - يقدم الجانب العراقي ضمن امكانياته المساعدات الفنية في حالة طلب الجانب السويدي ذلك .

٣ - يتفق الجانبان في كل حالة على حدة على الحصة التي يتحملها كل منهما من كلفة المساعدة الفنية المذكورة .

المادة الثالثة

١ - تعمل الحكومتان على ايجاد الوسائل والطرق لتوسيع وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين ولهذا الغرض تقوم الجهات المختصة باعلام المؤسسات المعنية بالتصدير والاستيراد عن الفرص الجديدة في هذا المجال .

وبهذا الخصوص فقد اعترف الجانبان بضرورة اعطاء اهمية خاصة لامكانيات تنمية وزيادة استيراد السويد من المنتجات العراقية وخاصة التمور والحبوب والكسبة والنفط والمنتجات النفطية والجلود .

٢ - يجري التداول بين الحكومتين لعقد اتفاقية تجارية بينهما لتحقيق اهداف هذه المادة .

المادة الرابعة

يتمتع رعايا ومؤسسات كل من البلدين العاملة في البلد الاخر بجميع التسهيلات الممكنة والحماية القانونية والادارية طبقا للقوانين والانظمة السارية في ذلك البلد .

المادة الخامسة

١ - لغرض تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية اتفقت الحكومتان على تأليف لجنة مختلطة تجتمع خلال أربعة اشهر من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ لوضع الاقتراحات حول الامور التالية :

أ - مشاريع التنمية الاقتصادية التي يمكن القيام بها من قبل المؤسسات السويدية وفقا لاحكام المادة الاولى من هذه الاتفاقية .

ب - نوع المساعدات الفنية التي تقدم بموجب احكام هذه الاتفاقية .

ج - طرق ووسائل تنمية العلاقات التجارية بين البلدين .

٢ - تجتمع اللجنة بعد ذلك بناء على طلب أي من الجانبين .

المادة السادسة

تبقى احكام هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للعقود التي تبرم خلال مدة سريانها وبمقتضاها حتى بعد انائها .

المادة السابعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل المذكرات الرسمية التي تؤيد مصادقة الحكومتين عليها وفقا للاجراءات الدستورية المتبعة في بلد كل منهما وتبقى نافذة المفعول الا اذا تقدمت أي من الحكومتين باسعار تحريري لانهاؤها فتعتبر منتهية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ذلك الاشعار مع مراعاة احكام المادة السادسة منها .

حرر في بغداد بتاريخ ٣٠ / حزيران ١٩٦٢ بنسختين اصليتين كل منهما باللغتين العربية والانكليزية ولكل من النصين نفس القوة القانونية .

نيابة عن حكومة المملكة السويدية نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
سفير السويد في العراق وزير المالية

اتفاقية تجارية

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية الكاميرون الاتحادية

ان حكومة الجمهورية العراقية و حكومة جمهورية الكاميرون الاتحادية رغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية وتعزيزها بين بلديهما على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

يمنح الفريقان المتعاقدان كل منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب وسائر التكاليف المتعلقة باستيراد السلع وتصديرها وخزنها ومرورها بطريق الترانزيت ونقلها من واسطة نقل الى اخرى وكذلك فيما يتعلق بطرق استيفاء هذه الرسوم واجراءات اخراج البضائع من حوزة الكمارك .

ولا يسري مبدأ أكثر الامم حظوة على ما يلي : -

- أ - الامتيازات والفوائد الممنوحة من قبل اي من الفريقين المتعاقدين الى البلدان المتاخمة لتسهيل تجارة الحدود الخاصة بهما .
- ب - الامتيازات والفوائد الناشئة عن اتفاقية اتحاد كمركي او منطقة تجارة حرة يشترك فيها اي من الفريقين المتعاقدين .
- ج - السلع التي منشأها غير عراقي او غير كاميروني .
- د - الامتيازات والفوائد الممنوحة من قبل الجمهورية العراقية الى أي بلد عربي .
- هـ - الامتيازات والفوائد الممنوحة من قبل جمهورية الكاميرون الاتحادية الى البلدان الاعضاء في اتحاد افريقية وملغاسي .

المادة الثانية

مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما يوافق الفريقان المتعاقدان على منح الاجازات اللازمة لتسهيل الاستيراد من والتصدير الى كل من بلديهما وذلك بالنسبة للسلع المدرجة في الجدولين (أ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية .

ولا تحول هذه الاتفاقية دون الاتجار بالسلع غير المدرجة في
الجدولين المذكورين اللذين يمكن تعديلهما باتفاق الطرفين •

المادة الثالثة

تتمتع البواخر التجارية العائدة الى اي من الفريقين المتعاقدين مع
حمولتها بمعاملة لا تقل حظوة باي حال من الاحوال عن تلك الممنوحة
الى البواخر العائدة الى اي بلد اجنبي آخر وذلك فيما يخص كافة الامور
المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية
والاستفادة من الموانئ وتسهيلاتهما واجور التحميل والتفريغ والضرائب
وسائر التسهيلات • الا ان اية امتيازات ممنوحة الى البواخر التي
تعمل في التجارة الساحلية لاحد الفريقين لا تمنح بمقتضى هذه المادة
الى الفريق الاخر •

المادة الرابعة

يتخذ الفريقان المتعاقدان كافة التدابير الضرورية لتأمين كون اسعار
السلع التي يجري تسليمها طبقا لهذه الاتفاقية تتمشى والاسعار العالمية •

المادة الخامسة

تجري تسوية جميع المدفوعات والتكاليف المتعلقة باستيراد وتصدير
السلع بين البلدين باية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان •

المادة السادسة

يسعى الفريقان المتعاقدان الى تنمية وتسهيل تجارة الترانزيت
عبر اراضي بلديهما عن طريق مراعاة قوانين وانظمة الترانزيت النافذة
المفعول في كل منهما •

المادة السابعة

يوافق الفريقان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما بناء على طلب
اي منهما اما بالطرق الدبلوماسية أو باجتماع ممثلي السلطات المختصة
للحكومتين او باية طريقة اخرى وذلك بخصوص اية مسألة تنشأ عن
تنفيذ هذه الاتفاقية او تؤدي الى توسيع وتطوير التجارة بين البلدين •

المادة الثامنة

مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما يوافق الفريقان المتعاقدان على ان يمنح كل منهما الآخر كافة التسهيلات اللازمة لتنمية التجارة بين البلدين بما في ذلك التسهيلات لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى .

المادة التاسعة

يوافق الفريقان المتعاقدان على ان السلع التي يستوردها احد البلدين من البلد الاخر لا يجوز اعادة تصديرها الى بلد ثالث الا بعد استحصال موافقة مسبقة من بلد المنشأ .

المادة العاشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل مذكرات تأييد مصادقة كلا الحكومتين عليها . وتكون سارية المفعول لسنة واحدة تجدد بعدها تلقائيا لمدد مماثلة الا اذا تقدم احد الفريقين المتعاقدين باسعار تحريري لانهاؤها وذلك قبل ثلاثة اشهر من انتهاء العمل بها في اية سنة تنفيذية .

كتب ببغداد بتاريخ الثالث عشر من تشرين الاول / ١٩٦٣ باللغتين العربية والانكليزية ويعول على كلا النصين على السواء .

نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية

وكيل وزارة الخارجية لحكومة
الجمهورية العراقية

نيابة عن حكومة جمهورية الكاميرون
الاتحادية

نائب وزير الخارجية لجمهورية
الكاميرون الاتحادية

الجدول (آ)

السلع العراقية المعدة للتصدير الى الكاميرون

- ١ - التمور والدبس
- ٢ - السمنت
- ٣ - الشعير والحبوب الغذائية الاخرى
- ٤ - صابون التواليت والمنظفات
- ٥ - مواد نحاسية
- ٦ - مواد فضية
- ٧ - اقمشة صوفية
- ٨ - بطانيات صوفية
- ٩ - اقمشة قطنية
- ١٠ - النفط ومنتجاته
- ١١ - السجاد
- ١٢ - الخيول والبغال والحمير
- ١٣ - التبغ
- ١٤ - السكر

الجدول (ب)

السلع الكاميرونية المعدة للتصدير الى العراق

- ١ - الكاكاو
- ٢ - القهوة
- ٣ - الموز
- ٤ - الخشب
- ٥ - زيت النخيل
- ٦ - فستق العبيد
- ٧ - جوز الهند
- ٨ - صفائح الالمنيوم
- ٩ - التبغ
- ١٠ - المطاط
- ١١ - مصنوعات يدوية
- أ - سجاد
- ب - شحاطات
- ج - حقائب
- د - سلع منحوته
- ١٢ - الجلود
- ١٣ - منتجات معدنية
- أ - التنكستون
- ب - القصدير الخ

١٤ - حيوانات لمراكز علم الحيوان

أ - النعام

ب - الكركدن

ج - الجاموس البري

د - الاسود

هـ - الزرافات

١٥ - مواد صيدلانية

أ - نباتات استوائية مختلفة

ب - اشجار الاستروفانتس

ج - خشب الكينا



كتاب ملحق

بغداد في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٦٢

سميادة نائب وزير الخارجية لحكومة جمهورية الكاميرون الاتحادية :

بالاشارة الى المباحثات التي جرت في بغداد خلال الفترة الممتدة من ١١ تشرين الاول الى ١٣ منه سنة ١٩٦٢ بين ممثلي حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الكاميرون الاتحادية وكخطوة اولى نحو عقد اتفاقية خاصة بالتعاون الفني والاقتصادي بين الجمهورية العراقية وجمهورية الكاميرون الاتحادية لي الشرف ان ابدي ما يلي :

ابدت حكومة الجمهورية العراقية استعدادها لبذل قصارى جهدها لمعاونة جمهورية الكاميرون الاتحادية في الحقل الاقتصادي والفني وذلك عن طريق : —

١ — تأسيس او المساهمة بتأسيس المشاريع والشركات في جمهورية الكاميرون الاتحادية

٢ — تزويد الخبراء والفنيين والاداريين والمشتغلين بالابحاث العلمية
٣ — تدريب رعايا جمهورية كاميرون الاتحادية في ميادين الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها

ان حكومة جمهورية الكاميرون الاتحادية على استعداد في نفس الوقت لابداء كافة التسهيلات الممكنة الى الموظفين العراقيين لمعاونتهم على القيام بمهامهم ومن بين هذه التسهيلات ما يلي : —

١ — تهيئة ظروف معاشية وسكنية مناسبة الى الموظفين العراقيين وعوائلهم
٢ — تسديد نفقات سفر الموظفين العراقيين داخل اراضي جمهورية الكاميرون الاتحادية

٣ - منح الموظفين العراقيين ضمانات مشابهة لتلك الممنوحة الى موظفي
مجلس المساعدات الفنية التابع للامم المتحدة وهيئات المساعدة
الفنية الدولية الاخرى •

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الكاميرون
الاتحادية متفقتان على ان اي شكل من اشكال المساعدات يقدم عن طريق
اتفاقات او عقود خاصة •

اكون شاكرا لو تفضل سيادتكم بتأييد ان ما ورد اعلاه يمثل
بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا •
تفضلوا سيادتكم بقبول فائق التقدير والاحترام •

المخلص

وكيل وزارة الخارجية حكومة الجمهورية
العراقية

الجواب

بغداد في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٦٢

سيادة وكيل وزارة الخارجية حكومة الجمهورية العراقية :

لي الشرف ان اؤيد تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم الذي جاء فيه ما يلي :-

« بالاشارة الى المباحثات التي جرت في بغداد خلال الفترة الممتدة من ١١ تشرين الاول الى ١٣ منه ١٩٦٢ بين ممثلي حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الكاميرون الاتحادية وكخطوة اولى نحو عقد اتفاقية خاصة بالتعاون الفني والاقتصادي بين الجمهورية العراقية وجمهورية الكاميرون الاتحادية لي الشرف ان ابدى ما يلي : -

ابدت حكومة الجمهورية العراقية استعدادها لبذل قصارى جهدها لمعاونة جمهورية الكاميرون في الحقل الاقتصادي والفني وذلك عن طريق : -

١ - تأسيس او المساهمة بتأسيس المشاريع والشركات في جمهورية كامبيرون الاتحادية

٢ - تزويد الخبراء والفنيين والاداريين والمشتغلين بالابحاث العلمية

٣ - تدريب رعايا جمهورية كامبيرون الاتحادية في ميادين الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها

ان حكومة جمهورية الكاميرون الاتحادية على استعداد في نفس الوقت لابداء كافة التسهيلات الممكنة الى الموظفين العراقيين لمعاونتهم على القيام بمهامهم ومن بين هذه التسهيلات ما يلي : -

١ - تسديد نفقات سفر الموظفين العراقيين داخل اراضي جمهورية الكاميرون الاتحادية

٢ - تهيئة ظروف معاشية وسكنية مناسبة الى الموظفين العراقيين وعوائلهم

٣ - منح الموظفين العراقيين ضمانات مشابهة لتلك الممنوحة الى موظفي مجلس المساعدات الفنية التابع للأمم المتحدة وهيئات المساعدات الفنية الدولية الاخرى •

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة جمهورية الكاميرون الاتحادية متفقتان على ان اي شكل من اشكال المساعدات يقدم عن طريق اتفاقات او عقود خاصة •

اؤيد ان ما ورد اعلاه يبين بصورة صحيحة التفاهم الذي تم التوصل اليه فيما بيننا •

المخلص

نائب وزير الخارجية لحكومة جمهورية
الكاميرون الاتحادية

— :O: —

اتفاقية تجارية

بين

حكومة الجمهورية العراقية وحكومة

الجمهورية الهندية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الهندية
تحدوهما الرغبة في تنمية وتوسيع وتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية
بين بلديهما على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

يمنح كل من الفريقين المتعاقدين تجارة الفريق الاخر معاملة اكثر
الامم حظوة وذلك فيما يتعلق بجميع القضايا الكمركية والضرائب
والتكاليف الاخرى *

ولا تسري احكام هذه المادة على منح او استمرار اي من :

أ - الامتيازات الممنوحة من قبل اي من الفريقين المتعاقدين لتسهيل
تجارة الحدود *

ب - الفوائد الناجمة عن اتفاقية اتحاد كمركي او منطقة تجارة حرة
يشترك فيها اي من الفريقين المتعاقدين *

ج - الامتيازات والفوائد والحظوات او الحصانات الممنوحة من قبل
الهند الى اي بلد والقائمة بتاريخ هذه الاتفاقية او تلك الممنوحة
بدلا عن الامتيازات او الفوائد القائمة قبل ١٥ آب ١٩٤٧ *

د - الامتيازات او الفوائد او الحظوات او الحصانات الممنوحة من
قبل الجمهورية لعراقية الى اي بلد عربي *

هـ - الفوائد الممنوحة بموجب اتفاقية اقتصادية متعددة الاطراف هدفها
تحرير التجارة الدولية *

المادة الثانية

مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما يوافق الفريقان المتعاقدان على اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة لتنمية التبادل التجاري بين البلدين بكل الوسائل الممكنة ولا سيما فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين (آ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية •

ولا تحول هذه الاتفاقية دون الاتجار بسلع وبضائع غير مدرجة في الجدولين المذكورين •

المادة الثالثة

تجري تسوية جميع المدفوعات والتكاليف المتعلقة باستيراد وتصدير السلع بين البلدين بآية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان •

المادة الرابعة

مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما يوافق الفريقان المتعاقدان على ان يمنح كل منهما الاخر تسهيلات معقولة لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى في بلديهما •

المادة الخامسة

يوافق الفريقان المتعاقدان على عدم جواز اعادة تصدير السلع التي يستوردها احد البلدين من البلد الاخر الى بلد ثالث الا بعد استحصال موافقة مسبقة من بلد المنشأ •

المادة السادسة

تتمتع البواخر التجارية والسفن الشراعية العائدة الى اي من الفريقين المتعاقدين وحمولتها بمعاملة لا تقل حظوة باي حال من الاحوال عن تلك الممنوحة الى البواخر العائدة الى اي بلد اجنبي آخر وذلك فيما يخص جميع الامور المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من الموانئ وتسهيلاتهما واجور التحميل والتفريغ والضرائب والتسهيلات الاخرى •

وتستثنى من ذلك الامتيازات الممنوحة الى البواخر التي تعمل في التجارة الساحلية لاحد الفريقين فانها لا تمنح بمقتضى هذه المادة الى الفريق الاخر •

المادة السابعة

يوافق الفريقان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة تجتمع بناء على طلب اي من الفريقين لمراجعة تطبيق هذه الاتفاقية وتأمين حسن تنفيذ احكامها •

المادة الثامنة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الابرار وتبقى بعد ذلك نافذة المفعول لمدة سنتين ويجري تمديدتها بالاتفاق المتبادل لمدة سنة واحدة اخرى مع مراعاة التعديلات التي يتم الاتفاق عليها •

حرر في نيودلهي في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الاول ١٩٦٢
بست نسخ اصلية باللغة العربية والهندية والانكليزية ويعول على جميع هذه النصوص على حد سواء •

نيابة عن حكومة الجمهورية الهندية نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
وزير التجارة الخارجية وزير التجارة ورئيس الوفد التجاري
العراقي

الجدول (آ)

قائمة بالسلع المعدة للتصدير من الهند

-
- ١ - المنتجات الحيوانية والبحرية

 - ١ - المصنوعات الجلدية عدا الاحذية
 - ٢ - الجلد المصنوع
 - ٣ - مصارين الحيوانات
 - ٢ - المنتجات الزراعية

 - ١ - السيكار والسيكاير
 - ٢ - القنب
 - ٣ - الياق بالميرا
 - ٤ - طحين التبيوكا
 - ٥ - حبوب غذائية دقيقة (ساكو)
 - ٦ - الاثمار الطرية بما فيها الموز
 - ٧ - منتجات الاثمار
 - ٨ - زيت بذرة القطن
 - ٩ - الخشب المعاكس
 - ١٠ - مسحوق الحناء
 - ١١ - كاشو وفواكه جافة اخرى - البندق والجوز والكشمش والتين والفسق والزنجيل الجاف والمشمش ♦
 - ١٢ - ليف جوز الهند ومنتجاته
 - ١٣ - التبغ
 - ١٤ - تمر الهند
 - ١٥ - الكركم
 - ١٦ - زيت الخروع

١٧- زيت فستق العبيد

١٨- زيت الكتان

١٩- زيت السلالة

٢٠- زيت نباتي (فانسباتي)

٢١- عليقة كسبة بذرة القطن

٢٢- عليقة نخالة الرز

٣ - الادوية والمواد الصيدلانية والكيمياوية والمنتجات المماثلة

١ - مركبات الكالسيوم والمنغنيز (كالسينايد ماكنيسايد)

٢ - بيكرومات

٣ - مركبات الالمنيوم والحديد (الامينافريك)

٤ - مركبات الحديد والمنغنيز (فيرومنغنيز)

٥ - مواد تلوين واصباغ ودهان

٦ - حبر للطباعة

٧ - حبر لاقلام الكتابة

٨ - المارابرلم ومشتقاته

٩ - قلويات نوكس فوميكا ومستحضراته

١٠- الصابون ومواد التواليت ودهن الشعر والعطور

١١- زيت الشحوم

١٢- الزيت الخاص بألة (البريك)

١٣- المواد الصيدلانية والادوية والعقاقير ومواد التلقيح

والامصال الخ

١٤- الشخاط والالعب النارية

١٥- الات اطفاء الحريق

١٦- اواني فخارية

١٧- كلوريد المغنيسيوم

١٨- الكحول الايثلي والكحول المستعمل للاغراض الصناعية

- ١٩- منتوجات مطاطية بما فيها اطارات وانايب الدراجات الهوائية
عدا انواع الاطارات والانايب الممنوع تصديرها •
- ٢٠- منتجات الاسبست
- ٢١- الكلوكوز السائل
- ٢٢- البانزين
- ٢٣- القطن الطبي
- ٢٤- استركتين
- ٢٥- المورفين
- ٢٦- بروميدات (الصوديوم والبوتاسيوم والكالسيوم)
- ٢٧- البرومين السائل
- ٢٨- مختلف انواع المواد المضادة للحياة
- ٢٩- الكولويدس
- ٣٠- العقاقير الصناعية
- ٣١- تتراسيليت
- ٣٢- هاميسين
- ٣٣- عقاقير مضادة للتدرن
- ٣٤- عقاقير مضادة لمرض الديزانتري
- ٣٥- مساحيق قاصرة للالوان
- ٣٦- حامض الهايدرو كلوريك
- ٣٧- بايروكسيد الهايدروجين
- ٣٨- بيرورات الصوديوم
- ٣٩- الكلورين السائل
- ٤٠- العقاقير المضادة لمرض الجذام
- ٤١- امودياكين

- ٤٢- فيتامينات (اي)
- ٤٣- فيتامينات (سي)
- ٤٤- ايميتين
- ٤٥- ساتونين
- ٤٦- كينين
- ٤٧- بروسين
- ٤٨- الهرمونات الاصطناعية
- ٤٩- اسبرين
- ٥٠- كلوكونيت الكالسيوم واملاح الكالسيوم الاخرى
- ٥١- كلوكونيت الحديد
- ٥٢- نيكاثاميد
- ٥٣- السموم المضادة للحشرات والطفيليات
- ٥٤- منظفات الاسنان
- ٥٥- قماش جلدي
- ٤ - السلع الهندسية

-
- ١ - مواد موصلة من المنيوم
 - ٢ - مواد عازلة
 - ٣ - محولات توزيع
 - ٤ - الاعمدة والابراج الخاصة بالخطوط المحملة
 - ٥ - مكيفات الهواء ومبردات الماء وثلاجات
 - ٦ - الات لتكبير الصوت
 - ٧ - اجهزة راديو
 - ٨ - مصابيح كهربائية
 - ٩ - مصابيح فلورنس
 - ١٠- مواد من المطاط والبلاستيك عازلة للكهرباء

- ١١- مولدات كهربائية
- ١٢- الدراجات الهوائية
- ١٣- البطاريات
- ١٤- مقاييس كهرباء
- ١٥- الادوات الزراعية التي يسحبها التراكور
- ١٦- الاحزمة المصنوعة من القطن والشعر
- ١٧- المطابخ العادية والمصاييح التي تعمل بالضغط
- ١٨- قرطاسية
- ١٩- ادوات للصقل والسن
- ٢٠- مكائن ديزل
- ٢١- الات استنساخ
- ٢٢- اضرار سحابة (زبر)
- ٢٣- ابزيمات للاحزمة
- ٢٤- دوائر معدنية لاحاطة الثقوب
- ٢٥- قناني لحفظ الحرارة (ترمس)
- ٢٦- انايب متغيرة الحجم
- ٢٧- مضخات
- ٢٨- مضخات تشغيلها مكائن الديزل او المحركات الكهربائية
- ٢٩- مواد للسكك الحديدية
- ٣٠- ادوات علمية للمسح والقياس
- ٣١- مكائن لصناعة الورق وعجينة الورق
- ٣٢- انايب وادوات مصنوعة من حديد الصب
- ٣٣- مصنوعات من الفولاذ
- ٣٤- ادوات مصنوعة من الفولاذ بطريقة الطرق والصب
- ٣٥- قوالب لصب اجزاء المكائن
- ٣٦- سدادات من فلين

- ٣٧- ادوات المائدة
- ٣٨- البراغي والصومولات الخ
- ٣٩- مكائن الخياطة
- ٤٠- مراوح كهربائية
- ٤١- اثاث معدنية
- ٤٢- علب وصفائح (تنك)
- ٤٣- ادوات منزلية من الحديد والفولاذ والنحاس والالمنيوم
- ٤٤- مدافئ نفطية
- ٤٥- الات للوزن
- ٤٦- ادوات علمية من مختلف الانواع
- ٤٧- سطل
- ٤٨- اقطاب اللحيم
- ٤٩- سلك من النحاس المطلي
- ٥٠- ورق جام
- ٥١- اقفال
- ٥٢- منشئات وهياكل من فولاذ
- ٥٣- انايب ومواسير وملحقاتها
- ٥ - معادن

-
- ١ - طابوق السليكات
- ٢ - مادة السليكا
- ٣ - السليكا المطحونة
- ٤ - مادة السليكا غير القابلة للذوبان
- ٥ - مادة الالمنيات
- ٦ - المنغنيسات
- ٧ - الحديد الخام
- ٨ - المنغنيز الخام

٦ - سلع رياضية و سلع بلاستيك

١ - اطارات للنظارات

٢ - اقلام حبر

٣ - مواد من البلاستيك واللدائن

٤ - مادة اللينوليوم

٥ - قماش جلدي

٦ - سوارات

٧ - صفائح رقيقة للتزيين

٨ - سلع رياضية

٧ - اقمشة قطنية وصوفية

١ - اقمشة قطنية

٢ - ملابس قطنية بضمنها الساريات

٣ - ملابس مصنره ومحاكة من قطن وريون

٤ - اقمشة من حرير وحرير اصطناعي وريون

٥ - غزول قطنية معقودة ومصنوعات حريرية وصوفية

٦ - مصنوعات من الجوت

٧ - اقمشة محاكة باليد

٨ - الاغذية

١ - الشاي

٢ - القهوة

٣ - التوابل بضمنها الفلفل

٤ - السمك المجفف والمملح

٥ - الروبيان المجفف

٦ - فواكه وخضراوات محفوظة

٧ - مادة سكرية مصنوعة من عصير النباتات

٨ - مسحوق مادة (الجاكري) السكرية

٩ - اغذية محضرة

١٠ - السكر

٩ - مواد اخرى

١ - البسكويت

٢ - حلويات

٣ - مشروبات روحية وبيرة

٤ - طابوق احمر

٥ - بخور

٦ - اقلام رصاص

٧ - ورق كاربون وشرطة للالة الكاتبة

٨ - كتب

٩ - مصنوعات يدوية مختلفة من النحاس الاصفر

١٠ - الشمع الاعتيادي

١١ - شمع البارافين

١٢ - مادة الافيون الخام

١٣ - افلام سينمائية مصورة

١٤ - اسطوانات

١٥ - ساعات حائط وساعات يدوية

١٦ - مظلات واجزائها

١٧ - منتجات الصناعات اليدوية والقروية

١٨ - اسنان اصطناعية

١٩ - مواد قرطاسية

٢٠ - اقلام حبر جاف

٢١ - قطع صغيرة من خشب الصندل

- ٢٢- ورق سيكاير
٢٣- اسلاك لعجلات الدراجات
٢٤- حبر للطباعة
٢٥ - علك
-

الجدول (ب)

قائمة بالسلع المعدة للتصدير من العراق

التمور ومنتجاتها

- ١ - التمور
٢ - الدبس
الحبوب الغذائية والعلف
٣ - الحنطة
٤ - الحنطة السبطة
٥ - الشعير
٦ - الدخن
٧ - العدس
٨ - الماش
٩ - الذرة
١٠ - الرز
١١ - الحبوب الاخرى

مواد زراعية اخرى

- ١٢ - القطن
- ١٣ - بذور القطن
- ١٤ - بذور الكتان
- ١٥ - العفص
- ١٦ - الجوز واللوز والفسق
- ١٧ - الفواكه والمخضرات الطازجة
- الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية

- ١٨ - البغال
- ١٩ - الحمير
- ٢٠ - الخيول العربية
- ٢١ - المصارين
- ٢٢ - الصوف
- ٢٣ - الشحوم الحيوانية
- ٢٤ - المنتجات الحيوانية الثانوية الاخرى
- الجلود ومنتجاتها

- ٢٥ - الجلود
- ٢٦ - الجلود المصنوعة
- ٢٧ - الاحذية الجلدية
- ٢٨ - السلع الجلدية الاخرى
- الاقمشة

- ٢٩ - الاقمشة القطنية
- ٣٠ - الاقمشة الصوفية
- ٣١ - البطانيات الصوفية
- ٣٢ - الاقمشة الحريرية

٣٣- الملابس المصنرة والمحاكة

مواد الانشاء والبناء

٣٤- السمنت

٣٥- الطابوق والحجر

٣٦- الاسبست ومصنوعات الاسبست

٣٧- البلاط

٣٨- النوافذ المعدنية والخشبية

٣٩- مواد البناء الاخرى

النفط ومنتجاته

٤٠- النفط الخام

٤١- البنزين والكيروسين

٤٢- القير

٤٣- زيوت التشحيم

٤٤- الاسفلت

السلع والمواد الاخرى

٤٥- الزيوت النباتية

٤٦- التبوغ والسيكاير

٤٧- الصابون والمنظفات

٤٨- الاثاث الخشبية والمعدنية

٤٩- ادوات من الالمنيوم

٥٠- المسامير

- ٥١- البيرة والعرق
٥٢- الحلويات والبسكويت والعصير
٥٣- انايب من البلاستيك
٥٤- احذية مطاطية
٥٥- الكتب والمجلات
٥٦- الافلام السينمائية المصورة
٥٧- مصنوعات يدوية فضية ونحاسية
٥٨- منتجات الصناعات القروية
٥٩- زيت السلامة
٦٠- كسبة البذور
٦١- نخالة الجوب والرز
٦٢- القطن الطبي



اتفاقية تجارية

بين

الجمهورية العراقية والجمهورية الصومالية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الصومالية تحددوهما الرغبة في تعزيز اواصر الصداقة وتنمية التعاون الاقتصادي وتسهيل التجارة بين البلدين على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على مايلي :

المادة الاولى

يمنح الفريقان المتعاقدان كل منهما الاخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب وسائر التكاليف المتعلقة باستيراد السلع وتصديرها وخزنها ومرورها بطريق الترانزيت ونقلها من واسطة نقل الى اخرى .

ولا يشمل ماورد اعلاه مايلي :

آ - الامتيازات والفوائد الممنوحة من قبل اي من الفريقين لتسهيل تجارة الحدود الخاصة بهما .

ب - الامتيازات والفوائد الناشئة عن اتفاقية اتحاد كمركي او منطقة تجارة حرة او اتفاقيات خاصة يشترك فيها اي من الفريقين المتعاقدين .

المادة الثانية

تتمتع البواخر التجارية العائدة الى اي من الفريقين المتعاقدين مع حملتها معاملة لا تقل حظوة باي حال من الاحوال عن تلك الممنوحة الى البواخر العائدة الى اي بلد اجنبي آخر وذلك فيما يخص كافة الامور المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من الموانئ وتسهيلاتها واجور التحميل والتفريغ

والضرائب وسائر التسهيلات • الا ان اية امتيازات ممنوحة الى البواخر التي تعمل في التجارة الساحلية لاحد الفريقين لا تمنح بمقتضى هذه المادة الى الفريق الاخر •

المادة الثالثة

أ - مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية في كل من البلدين يوافق الفريقان المتعاقدان على تشجيع وتطوير التبادل التجاري بين بلديهما بكل الوسائل وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للمعاملات المتعلقة باستيراد وتصدير السلع لا سيما بالنسبة للسلع المذكورة في القائمتين (أ) و (ب) الملحقين •

تتضمن القائمة (أ) السلع المعدة للتصدير من الجمهورية العراقية •
تتضمن القائمة (ب) السلع المعدة للتصدير من جمهورية الصومال •
ولا تحول هذه الاتفاقية دون الاتجار بالسلع غير المذكورة في القائمتين اعلاه •

ب - يبذل الفريقان المتعاقدان ما بوسعهما لتبادل السلع بين بلديهما بمبلغ (٥٠٠٠٠٠٠) خمسمائة الف باون استرليني لكل منهما سنويا • وان هذا المبلغ قابل للزيادة بالاتفاق المتبادل •

المادة الرابعة

تجري تسوية كافة المدفوعات والتكاليف المتعلقة باستيراد وتصدير السلع بين البلدين بالباون الاسترليني القابل للتحويل أو بأية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الفريقان •

المادة الخامسة

مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما يوافق الفريقان المتعاقدان على ان يمنح كل منهما الاخر كافة التسهيلات اللازمة لتنمية التجارة بين البلدين بما في ذلك التسهيلات لأقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى

المادة السادسة

يوافق الفريقان المتعاقدان على ان السلع التي يستوردها أحد البلدين من البلد الاخر لايجوز اعادة تصديرها الى بلد ثالث الا بعد استحصال موافقة مسبقة من بلد المنشأ

المادة السابعة

يوافق الفريقان على التشاور فيما بينهما بناء على طلب أي منهما اما بالطرق الدبلوماسية او باجتماع ممثلي السلطات المختصة للحكومتين او بأية طريقة اخرى وذلك بخصوص اية مسألة تنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقية او تؤدي الى توسيع وتطوير التجارة بين البلدين •

المادة الثامنة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد مصادقة كلا الحكومتين عليها • وتكون سارية المفعول لسنة واحدة تجدد بعدها تلقائيا لمدد مماثلة الا اذا تقدم احد الفريقين المتعاقدين باشعار تحريري لانهاؤها وذلك قبل ثلاثة اشهر من انتهاء العمل بها في اية سنة تنفيذية •

كتب ببغداد بتاريخ الثامن عشر من شهر نيسان / ١٩٦٣ باللغتين العربية والانكليزية ويعول على كلا النصين على السواء •

نيابة عن حكومة الجمهورية الصومالية نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
وزير الصناعة والتجارة وزير التجارة

القائمة (آ)

السلع العراقية المعدة للتصدير الى الصومال

- ١ - التمور
- ٢ - الدبس
- ٣ - السمنت
- ٤ - الاسبست ومنتجاته
- ٥ - الاقمشة الصوفية والبطانيات الصوفية
- ٦ - التبوغ والسكاير
- ٧ - المنتجات النفطية بما فيها الاسفلت
- ٨ - الافلام السينمائية
- ٩ - مصنوعات الالمنيوم والنحاس
- ١٠ - السلع الاخرى

—:O:—

القائمة (ب)

السلع الصومالية المعدة للتصدير الى العراق

- ١ - الحيوانات
- ٢ - اللحوم المعلبة
- ٣ - السمك المحضر والمعلب والمجفف
- ٤ - الشحوم الحيوانية
- ٥ - الجلود (الكبيرة)
- ٦ - الفواكه الاستوائية الموز
- ٧ - البذور الزيتية والفواكه الزيتية
- ٨ - البخور وبخور الميراه
- ٩ - الصمغ العربي
- ١٠ - سلع اخرى



بروتوكول التعاون الاقتصادي

بين

الجمهورية العراقية وجمهورية المانيا الاتحادية

جرت في بون خلال المدة من ٩ - ١٣ مايس ١٩٦٣ مباحثات بين وفد عراقي ووفد الماني لغرض توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجمهورية العراقية وجمهورية المانيا الاتحادية • وبحث الوفدان امكانيات تحسين العلاقات الاقتصادية وقدمتا الاقتراحات المناسبة بهذا الشأن وقد تم الاتفاق على النقاط التالية :-

١ - تعرب الحكومة الالمانية الفدرالية عن استعدادها - ضمن الامكانيات والتعليمات القانونية - في ايجاد الظروف التي تمكن الشركات الالمانية بالدخول بعقود طويلة الامد لغاية (١٠) سنوات وبحدود قيمة كلية قدرها (١٥٠) مليون مارك الماني وذلك للمشاريع التي يتطلب تمويلها امدا طويلا ومن حيث طبيعة المشروع وتجهيزه واعماله • وبلاضافة الى ما تقدم فان الحكومة الفدرالية مستعدة لاستمرار التعاون في المجال الاقتصادي مع العراق ولهذا الغرض سيقوم الفريقان باجراء مباحثات في المستقبل القريب وسيكون الجانب العراقي حرا في اختيار أية شركة المانية للاشتراك في اي مشروع في العراق بموجب شروط (هرمس) • وبحث الوفدان الصعوبات الناجمة والمتعلقة بعقود التجهيزات الالمانية وقد وافق الوفد العراقي على دراسة الموضوع من قبل الجهات العراقية المختصة لايجاد حل سريع لها • وان هذه الصعوبات هي كما يلي :

(أ) تأمينات المناقصة

يجب على المشترك بالمناقصة ان يرفق بالعرض تأمينات مناقصة لمدة التعهد وقد حدث في الاونة الاخيرة ان قامت السلطات العراقية خلافا

لما هو منصوص عليه في شروط المناقصة بتمديد مدة التأمينات تحت طائلة التهديد بالمصادرة بدلا من الافراج عن هذه التأمينات بعد انتهاء مدة التعهد •

(ب) شروط الدفع

يعتمد دفع الاقساط على الشهادات الصادرة من المهندس الاستشاري والوزارة المختصة • وغالبا ما اخر اصدار مثل هذه الوثائق لاسباب غير ضرورية وبالتالي لم يفرج عن هذه الاقساط • وفي الآونة الاخيرة فقد كانت هناك حالات لم تدفع الاقساط بالرغم من اصدار الشهادات وذلك بحجة ان اللجنة لم تتخذ قرارا بصدد العقوبات التي يستحقها المجهز •

(ج) فقرة التحويل الخارجي

تشترط المناقصات العراقية على ان يتم تنفيذ العقود بالعملة العراقية فقط وبموجب العرف الدولي يجب ان يعطى المناقص حق الخيار في ان يطلب الدفع بالعملة التي تناسبه وعلى اساس سعر التحويل اما (أ) من تاريخ التوقيع على العقد او (ب) من تاريخ تحويل النقود •

(د) الاضرار المحدودة والغير المباشرة

تشترط المناقصات العراقية ان يكون المجهز مسؤولا عن الاضرار غير المباشرة وبمبالغ غير محدودة فينبغي ان تحدد هذه المسؤولية حسب العرف الدولي الجاري •

(هـ) التحكيم والقانون العراقي

تستند المناقصات العراقية على احكام القانون العراقي فتجعل بذلك محكمة التمييز في بغداد المرجع الاخير للنظر في قضايا التحكيم غير انه يجب ان يكون من المسموح به اجراء التحكيم في محل آخر وفقا لنظام التوفيق والتحكيم لغرفة التجارة الدولية في باريس بدلا من اللجوء الى محكمة التمييز في بغداد •

٢ - بين الوفد العراقي بأن العراق يحتاج لتنفيذ خطة الخمسة سنوات الاقتصادية الى مساعدة مالية بأقل فائدة ممكنة لتمويل عدة مشاريع عمرانية بالإضافة الى المساعدة بشكل ضمانات التي وعد بها الوفد الألماني للمشاريع التجارية المذكورة في الفقرة (١) من هذا البروتوكول •

لقد اشار الوفد الألماني بأنه نظرا للوضعية الصعبة للميزانية بالإضافة الى ان الاعتمادات المخصصة للسنة المالية ١٩٦٣ قد نفذت فلم يترك أي مجال في الوقت الحاضر للمساعدة المالية ومع هذا فقد اعرب الوفد الألماني استعداداه لدراسة المشاريع المناسبة من حيث الطبيعة والحجم والسعة على ان تبحث امكانية تمويلها في وقت لاحق •

٣ - ان حكومة ألمانيا الاتحادية ستسعى للنظر في الطلبات العراقية بشأن المشاريع المتعلقة بالمساعدة المالية • وبهذا الصدد فقد قدم الجانب العراقي الطلبات التالية :-

أ - توسيع المدرسة الصناعية في بغداد بتأسيس ورشة تصليح السيارات •

ب - توسيع المدرسة الصناعية في بغداد بتأسيس ورشة تصليح الراديو والتلفزيون •

ج - تطوير شبكة الاذاعة والتلفزيون العراقي حسب الاساليب العصرية وابداء المشورة بخصوص تنظيمها على ان يقوم في بداية الامر خيران المانيان بفحصها في العراق ودراسة متطلبات هذا المشروع في العراق •

د - تدريب اللائقين من خريجي المدرسة الصناعية في بغداد في ألمانيا في صناعة التبريد •

هـ - تزويد العراق بخبير في امور السياحة •

و - تزويد العراق بخبير في الامور الصحية

وقد وعد الوفد الالماني بدراسة هذه الطلبات واعطاؤها الاهمية اللازمة .

٤ - وبغية تنمية التعاون في حقل المساعدات الفنية فقد اقترح عقد اتفاق بين حكومة المانية الاتحادية والحكومة العراقية بشأن التعاون الفني وقدمت مسودة الاتفاق الى السفارة العراقية في بون .

٥ - لقد اكد الوفد العراقي على الاهمية القصوى لتصدير التمور العراقية بالنسبة للاقتصاد العراقي وطلب زيادة هذه الصادرات وبصورة خاصة زيادة شراء التمور للاغراض الصناعية وبهذا الصدد يرى الجانب العراقي ضرورة تخفيض الرسوم ومنح التسهيلات لشراء التمور لغرض استخراج الكحول فأشار الوفد الالماني الى ان استيراد التمور قد اصبح حرا في المانيا وبالتالي فقد اصبح موضوع ايجاد الطرق والوسائل لزيادة شراء التمور يتعلق بالاقتصاد الخاص . لقد اشار الوفد الالماني كذلك بانه بموجب معاهدة تأسيس المنظمة الاقتصادية الاوربية فأن الامور المتعلقة بالرسوم الكمركية اصبحت من اختصاص لجنة المنظمة الاقتصادية الاوربية لهذا فمن الاوفق ان تجري المحادثات بخصوص الرسوم الكمركية المفروضة على التمور مع لجنة المنظمة الاقتصادية الاوربية في بروكسل . وقد ذكر الوفد العراقي بانه يعتزم تقديم مذكرة ايضا حوّل قضية التمور .

٦ - اشار الوفد الالماني الى ان احسن وسيلة لتوثيق العلاقات الاقتصادية هي عن طريق توظيف رأسمال الخاص ولهذا السبب فان الحكومة الاتحادية سترحب بعقد اتفاقية لتشجيع توظيف رأسمال الخاص (اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات) وذلك باقرب وقت ممكن .

٧ - تطرق الوفد الالماني الى مشكلة الخطوط الجوية الالمانية (لوفت هانزا) والمتعلقة بالسماح للشركة المذكورة لان تمارس حق التوقف في بغداد في طريقها الى بيروت من جهة والى اسطنبول من جهة اخرى وقد قدمت مذكرة بهذا الشأن الى الحكومة العراقية في ١٠ مايس ١٩٦٣ وذكر الوفد العراقي بأن هذه القضية ستحال الى الجهات العراقية المختصة لايجاد حل سريع لها ♦

وقع في الاحرف الاولى في بغداد بتاريخ ١٩٦٣-٩-٥ باللغات العربية والالمانية والانكليزية ويعول على النصوص جميعها على حد سواء ♦

عن حكومة الجمهورية الاتحادية
العراقية

عن حكومة الجمهورية
العراقية

اتفاقية تجارية

بين

الجمهورية العراقية والجمهورية الإيطالية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الإيطالية تحددوهما الرغبة في تطوير وتوسيع وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلديهما على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى

يمنح الفريقان المتعاقدان كلا منهما الآخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالضرائب والرسوم الكمركية والرسوم وقواعد واجراءات استيراد السلع المنتجة في بلديهما وتصديرها ومرورها بطريق الترانزيت و تخزينها كذلك فيما يتعلق بطريقة فرض وجباية هذه الرسوم وبناء على ذلك لا تفرض اية رسوم كمركية وضرائب ورسوم في بلد احد الفريقين المتعاقدين على منتجات الفريق الآخر تزيد على تلك المفروضة على منتجات اي بلد آخر كما ان طريقة جبايتها يجب ان لا تكون اكثر شدة على العلاقات التجارية من الطريقة المطبقة على منتجات اي بلد آخر .

المادة الثانية

لا تسرى احكام المادة الاولى على ما يلي :

- أ - الامتيازات والمنافع الممنوحة أو التي قد تمنح من قبل اي من الفريقين المتعاقدين للاقطار المجاورة لغرض تسهيل تجارة الحدود.
- ب - الامتيازات والمنافع الناشئة عن اتفاقية مؤدية أو قد تؤدي الى ايجاد اتحاد كمركي أو منطقة تجارة حرة دخل فيها أي من الفريقين المتعاقدين .
- ج - الامتيازات والمنافع الخاصة التي منحتها او قد تمنحها الجمهورية العراقية الى اي بلد عربي .

د - الامتيازات والمنافع الخاصة التي منحتها أو قد تمنحها الجمهورية الإيطالية الى جمهورية سان مارينو ومدينة الفاتيكان والمملكة المتحدة الليبية •

المادة الثالثة

مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما يوافق الفريقان المتعاقدان على منح اجازات الاستيراد والتصدير المطلوبة للسلع المتبادلة بين بلديهما بحدود الارقام المدرجة في الجدولين (آ) و (ب) الملحقين بهذه الاتفاقية على الاقل • وان المبالغ والكميات المدرجة في الجدولين المذكورة لا تكون حائلا دون توسيع التجارة بين البلدين • ليس في هذه الاتفاقية ما يحول دون الاتجار بسلع اخرى غير مدرجة في الجدولين المذكورين •

المادة الرابعة

تتمتع البواخر التجارية العائدة الى أي من الفريقين المتعاقدين مع حمولتها بمعاملة لا تقل حظوة بأي حال عن تلك الممنوحة الى البواخر العائدة الى أي بلد اجنبي آخر وذلك فيما يخص كافة الامور المتعلقة بالملاحة والدخول الحر الى الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية والاستفادة من الموانئ وتسهيلات وأجور التحميل والتفريغ والضرائب وسائر التسهيلات الا انه اية امتيازات ممنوحة الى البواخر التي تعمل في الصيد والتجارة الساحلية لاحد الفريقين لا تمنح بمقتضى هذه المادة الى الفريق الآخر ومع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما يتعهد الفريقان المتعاقدان بعدم اتخاذ اية اجراءات تمييزية تجاه احدهما الاخر مما قد يؤثر على حرية تطوير حركة النقل البحري لكلا البلدين •

المادة الخامسة

ان السلع المنتجة والتي منشأها في احد البلدين هي التي تعتبر فقط سلع ذلك البلد بالنسبة لهذه الاتفاقية • وبناء على ذلك فأن لكل من الفريقين المتعاقدين الحق بالمطالبة في ان تكون السلع المستوردة من الفريق الاخر مصحوبة بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد المصدر •

المادة السادسة

تجري تسوية جميع المدفوعات والتكاليف المتعلقة باستيراد وتصدير السلع بين البلدين بعملة او عملات قابلة للتحويل وذلك وفقا للقوانين والانظمة السارية في كلا البلدين .

المادة السابعة

يوافق الفريقان المتعاقدان على منح كل منهما الاخر جميع التسهيلات اللازمة لاقامة المعارض التجارية والمعارض الاخرى في بلديهما مع مراعاة القوانين والانظمة الخاصة بهما .

المادة الثامنة

يوافق الفريقان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة تجتمع بناء على طلب أي من الفريقين لمراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية ولتأمين حسن تطبيق احكامها ولمراجعة وتعديل الجدولين (أ) و (ب) اذا ما طلب أي من الفريقين ذلك . وبلاضافة الى ذلك سيقوم الفريقان المتعاقدان بمشاوره احدهما الاخر بهذا الصدد من وقت لآخر بالطرق الدبلوماسية .

المادة التاسعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل مذكرات تؤيد مصادقة الحكومتين عليها . وتكون سارية لمدة سنة واحدة تتجدد بعدها تلقائيا لمدد مماثلة الا اذا تقدم احد الفريقين المتعاقدين باسعار تحريري لانهاؤها قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء العمل بالاتفاقية في اية سنة تنفيذية .

تبقى احكام الاتفاقية التجارية الموقعة في ٣١ كانون الاول ١٩٥١ سارية الى ان تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

حرر في بغداد بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٦٣ بنسختين اصليتين كل منهما باللغات العربية والايطالية والانكليزية ويعول على جميع النصوص على حد سواء وفي حالة حصول اختلاف يكون النص الانكليزي هو السائد .

نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
وزير التجارة

نيابة عن حكومة الجمهورية الايطالية
سفير الجمهورية الايطالية ببغداد

الجدول (آ)

السلع المصدرة من العراق

المجموعة (آ)	(الكمية بالطن)	القيمة (بآلاف الباونات الاسترلينية)
--------------	----------------	--

١ - تمور الاكل	٥٠٠٠	
٢ - تمور لاغراض العلف الحيواني	١٢٠٠٠	
٣ - دبس	٦٠	
<u>المجموعة (ب)</u>		
١ - الجلود الخام والمذبوغة ونصف المذبوغة	٤٠٠	
٢ - الصوف	١٠٠	
٣ - المصارين الطرية والمملحة والعظام والاذلاف	١٠٠	
وشعر الحيوانات		
٤ - القطن الخام	٣٠٠	
٥ - البذور الزيتية	١٠٠	
٦ - الغصص	٢٠	
٧ - السجاد	٢٠	
<u>المجموعة (ج)</u>		
١ - الشعير		
٢ - الحنطة		
٣ - الحبوب الاخرى		
٤ - المنتجات النفطية		
٥ - التبوغ		
٦ - منتجات المطاحن لغرض العلف الحيواني مثل الكسبة والنخالة الخ •		

٧ - السلع الأخرى •

- ملاحظة (١) من المقرر أن يبلغ المجموع الكلي لقيمة الصادرات العراقية إلى إيطاليا والمدرجة في المجموعات (آ) و(ب) و(ج) ٣٠٠٠٠٠٠٠ (ثلاثة ملايين باون استرليني) بالسنة •
- ملاحظة (٢) أن الأرقام المذكورة في المجموعة (ب) قابلة للزيادة •

الجدول (ب) السلع المصدرة من إيطاليا

القيمة (بالاف الباونات الاسترلينية)

- | | |
|-----|---|
| ٣٠٠ | ١ - معجون وعصير الطماطم |
| ٥ | ٢ - الحلويات وشوكولاته |
| | ٣ - منتجات غذائية أخرى بما فيها الفواكه والخضروات المحضرة والمحفظة والمربيات والنيذ والمشروبات الكحولية والزيتون وزيت الزيتون ومنتجات الألبان • |
| ٢٠ | ٤ - غزول صوفية |
| ٢٠ | ٥ - غزول الألياف نسجية تركيبة |
| ١٢٠ | ٦ - خيوط قطنية |
| ١٠ | ٧ - أقمشة قطنية خالصة أو مخلوطة |
| ٥٠٠ | |

- ٨ - اقمشة صوفية خالصة أو مخلوطة ٣٠٠
- ٩ - اقمشة اصطناعية خالصة أو مخلوطة ٣٥٠
- ١٠ - منتجات اخرى من صناعة النسيج بما فيها ملابس محاكاة والقטיפه والشرائط والملابس الداخلية والخارجية ومواد أخرى ٤٠٠
- ١١ - الاحذية من الجلد أو الجلد الاصطناعي واجزاؤها ٣٠
- ١٢ - الاحذية المطاطية أو من البلاستيك الاصطناعي واجزاؤها ١٥
- ١٣ - الخشب المعاكس ٥٠
- ١٤ - الاخشاب والادوات المصنوعة من الخشب (عدا الاثاث) ٢٠
- ١٥ - ورق السكاير بشكل شرائط أو لفات وغير ذلك ١٦٠
- ١٦ - سجلات ودفاتر ورق ومقوى ٧٠
- ١٧ - الحديد والفولاذ ومنتجاتهما ومعادن اخرى ومنتجاتها ٦٠٠
- ١٨ - عدد آلية ومكائن للحفر والتسوية والتنقيب والقلع (للتربة والمعادن) والمكائن المستعملة في صناعة الاغذية والمشروبات ومكائن الحياكة والنسيج ومكائن اخرى لصناعة النسيج ومكائن البناء ومكائن الخياطة ومكائن الاحتراق الداخلي والمضخات والمكائن والمواد الميكانيكية الاخرى والادوات الاحتياطية ١٠٠٠
- ١٩ - السلع الكهربائية (المولدات والمحركات والمحولات الخ ٠٠) ١٠٠
- ٢٠ - اجهزة التلفون والتلغراف ٨٠
- ٢١ - اجهزة الحاكي والتسجيل والمسجلات واجهزة الراديو ٢٠
- ٢٢ - اجهزة وصناديق التلفزيون واجزاؤها ١٥٠

- ٢٣ - الافلام السينمائية والافلام والالواح واجهزة التصوير ١٠٠
- ٢٤ - الآلات الطابعة والمكائن الحاسبة والاجهزة الكهربائية أو الالكترونية للقياس والضبط والتنظيم ولوازم ميكانيكية اخرى للقياس ١٠٠
- ٢٥ - السيارات والجرارات والدراجات البخارية واجزاؤها الاحتياطية ٢٠٠
- ٢٦ - الرخام والرخام المعرق (الالباستر) والسلع الزجاجية والموزائيك الزجاجي ١٠٠
- ٢٧ - المنتجات الكيميائية بما فيها الراتنجات ومواد البلاستيك والمنتجات البلاستيكية والاسمدة والالياف التركيبية والسموم المضادة للحشرات والاصباغ والسليوليد (باغة) ٥٠٠
- ٢٨ - المواد الصيدلانية والعطور ومواد التجميل ٣٥٠
- ٢٩ - الاطارات والانابيب المطاطية والاسلاك العازلة للكهرباء والمواد المطاطية للاغراض الصحية والصيدلانية والصناعية وللاستعمال المنزلي ٢٥٠
- ٣٠ - الجلود المدبوغة والمصنوعة والاحزمة الجلدية وغيرها من السلع الجلدية للاستعمال الصناعي والمنزلي وفرش الاسنان والنظارات الشمسية والادوات البصرية ٧٠
- ٣١ - سلع اخرى ٢٠٠
- ملاحظة (١) - من المقرر ان يبلغ مجموع قيمة الصادرات الايطالية الى العراق ٦٥٠٠٠٠٠٠ (ستة ملايين وخمسمائة الف باون استرليني) بالسنة .
- ملاحظة (٢) - ان الاقيام المبينة في الفقرات (١٣) و (١٧) و (١٨) و (١٩) و (٢٠) و (٢١) و (٢٢) و (٢٦) قابلة للزيادة .

بغداد في ٣٠ ايلول سنة ١٩٦٣

كتاب ملحق رقم (١ أ)

سيادة سفير الجمهورية الإيطالية ببغداد :

بالإشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بتاريخ اليوم بين بلدينا •
لي الشرف ان اعلمكم بان جهود الحكومة العراقية الرامية الى
تنمية تصدير التمور العراقية الى ايطاليا لتصل الى الكميات المذكورة
في الجدول (أ) يمكن تسهيلها كثيرا بتبني الاجراءات التالية :

١ - زيادة الوزن المقرر حاليا للتمور المكبوسة من (خمسة
وثلاثين) كيلو غراما للعبة أو الخصافة الواحدة من التمور
المستوردة الى ٥٠ (خمين) كيلو غراما للعبة أو الخصافة •

٢ - الغاء الانظمة التي تقضي باعادة كبس تمور الاكل المستوردة من
العراق الى ايطاليا بعلب لا تزيد عن ٥ (خمس) كيلو غرامات قبل
بيعها في السوق الإيطالية أو تعديل تلك الانظمة بصورة رئيسية
على الاقل ١٥ (خمس عشرة) كيلو غراما •

٣ - الغاء أو تخفيض أو تعديل نسبة ال ١٢٪ (اثنى عشر بالمائة) وهي
الرسوم الكمركية المفروضة على التمور المستوردة •

وان الحكومة العراقية على ثقة بنفس الوقت بان تمتنع الحكومة
الإيطالية عن وضع اي قيد آخر وان تأخذ بالطرق والوسائل الاخرى
التي تهدف الى تسهيل تنمية وتوسيع صادرات التمور العراقية الى
ايطاليا كلما وجدت ذلك مؤاتيا •

لي الشرف ان ابلغكم بنفس الوقت بان الحكومة العراقية على ثقة
من ان كمية ال ١٢ الف (اثنى عشر الف) طنا المخصصة لتمور الاستعمال
الحيواني (العلف الحيواني) المذكورة في الجدول (أ) سيتمكن
استعمالها خلال وقت قصير وبالتالي سيسرنا لو يكون بالامكان منح
اجازات اضافية زيادة عن التخصيصات المذكورة اعلاه •

سأكون ممتناً لو تفضلتم سيادتكم بتأييد موافقة حكومتكم على
محتويات هذا الكتاب الذي يكون جزء لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية •
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي •

المخلص

وزير التجارة للجمهورية العراقية

بغداد في ٣٠ ايلول سنة ١٩٦٣

الكتاب الملحق رقم (١ ب)

سيادة وزير التجارة العراقي - بغداد :

أؤيد تسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذي جاء فيه ما يلي :
« بالاشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بتاريخ اليوم بين بلدنا
لي الشرف ان اعلمكم بان جهود الحكومة العراقية الرامية الى
تنمية تصدير التمور العراقية الى ايطاليا لتصل الى الكميات المذكورة
في الجدول (أ) يمكن تسهيلها كثيرا بتبني الاجراءات التالية :-

١ - زيادة الوزن المقرر حاليا للتمور المكبوسة من ٣٥ (خمس وثلاثين)
كيلو غراما للعلبة أو الخصافة الواحدة من التمور المستوردة الى
٥٠ (خمسين) كيلو غراما للعلبة أو الخصافة .

٢ - الغاء الانظمة التي تقضي باعادة كبس تمور الاكل المستوردة من
العراق الى ايطاليا بعلب لا تزيد عن ٥ (خمس) كيلو غرامات قبل
بيعها في السوق الايطالية أو تعديل تلك الانظمة بصورة رئيسية
على الاقل ١٥ (خمس عشرة) كيلو غراما .

٣ - الغاء أو تخفيض أو تعديل نسبة ال ١٢٪ (اثني عشر بالمائة) وهي
الرسوم الكمركية المفروضة على التمور المستوردة .

وان الحكومة العراقية لعلى ثقة بنفس الوقت بان تمتنع الحكومة
الايطالية عن وضع اي قيد آخر وان تأخذ بالطرق والوسائل الاخرى
التي تهدف الى تسهيل تنمية وتوسيع صادرات التمور العراقية الى
ايطاليا كلما وجدت ذلك مؤاتيا .

لي الشرف ان ابلغكم بنفس الوقت بان الحكومة العراقية على ثقة
من ان كمية ال ١٢ الف (اثني عشر الف) طنا المخصصة لتمور الاستعمال
الحيواني (العلف الحيواني) المذكورة في الجدول (أ) سيتمكن
استعمالها خلال وقت قصير وبالتالي سيسرنا لو يكون بالامكان منح
اجازات اضافية زيادة عن التخصيصات المذكورة اعلاه .

ساكون ممتنا لو تفضلتم سيادتكم بتأييد موافقة حكومتكم على
محتويات هذا الكتاب الذي يكون جزء لا يتجزأ من الاتفاقية التجارية» .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي •
لي الشرف بهذا الخصوص ان أويد موافقة حكومتي على النقاط
التالية :

١ - تتعهد الحكومة الايطالية بالسماح باستيراد التمور العراقية في
علب أو خصاف الى حد ٥٠ (خمسين) كيلو غراما لكل علبة أو
خصافة •

٢ - تتعهد الحكومة الايطالية بالسماح منذ الآن باستيراد تمور الاكل
بدون اجازات استيراد الى الكمية المذكورة في الجدول (أ) •

٣ - قامت الحكومة الايطالية باطلاق استيراد تمور الاكل المكبوسة
بعلب لا يزيد وزنها على ٥٠ ر • (نصف كيلو غراما أي لا حاجة الى
كوتا أو اجازة) •

٤ - ان الحكومة الايطالية - آخذة بنظر الاعتبار الوضع الذي قد
ينشأ عن استعمال ال ١٢ الف (اثني عشر الف) طنا وهي الكوتا
المذكورة في الجدول (أ) بصورة كاملة - مستعدة لمنح اجازات
اضافية لاستيراد تمور الاستعمال الحيواني (للعلف الحيواني) الى
حد ٨٠٠٠ طن فيما اذا تطلب ذلك احتياجات السوق الايطالية •
اما بالنسبة للنقاط الاخرى التي اثيرت في كتابكم لي الشرف ان
اعلمكم بان الحكومة الايطالية ليست في وضع يمكنها في الوقت الحاضر
من اعطاء اي التزام معين الا اني مخول بان أوكد لكم ما يلي :

١ - تتخذ الحكومة الايطالية جميع الاجراءات الممكنة لتلبية الطلبات
العراقية المتعلقة بالغاء أو تخفيض او تعديل نسبة ال ١٢٪ (اثني
عشر بالمائة) وهي الرسوم الكمركية المفروضة على التمور
المستوردة •

٢ - ستقوم الحكومة الايطالية باجراء دراسة تامة وسريعة لامكانية
تلبية الطلب العراقي المتعلق باعادة كبس تمور الاكل المستوردة •
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي •

المخلص

سفير الجمهورية الايطالية ببغداد

بغداد في ٣٠ ايلول سنة ١٩٦٣

الكتاب الملحق رقم (٢ آ)

سيادة سفير الجمهورية الإيطالية ببغداد :

بالإشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بتاريخ اليوم بين بلدينا لي الشرف ان ايبين بان سياسة الحكومة العراقية لا تسمح باعادة تصدير البضائع المستوردة من ايطاليا الى بلد ثالث بدون موافقة الحكومة الإيطالية وعليه يفهم من ذلك بان الحكومة الإيطالية سوف لا تسمح كذلك باعادة تصدير البضائع المستوردة من العراق الى بلد ثالث بدون موافقة الحكومة العراقية ♦

سأكون ممتنا لو تفضلتم سيادتكم بتأييد موافقة حكومتكم على محتويات هذا الكتاب الذي يكون جزء لا يتجزأ من الاتفاقية المذكورة اعلاه ♦

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي ♦

المخلص

وزير التجارة للجمهورية العراقية

بغداد في ٣٠ ايلول سنة ١٩٦٣

الكتاب الملحق رقم (٢ ب)

سيادة وزير التجارة - بغداد :

أؤيد تسلم كتابكم الذي جاء فيه ما يلي :

« بالاشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بتاريخ اليوم بين بلدينا لي الشرف ان ايبين بأن سياسة الحكومة العراقية لا تسمح باعادة تصدير البضائع المستوردة من ايطاليا الى بلد ثالث بدون موافقة الحكومة الايطالية وعليه يفهم من ذلك بأن الحكومة الايطالية سوف لا تسمح كذلك باعادة تصدير البضائع المستوردة من العراق الى بلد ثالث بدون موافقة الحكومة العراقية .

سأكون ممتنا لو تفضلتم سيادتكم بتأييد موافقة حكومتكم على محتويات هذا الكتاب الذي يكون جزء لا يتجزأ من الاتفاقية المذكورة اعلاه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي » .

في الوقت الذي اخذنا فيه محتويات كتابكم بنظر الاعتبار لي الشرف ان اعلم سيادتكم بانه وفقا للقوانين والانظمة الايطالية المرعية حاليا .

أ - يمكن اعطاء التأكيدات التامة بأن البضائع العراقية التي تتطلب اجازة استيراد سوف لايسمح مطلقا باعادة تصديرها بدون موافقة الحكومة العراقية .

ب - اما فيما يخص البضائع الاخرى فان الحكومة الايطالية ستعطى اهمية تامة الى السياسة العراقية كما وردت في كتابكم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي .

المخلص

سفير الجمهورية الايطالية ببغداد

الكتاب الملحق رقم (١٣)

سيادة وزير التجارة العراقي - بغداد :

بمناسبة المباحثات التي اسفرت عن توقيع الاتفاقية التجارية بين الجمهورية الايطالية والجمهورية العراقية لقد تم الاتفاق على انه في حالة حصول التزامات ناجمة عن معاهدة تأسيس المنظمة الاقتصادية الاوربية والمتعلقة بوضع سياسة تجارية مشتركة بصورة تدريجية مما تجعل مثل هذا الاجراء ضروريا فأن مفاوضات ستجري لاجراء ما يستلزم من تغييرات على هذه الاتفاقية باسرع وقت ممكن .

وان للجانب العراقي كذلك ان يجري مثل هذه المفاوضات في حالة حصول التزامات ناجمة عن الترتيبات التي تؤدي الى وضع سياسة تجارية عربية مشتركة مما تجعل مثل هذا الاجراء ضروريا لغرض اجراء ما يستلزم من تغييرات على هذه الاتفاقية باسرع وقت ممكن .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي .

المخلص

سفير الجمهورية الايطالية ببغداد

بغداد في ٣٠ ايلول سنة ١٩٦٣

الكتاب الملحق رقم (٣ ب)

سيادة سفير الجمهورية الإيطالية ببغداد :

بالاشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة بين حكومة الجمهورية الإيطالية وحكومة الجمهورية العراقية لي الشرف ان أويد استلام كتابكم الذي جاء فيه ما يلي :

«بمناسبة المباحثات التي اسفرت عن توقيع الاتفاقية التجارية بين الجمهورية الإيطالية والجمهورية العراقية لقد تم الاتفاق على انه في حالة حصول التزامات ناجمة عن معاهدة تأسيس المنظمة الاقتصادية الاوربية والمتعلقة بوضع سياسة تجارية مشتركة بصورة تدريجية مما تجعل مثل هذا الاجراء ضروريا فأن مفاوضات ستجري لاجراء ما يستلزم من تغييرات على هذه الاتفاقية بأسرع وقت ممكن .

وان للجانب العراقي كذلك ان يجري مثل هذه المفاوضات في حالة حصول التزامات ناجمة عن الترتيبات التي تؤدي الى وضع سياسة تجارية عربية مشتركة مما تجعل مثل هذا الاجراء ضروريا لغرض اجراء ما يستلزم من تغييرات على هذه الاتفاقية بأسرع وقت ممكن . »

أويد بهذا موافقة حكومتي على محتويات الكتاب المذكور .
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي .

المخلص

وزير التجارة للجمهورية العراقية

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني

بين

الجمهورية العراقية والجمهورية الإيطالية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الجمهورية الإيطالية تستهدفان تنمية علاقات الصداقة ورغبة منهما في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والتعاون الفني بين بلديهما وتبادل الخبرة العلمية والفنية على اساس المساواة والمنافع المتبادلة ، فقد اتفقتا على مايلي : -

المادة الاولى

١ - ان حكومة الجمهورية الإيطالية رغبة منها في تطوير الاقتصاد العراقي ستقوم بتسهيل وتشجيع مساهمة المؤسسات الإيطالية بجميع انواع المساهمة وبضمنها التمويل وذلك لتنفيذ مشاريع التنمية العراقية وبصورة خاصة المشاريع المتعلقة بالموارد العراقية والصناعة والري والاشغال العامة والمواصلات ومنشئاتها وذلك في حدود التشريعات الإيطالية المرعية .

٢ - ولهذا الغرض فان الحكومة الإيطالية مستعدة لمنح التخويل عندما تطلب المؤسسات الإيطالية ذلك لتجهيز المواد والخدمات المطلوبة لتنفيذ المشاريع المذكورة اعلاه على اساس الدفع المؤجل للمؤسسات العراقية العامة والخاصة وذلك وفقا للقوانين الإيطالية السارية .

٣ - تتمتع الاعتمادات الناجمة عن تجهيز مثل هذه المواد والخدمات بجميع الضمانات الممكن منحها من قبل السلطات الإيطالية المختصة وفقا للتشريعات المعمول بها في إيطاليا .

٤ - تتعهد حكومة الجمهورية العراقية بالنسبة لاحكام هذه المادة بالسماح لتحويل المبالغ المستحقة للأفراد الإيطاليين والمؤسسات والمنظمات الإيطالية في مواعيدها .

المادة الثانية

١ - ستقوم الحكومة الإيطالية بالتعاون الوثيق مع الحكومة العراقية

بتقديم اكبر قدر ممكن من المساعدات الفنية والخدمات في حقول الصناعة والزراعة والعلوم والمواصلات والاشغال العامة والسياحة والتدريب الفني وفي الحقول الاخرى وذلك عن طريق تسهيل استخدام الخبراء والفنيين الايطاليين ومنح الزمالات الدراسية وتدريب العراقيين في الحقول المذكورة اعلاه وعقد دورات تدريبية خاصة سواء في العراق او في ايطاليا واستخدام المدرسين الايطاليين وتجهيز المعدات اللازمة لتأسيس مراكز تدريب حسب مقتضيات الحاجة .

- ٢ - ستقوم الحكومة العراقية بالتعاون الوثيق مع الحكومة الايطالية بتقديم المساعدات الفنية عند الحاجة .
- ٣ - سيتم التوصل الى اتفاق بشأن حصة العراق وحصة ايطاليا من كلفة المساعدات الفنية المذكورة اعلاه وذلك فيما يتعلق بكل قضية على حده .

المادة الثالثة

يتمتع رعايا ومؤسسات احد البلدين العاملين في البلد الآخر فيما يتعلق بالحماية القانونية والادارية بمعاملة لا تقل حظوة عن تلك التي يتمتع بها رعايا ومؤسسات البلدان الاخرى وذلك بموجب القوانين والانظمة المرعية في البلد المضيف وبصورة خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات وشروط الائتمان وتحويل الرواتب والعوائد واعادة تحويل رأس المال .

وقد تستثنى من ذلك الامتيازات والمنافع الممنوحة او التي قد تمنح من قبل احد البلدين في نطاق الاتفاقيات ذات الاطراف المتعددة .

المادة الرابعة

لغرض تأمين تنفيذ هذه الاتفاقية بصورة سهلة وفعالة تؤلف هيئة مشتركة تتكون من ممثلين عن الحكومتين وقد يساعدهم في ذلك خبراء وفنيون من البلدين .

المادة الخامسة

تجتمع الهيئة المشتركة المذكورة في المادة الرابعة في فترات منتظمة مرة واحدة على الاقل في كل ستة اشهر او عندما يطلب احد الفريقين ذلك لغرض دراسة الامور الفنية والاقتصادية والمالية للمشاريع المقررة بموجب الاتفاقية الحالية وستقوم الهيئة المشتركة بتقديم التوصيات المعززة بالوثائق للحكومتين وذلك فيما يتعلق بمختلف المشاريع موضوع البحث وستقوم الهيئة المشتركة بتنمية تبادل الآراء والمعلومات الفنية بين البلدين بالطرق التالية : -

- أ - تبادل المعلومات المتعلقة بالتشريعات الاقتصادية .
- ب - تبادل النشرات المتعلقة بالمعلومات الفنية .
- ج - تبادل الخبراء .
- د - تعيين حقوق براءات الاختراع ومنح الاجازات الخاصة بتلك البراءات .
- هـ - تخصيص المهندسين والفنيين والعمال الفنيين .
- و - تجهيز الوثائق الفنية .
- ز - التعاون بين المنظمات الاقتصادية والفنية والعلمية .
- ح - التعاون بين الشركات والمؤسسات والمنظمات في كلا البلدين وذلك في قطاعات الصناعة والزراعة والانشاء والنقل والتجارة والسياحة .
- ط - بعوث دراسية خاصة .

المادة السادسة

تبقى احكام هذه الاتفاقية سارية بالنسبة لاي عقد ابرم خلال مدة نفاذها وبموجب احكامها حتى بعد انتهاء العمل بهذه الاتفاقية .

المادة السابعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ تبادل مذكرات

رسمية تؤيد موافقة الحكومتين عليها وتبقى نافذة المفعول ما لم تتقدم
أي من الحكومتين بأشعار تحريري لانهاؤها وذلك قبل ثلاثة اشهر مع
مراعاة احكام المادة السادسة •

حرر في بغداد بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٦٣ بنسختين اصليتين باللغات
العربية والايطالية والانكليزية ويعول على جميع النصوص على حد
سواء وفي حالة الخلاف فان النص الانكليزي سيكون هو السائد •

نيابة عن حكومة الجمهورية العراقية
وزير الصناعة

نيابة عن حكومة الجمهورية الايطالية
سفير الجمهورية الايطالية ببغداد



اتفاق تجارى

بين

الحكومة العراقية والحكومة اليونانية

ان الحكومة العراقية والحكومة اليونانية رغبة منهما فى تسهيل وتنمية العلاقات التجارية بين بلديهما الى اقصى حد مستطاع ولوضع الاسس لتعاون اقتصادي شامل ووثيق فقد قررنا عقد اتفاق تجاري وعيننا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين : —

عن الحكومة العراقية

السفير والمندوب فوق العادة للحكومة العراقية

وعن الحكومة اليونانية

الوزير المفوض والمندوب فوق العادة للحكومة اليونانية

اللدان بعد ان فحصا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة وموافقة

للاصول اتفقا على ما يلي : —

المادة الاولى

يمنح كل من الفريقين المتعاقدين الفريق الاخر معاملة اكثر الامم حظوة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب الاضافية ومعاملات استيراد وتصدير المنتجات المتجة فى بلد كلا الفريقين المتعاقدين •

المادة الثانية

تستثنى من احكام المادة الاولى كافة الامتيازات والاعفاءات والمعاملات الخاصة الممنوحة او التي تمنح الى : —

آ — البلاد العربية او اية بلاد اخرى انسلخت عن الامبراطورية العثمانية بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣ •

ب — الدول المتاخمة بقصد تسهيل تجارة الحدود •

ج — الدول التي تؤلف مع احد الفريقين المتعاقدين اتحادا كمركيا او منطقة تجارة حرة والدول الداخلة مع احدهما فى اتفاقية تؤدي الى تأسيس اتحاد كمركي او منطقة تجارة حرة •

المادة الثالثة

أ - يمنح كل من الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر ومن نطاق انظمتها المعمول بها المتعلقة بالاستيراد والتصدير افضل معاملة ممكنة في منح اجازات الاستيراد والتصدير اللازمة لتبادل سلعهما فيما بينهما والمبينة تفاصيلها في الجدولين (١) و(٢) المرفقين بهذا الاتفاق ويجوز خلال مدة نفاذه اضافة اية مواد اخرى الى الجدولين آتفي الذكر او حذف اية مادة منهما باتفاق الفريقين المتعاقدين •

ب - ان الجدولين المرفقين لا يحددان التجارة بين الفريقين المتعاقدين بالبضائع المذكور فيهما ويتعهد كلا الفريقين بتقديم كافة التسهيلات لتشجيع التبادل التجاري بين بلديهما بوجه عام •

المادة الرابعة

أ - لا تشمل احكام هذا الاتفاق اية سلعة غير مصحوبة بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد المصدر •

ب - يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بان لا يصدر الى بلد الفريق الاخر بضائع منشؤها بلد ثالث ممنوع التجارة معه بموجب قوانين وانظمة احد الفريقين وان لا يعيد تصدير بضائع منشؤها بلد الفريق الاخر الى ذلك البلد الثالث •

المادة الخامسة

تجري المدفوعات بشأن المعاملات التجارية التي تتم بين الفريقين المتعاقدين بالباونات الاسترلينية وتدفع الى او من حساب قابل للتحويل (Transforable Account) وذلك بمقتضى الانظمة والتعليمات النافذة في بلاد الفريقين •

المادة السادسة

يقوم الفريقان المتعاقدان بتأليف لجنة مختلطة تناط بها مهمة الاشراف على تطبيق بنود هذا الاتفاق وتقديم المقترحات لتنمية العلاقات التجارية بين بلديهما ولتحقيق تعاون اقتصادي وثيق في جميع الحقول بينهما •

المادة السابعة

يعتبر هذا الاتفاق نافذا اعتبارا من التاريخ الذي يعينه الفريقان المتعاقدان بعد انجاز الاجراءات الدستورية المرعية بشأانه في كلا البلدين وتكون مدته سنة واحدة قابلة للتمديد بعد ذلك لمدة سنوية مماثلة الا اذا اخطر احد الفريقين المتعاقدين الفريق الاخر بانهاء احكامه قبل ثلاثة اشهر من نهاية اية سنة تنفيذية .

وضع هذا الاتفاق بنسختين باللغتين العربية والانكليزية وكلا النصين معول عليهما .

كتب في بيروت - لبنان - في اليوم السادس والعشرين من نيسان سنة ١٩٥٦ .

بالنيابة عن الحكومة اليونانية بالنيابة عن الحكومة العراقية



جدول (١)

الصادرات العراقية الى اليونان

طن او	دينار	
٢٠٠٠	٦٠٠٠٠	تمور
٢٠٠	١٠٠٠٠	دبس
٨٠٠٠	١٦٠٠٠٠	شعير
٥٠٠	٥٠٠٠٠	قطر
	٢٨٠٠٠٠	

جدول (٢)

الصادرات اليونانية الى العراق

دينار	
٨٠٠٠٠	صمغ الماستيكة
١٧٠٠٠٠	مصنوعات معدنية
١٠٠٠٠	معجون طماطة
١٠٠٠٠	منتجات كيمياوية وصيدلانية
١٠٠٠٠	زيتون وزيت الزيتون
٢٨٠٠٠٠ دينار	المجموع

جدول بالسلع اليونانية المسموح بتصديرها الى العراق

- ١ - كبريتات الباريوم
- ٢ - زيت الكبريت
- ٣ - المنسوجات - قطنية وصوفية وحريرية
- ٤ - الغزول - الصوفية والمصنوعة من الحرير الطبيعي والاصطناعي
- ٥ - الخيوط - قطنية وتلك المصنوعة من الحرير الطبيعي والاصطناعي
- ٦ - مكائن واللات وادوات
- ٧ - مضخات مائية
- ٨ - مضخات كهربائية
- ٩ - موتورات كهربائية
- ١٠ - مكائن واللات زراعية
- ١١ - سلع معدنية
- ١٢ - منتجات صيدلانية وكيمياوية
- ١٣ - صمغ الماستيكة
- ١٤ - الصابون
- ١٥ - الفواكه - طازجة ومعلبة
- ١٦ - الزيتون
- ١٧ - زيت الزيتون
- ١٨ - معجون الطماطم
- ١٩ - النبيذ والمشروبات الكحولية
- ٢٠ - العسل
- ٢١ - المواد الانشائية

- ٢٢ - السلع والمعدات الصحية
- ٢٣ - المواد اللازمة للتأسيسات الكهربائية - الاسلاك والقابلات والاتيوبات (تيوبز) واللوازم البلاستيكية وغيرها *
- ٢٤ - سلع مصنوعة من البلاستيك
- ٢٥ - سلع مصنوعة من المطاط
- ٢٦ - الاقداح والسلع الزجاجية
- ٢٧ - مواد الصيد (الخراطيش وغيرها)
- ٢٨ - سلع صغيرة متنوعة (خرد فروش)
- ٢٩ - حبال
- ٣٠ - لوازم كهربائية للاغراض المنزلية
- ٣١ - فولاذ وحديد لاغراض الانشاء والبناء
- ٣٢ - ملابس جاهزة ما عدا البيجامات
- ٣٣ - اكياس مصنوعة من الجوت (كواني)
- ٣٤ - خشب
- ٣٥ - ورق وسلع مصنوعة من الورق
- ٣٦ - اصباغ ودهان ومواد جلاء وصقل ومواد دباغة وصبغ عام
- ٣٧ - فراغيت (الرصاص الاسود)
- ٣٨ - اسنان اصطناعية
- ٣٩ - كشمش

اتفاقية الوحدة الاقتصادية

بين

دول الجامعة العربية

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية التونسية
جمهورية السودان
الجمهورية العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية المتحدة
الجمهورية اللبنانية
المملكة الليبية المتحدة
المملكة المتوكلية اليمنية
المملكة المغربية
دولة الكويت

رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على اسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها وتحقيق افضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثروتها ولتأمين رفاهية بلادها .

اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة التي تضمن انتقال بلادها من الوضع الراهن الى الوضع المقبل بدون الاضرار بمصالحها الاساسية وذلك وفقا لاحكام الاتية :

الفصل الاول

الاهداف والوسائل

المادة الاولى

تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة :

- ١ - حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .
- ٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
- ٣ - حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- ٤ - حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية .
- ٥ - حقوق التملك والايصاء والارث .

المادة الثانية

للاوصول الى تحقيق الوحدة الميينة في المادة السابقة تعمل الاطراف المتعاقدة على الاتي :

- ١ - جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريف والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة في كل منها .
- ٢ - توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها .
- ٣ - توحيد انظمة النقل والترانزيت .
- ٤ - عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة .
- ٥ - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة .

- ٦ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي ♦
- ٧ - أ - تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الاموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص ♦
- ب - تلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة ♦
- ٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها ♦
- ٩ - توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية ♦
- ١٠ - اتخاذ اية اجراءات اخرى تلزم لتحقيق الاهداف المبينة في المادتين الاولى والثانية ♦
- على انه يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات واقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ♦

الفصل الثاني

الادارة

المادة الثالثة

- تنشأ هيئة دائمة تدعى « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » وتحدد مهامه وصلاحياته وفقا لاحكام هذه الاتفاقية ♦

المادة الرابعة

- ١ - يتألف المجلس من ممثل متفرغ او اكثر لكل من الاطراف المتعاقدة.
- ٢ - تكون القاهرة المقر الدائم لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وللمجلس ان يجتمع في اي مكان آخر يعينه ♦

- ٣ - تكون رئاسة المجلس لمدة سنة وبالتناوب بين الاطراف المتعاقدة •
٤ - يتخذ المجلس قراراته باغلبية ثلثي الاصوات للاطراف المتعاقدة
ولكل دولة صوت واحد •

المادة الخامسة

- ١ - يؤازر المجلس في مهمته لجان اقتصادية وادارية تعمل تحت اشرافه بصورة دائمة او لمدة مؤقتة ويحدد المجلس اختصاصها •
٢ - تتألف مبدئيا اللجان الدائمة التالية :
أ - اللجنة الجمركية لمعالجة الشؤون الجمركية الفنية والادارية •
ب - اللجنة النقدية والمالية لمعالجة شئون النقد والصرافة والضرائب والرسوم والشؤون المالية الاخرى •
ج - اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشؤون الزراعية والصناعية والتجارية والنقل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعي • وللمجلس ان يؤلف لجانا اخرى عند الضرورة حسب مقتضيات الحاجة •
٣ - تعيين كل من حكومات الاطراف المتعاقدة ممثلها في اللجان الدائمة المذكورة ويكون لكل طرف صوت واحد فيها •

المادة السادسة

- ١ - ينشأ لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مكتب فني استشاري دائم يعينه المجلس من الفنيين والخبراء ويعمل تحت اشرافه •
٢ - يتولى المكتب الفني الدائم دراسة وبحث المسائل التي تحال اليه من قبل المجلس او من قبل لجانه وعرض البحوث والمقترحات التي تؤمن الانسجام والتنسيق في الامور الداخلة في اختصاص المجلس •
٣ - ينشئ المجلس مكتبا مركزيا للاحصاء يقوم بجميع الاحصاءات وتحليلها ونشرها عند الاقتضاء •

المادة السابعة

- ١ - يؤلف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاجهزة المرتبطة به وحدة تتمتع باستقلال مالي واداري ويكون لها ميزانية خاصة .
- ٢ - يضع المجلس نظامه الداخلي والنظم الخاصة بالاجهزة التابعة له .

المادة الثامنة

خلال مدة لا تتجاوز شهرا واحدا من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يتعين على حكومات الاطراف المتعاقدة تسمية ممثليها في المجلس وفي اللجان المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية وعلى المجلس ان يباشر عمله فور تشكيله . كما يعمل المجلس فور مباشرة العمل على تكوين الاجهزة المرتبطة به .

المادة التاسعة

يباشر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بصورة عامة جميع المهام والسلطات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وملاحقها او اللازمة لتأمين تنفيذها كما يمارس بصورة خاصة .

١ - في الناحية الادارية

- أ - العمل على تنفيذ احكام هذه الاتفاقية وملاحقها وجميع الانظمة والنصوص الصادرة تنفيذا لها او لملاحقها .
- ب - الاشراف على ادارة اللجان والاجهزة المرتبطة بها .
- ج - تعيين الموظفين والخبراء التابعين للمجلس والاجهزة المرتبطة به وفقا للاحكام المقررة بمقتضى هذه الاتفاقية .

٢ - في الناحيتين التنظيمية والتشريعية

- أ - وضع التعريفات والانظمة والتشريعات التي تهدف الى انشاء منطقة عربية جمركية موحدة وادخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء .
- ب - تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمي وبما يحقق اهداف الوحدة الاقتصادية

المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ويكون عقد الاتفاقات التجارية
واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بموافقة مجلس الوحدة
الاقتصادية العربية •

ج - تنسيق الانماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع
الانماء العربية المشتركة •

د - تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية •

هـ - تنسيق السياسات المالية والنقدية تسيقا يهدف للوحدة النقدية •

و - وضع انظمة النقل الموحدة في البلدان المتعاقدة وكذلك وضع
انظمة الترانزيت وتنسيق السياسة المتعلقة بهما •

ز - وضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحدة وتعديلاتها •

ح - تنسيق التشريعات الضريبية والرسوم •

ط - وضع التشريعات الاخرى المتعلقة بالامور المبينة في هذه الاتفاقية
ملاحظتها واللازمة لتحقيقها وتنفيذها •

ي - وضع ميزانية المجلس والاجهزة المرتبطة به وقرارها •

المادة العاشرة

تغطي نفقات المجلس والاجهزة المرتبطة به من الايرادات
المشتركة • وخلال الفترة التي تسبق تحقيق تلك الايرادات تساهم
الحكومات بتغطية تلك النفقات بنسب يحددها المجلس •

المادة الحادية عشرة

تقتسم ايرادات المجلس المشتركة بين حكومات الاطراف المتعاقدة
بالاتفاق فيما بينها على اساس الدراسة التي يقوم بها مجلس الوحدة
الاقتصادية على ان يتم ذلك قبل تنفيذ الوحدة الجمركية •

المادة الثانية عشرة

يمارس المجلس هذه السلطات والسلطات الاخرى الموكولة اليه بموجب هذه الاتفاقية وملاحقها بقرارات يصدرها وتنفذها الدول الاعضاء وفقا للاصول الدستورية المرعية لديها .

المادة الثالثة عشرة

تتعهد حكومات الاطراف المتعاقدة بان لا تصدر في اراضيها اية قوانين او انظمة او قرارات ادارية تتعارض في احكامها مع هذه الاتفاقية او ملاحقها .

الفصل الثالث

احكام انتقالية

المادة الرابعة عشرة

- ١ - يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل بما امكن من السرعة .
- ٢ - على مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان يضع فور تشكيله خطة عملية لمراحل التنفيذ وان يحدد الاجراءات التشريعية والادارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص (بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية) المرفق بهذه الاتفاقية والذي يشكل جزءا لا يتجزأ منها .
- ٣ - يراعى المجلس عند مباشرته اختصاصاته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بعض الحالات الخاصة في بعض البلدان المتعاقدة على ان لا يخل ذلك باهداف الوحدة الاقتصادية العربية .
- ٤ - يقوم المجلس وكذلك الاطراف المتعاقدة بتنفيذ الاجراءات المبينة في الفقرة الثانية من هذه المادة وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة عشرة

يجوز لبلدين او اكثر من بلدان الاطراف المتعاقدة عقد اتفاقات اقتصادية تستهدف وحدة اوسع مدى من هذه الاتفاقية .

الفصل الرابع

التصديق على الاتفاقية والانضمام اليها والانسحاب منها

المادة السادسة عشرة

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية في اقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه للدول المتعاقدة الاخرى .

المادة السابعة عشرة

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

المادة الثامنة عشرة

يجوز للبلدان العربية غير الاعضاء في جامعة الدول العربية الانضمام الى هذه الاتفاقية بموافقة الدول المرتبطة بها وذلك باعلام يرسل الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغه الى الدول المتعاقدة لاختذ موافقتها .

المادة التاسعة عشرة

يجوز لاي من الاطراف المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية بعد مرور خمس سنوات من انقضاء فترة الانتقال على ان يصبح الانسحاب نافذا بعد مرور سنة من تاريخ اعلان الرغبة في الانسحاب الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

المادة العشرون

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد ثلاثة اشهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسري في شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها .

واثباتا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون الميينة اسمائهم
بعد الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها •
عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة في يوم الاثنين الخامس
من ذى القعدة ١٣٧٦ الموافق الثالث من يونيو ١٩٥٧ •
من اصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية
وتسلم صورة طبق الاصل لكل دولة من الدول الموقعة على هذه
الاتفاقية او المنظمة اليها •

عن المملكة الاردنية الهاشمية	الدكتور نجم الدين الدجاني
عن الجمهورية التونسية	
عن جمهورية السودان	
عن الجمهورية العراقية	السيد عزيز الحافظ
عن المملكة العربية السعودية	
عن الجمهورية العربية المتحدة	السيد محمد علي عامر
عن الجمهورية العربية السورية	الدكتور واصل القتابي
عن الجمهورية اللبنانية	
عن المملكة الليبية المتحدة	
عن المملكة المتوكلية اليمنية	
عن المملكة المغربية	السيد عبداللطيف الحميري
عن دولة الكويت	السيد عبدالوهاب محمد

ملحق خاص

بشأن الاتفاقات الاقتصادية الثنائية مع بلد غير طرف في هذه الاتفاقية

بالإشارة الى الفقرة الرابعة من المادة الثانية والى البند الثاني
فقرة (ب) من المادة التاسعة (الناحيتين التنظيمية والتشريعية) من
اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية الموقعة بالقاهرة في
يوم الاربعاء الثالث من المحرم سنة ١٣٨٢ هـ الموافق السادس من يونيو
سنة ١٩٦٢ م قد اتفق الاطراف المتعاقدون على ان احكام هذه الاتفاقية
لا تطل من حق اي طرف متعاقد في ان يعقد بصورة منفردة اتفاقات
اقتصادية ثنائية لاغراض استثنائية سياسية او دفاعية مع بلد غير طرف
في هذه الاتفاقية بشرط عدم المساس باهدافها •

ملحق خاص

بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية

عملا بالفقرة الاولى من المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تقضي بتنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل بما يمكن من السرعة اتفق الاطراف المتعاقدون على مايلي :

اولا - ينشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة خلال المدة المحددة في المادة الثامنة من تلك الاتفاقية .

ثانيا - يتولى هذا المجلس خلال مرحلة تمهيدية لا تتجاوز الخمس سنوات دراسة الخطوات اللازمة لتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية وتحقيق الاهداف التالية :

أ - حرية انتقال الاشخاص والعمل والاستخدام والافامة والتملك والايصاء والارث .

ب - اطلاق حرية نقل بضائع الترانزيت اطلاقا تاما بدون قيد او شرط او تمييز لواسطة النقل من ناحية نوعها او جنسيتها .

ج - تسهيل تبادل البضائع والمنتجات العربية .

د - حرية ممارسة النشاط الاقتصادي مع مراعاة عدم الاضرار بمصالح بعض بلدان الاطراف المتعاقدة في هذه المرحلة .

هـ - حرية استعمال المرافئ والمطارات المدنية بما يضمن تنشيطها وازدهارها . ويجوز للمجلس ان يوصي حكومات الاطراف المتعاقدة عند الاقتضاء بمد هذه المرحلة لمدة لا تتجاوز خمس

سنوات اخرى .

ثالثا - يقوم المجلس بدراسة الخطوات اللازمة لتحقيق سائر اهداف الوحدة الاقتصادية وفقا للمراحل التي ينسبها ويرفع مقترحاته بشأنها الى حكومات الاطراف المتعاقدة لاقرارها حسب الاصول الدستورية المرعية لدى كل منها .

رابعا - يجوز لطرفين او اكثر الاتفاق على انتهاء المرحلة التمهيدية او اي من المراحل الاخرى والانتقال مباشرة الى الوحدة الاقتصادية الكاملة .

اتفاقية (١)

بشأن تسهيل التبادل التجاري وتنظيم
تجارة الترانزيت بين
دول الجامعة العربية

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية العربية السورية
المملكة العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية اللبنانية
المملكة الليبية المتحدة
الجمهورية العربية المتحدة
المملكة اليمنية المتوكلية

رغبة منها في تنمية الروابط الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتحقيقا
لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام
تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك
تسهيل التبادل التجاري والجمارك وامور الزراعة والصناعة قد وافقت
على ما يأتي :

المادة الاولى

أ - تبادل الانتاج الزراعي والحيواني والثروات الطبيعية :
تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في
الجدول رقم (أ) الملحق بهذه الاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية
على ان يكون منشؤها احد بلدان الاطراف المتعاقدة .
ب - تبادل الانتاج الصناعي :

تعامل المنتجات الصناعية العربية والتي يكون منشؤها احد بلدان
الاطراف المتعاقدة معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد
الجمركية فتخضع الى تعريفه مخفضة بنسبة :

(١) أ - وافق مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ من دور انعقاده غير العادي التاسع عشر •

ب - تم التوقيع عليها من قبل مندوبي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والجمهورية اللبنانية

وجمهورية مصر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧

المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٣

المملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٨

ج - تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل:

الجمهورية اللبنانية بتاريخ ١٩٥٣/٩/١٧

المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٧

الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٢

المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٣

الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٣

الجمهورية العراقية بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٥

اولا - ٢٥٪ من التعريفات العادية المطبقة في البلد العربي المستورد للمواد المدرجة في الجدول رقم (ب) الملحق بهذه الاتفاقية •

ثانيا - ٥٠٪ من التعريفات العادية المطبقة في البلد العربي المستورد للمواد المدرجة في الجدول (ج) الملحق رقم ٤ من هذه الاتفاقية •

ج - لاتخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد احد الاطراف المتعاقدة والمستوردة في بلد طرف اخر الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة او على موادها الاولية في البلد المستورد •

د - تتعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على اساس المعاملة التفضيلية على ان تمنح المنتجات الزراعية القابلة للتلغ والميينة في الفصلين السابع والثامن من الجدول رقم (أ) الملحق بالاتفاقية اجازات الاستيراد بسرعة ويسر •

هـ - وذلك كله مع عدم الاخلال بما تتضمنه الاتفاقيات الثنائية المبرمة والتي ستبرم في المستقبل بين البلاد من مزايا اخرى •
و - (شهادة المنشأ)

يجب ان تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء او بالتفضيل الجمركي بشهادة منشأ صادرة من جهة حكومية مختصة •

وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية المدرجة في احد الجدولين (ب) او (ج) تكون شهادة المنشأ طبق النموذج الاتي :
(اشهد ان هذه السلع المدونة هنا هي من منشأ • • • •
وان نسبة المادة الاولية العربية واليد العاملة المحلية تبلغ ٥٠٪ على الاقل من نفقة الانتاج الكلية) •

المادة الثانية

المواد الخاضعة لاحتكار حكومي
لا تنطبق مواد هذه الاتفاقية على المواد الخاضعة لاحتكار حكومي

المادة الثالثة

البضائع الممنوع استيرادها او تصديرها :
ان البضائع الممنوع استيرادها او التي يمنع استيرادها الى اراضي احد الاطراف المتعاقدة بموجب الانظمة المرعية لديه تتعرض للمصادرة عند استيرادها من الاراضي الاخرى ما لم يكن قد استحصل على اذن سابق لنقلها (بطريق الترانزيت) الى بلاد خارجة عن بلدان المتعاقدين تحت ختم جمركي ولا تعاد البضاعة الى البلاد التي صدرتها •
وتصادر البضائع الممنوع تصديرها من بلاد احد الاطراف المتعاقدة اذا استوردت الى اراضي احد المتعاقدين الاخرين • وتكلف الدوائر الجمركية في البلد المستورد بأرجاعها الى البلد المصدر •

المادة الرابعة

الترانزيت

أ - يعتبر نقلا بالترانزيت عبر الاراضي التابعة لبلد احد الاطراف المتعاقدة نقل البضائع والامتعة الشخصية ايا كان منشؤها سواء نقلت من واسطة الى

اخرى ام لم تنقل او اودعت المستودعات ام لم تودع او طراً تبديل على شحنها ام لم يطرأ مما يؤلف نقلاً كاملاً يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى عن الترانزيت ويعتبر كذلك نقلاً بالترانزيت نقل السيارات الجديدة على عجلاتها ونقل المواشي والحيوانات الحية على اقدامها او محملة عن طريق بلد احد الاطراف المتعاقدة الى بلد الطرف الاخر وذلك وفقاً للأنظمة المرعية والقواعد الجمركية.

ب - يسمح بنقل البضائع المارة بالترانزيت عبر اراضي أي من الاطراف المتعاقدين بالسيارات والناقلات والقطارات او أي واسطة نقل اخرى بدون قيد او تمييز لنوعها او جنسيتها وبدون اعاقه من أي نوع كان ويسمح لوسائط النقل المسجلة لدى أي من الدول المتعاقدة ان تجتاز اراضي أي من الاطراف المتعاقدة لنقل بضائع الترانزيت التي تخص أي دولة من الدول المتعاقدة بدون اعاقه او تمييز .

ج - يعفى كل من الاطراف المتعاقدين البضائع والامتعنة الشخصية الخاصة برعايا أي طرف متعاقد والتي تمر عبر اراضيه ووسائط نقلها من الرسوم الجمركية ورسوم الترانزيت ومن كل رسم اخر عدا ما هو عادل ومعقول من تفضات بدل الخدمات الناتجة عن الترانزيت ولا تزيد هذه النفقات في أي حال من الاحوال عما تخضع له البضائع المستوردة لبلد هذا الفريق ولا تعرض هذه البضائع والامتعنة الشخصية او وسائط النقل لأي قيود معيقة .

د - تمنح وسائط نقل البضائع العائدة لاحد الاطراف المتعاقدين التسهيلات الكافية لدخول وعبور اراضي أي من الاطراف المتعاقدين ويمنح سواقوها التسهيلات المعقولة للمرور والاقامة بشرط ان لا تتعاطى تلك السيارات النقل الداخلي من أي مركز في بلد الى مركز آخر في نفس ذلك البلد ولا تنطبق التسهيلات الخاصة بسواقي السيارات على الاشخاص الذين يمنع دخولهم لارض أي من الاطراف المتعاقدين لاسباب تتعلق بالامن او الصحة .

هـ - ترفق البضائع والامتعة الشخصية المرسلة بالترانزيت من قبل أحد الاطراف المتعاقدين الى بلد الطرف الاخر بمائيفست ينظمه صاحب وسيلة النقل او وكيله المعتمد يؤشر عليه من قبل السلطات الجمركية في بلد المصدر حسب الاصول ويعتمد عليه في بلد المقصد لدى مرور البضاعة والامتعة عبر حدود بلد الطرف الاخر بعد ان تتحقق السلطات الجمركية في هذا البلد الاخير من سلامة الرصاص الجمركي المضروب على البضاعة ووسيلة النقل وذلك وفقا للانظمة المرعية

و - تنفيذاً لاحكام الفقرات السابقة من هذه المادة يتفق الاطراف المتعاقدون فيما بينهم قبل نفاذ هذه الاتفاقية على تفاصيل تنفيذ احكام المادة المذكورة وتحديد نسب النقل المخصصة للسيارات التابعة لاي من الاطراف المتعاقدين وتعيين نفقات خدمات الترانزيت وغيرها ♦

المادة الخامسة

ان البضائع المعرضة للتلف والمرسلة بطريق الترانزيت عبر اراضي احد المتعاقدين لاراضي دولة ثانية ، يجب تصديرها او سحبها من الجمارك ضمن ثلاثين يوماً من دخولها الى الجمرک و اذا لم يحصل ذلك تصدر البضاعة وتباع بالمزاد العلني او تتلف حسب القوانين المرعية ♦

التصديق على الاتفاقية

المادة السادسة

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقاً لنظمها الدستورية في اقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى ♦

المادة السابعة

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها ♦

المادة الثامنة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسري في شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها •

المادة التاسعة

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة سنة ابتداء من تاريخ نفاذها وتتجدد سنة فسنة من تلقاء نفسها الا اذا ابلغ احد الاطراف المتعاقدة الامين العام لجامعة الدول العربية خطيا قبل شهرين على الاقل من انقضاء مدة هذه الاتفاقية رغبته في التعديل او عدم التجديد ويقوم الامين العام لجامعة الدول العربية بأيداع ذلك الى الدول الاخرى المنضمة • وتبقى سارية المفعول بشأن الاطراف المتعاقدة الاخرى ويبقى حكمها ساريا في شأن طلبات استيراد وتصدير البضائع التي قدمت قبل نهاية المدة المذكورة • وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون الميينة اسمائهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وبأسمها :

حررت الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة في ٢٨ ذو الحجة سنة ١٣٧٢ الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من اصل واحد وتوضع في الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية او المنظمة اليها •

امضاءات

الدول

ملحق رقم (١)

الجدول (أ)

بالمواد المعفاة من الرسوم الجمركية من دول الجامعة العربية

الفصل الاول - (الحيوانات الحية)

- ١ - الخيول والبغال والحمير وصغارها
- ٢ - الابقار والجواميس وصغارها
- ٣ - الاغنام والماعز وصغارها
- ٤ - الطيور الداجنة وطيور الصيد
- ٥ - النحل
- ٦ - الجمال وصغارها
- ٧ - الحيوانات المستوردة خصيصا لتحسين النسل
- ٨ - الحيوانات الحية غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر

الفصل الثاني - (اللحوم)

- ١ - اللحوم الطازجة او المثلجة او المبردة
- ٢ - لحوم الطيور الداجنة والبرية
- ٣ - اللحوم المبهرة او المستحضرة
- ٤ - اللحوم الاخرى غير المذكورة ولا الداخلة في مكان اخر

ملحوظة :

هذا الفصل لا يشمل اللحوم المستوردة في علب او جرار خزفية

او زجاجية او في اوعية مسدودة سدا محكما

الفصل الثالث - (الاسماك وذوات القشور والحيوانات الرخوة)

- ١ - الاسماك الطازجة او المحفوظة بحالة طازجة
- ٢ - الاسماك المجففة او المملحة او المدخنة
- ٣ - ذوات القشور والحيوانات الرخوة الطازجة

ملحوظة :

هذا الفصل لا يشمل الاسماك ومستحضرات الاسماك المستوردة
فى علب او جرار خزفية •

الفصل الرابع - (الالبان ومنتجات صناعة الالبان والبيض والعسل)

١ - الحليب الطازج واللبن الرائب والجמיד

٢ - قشدة الحليب الطازجة •

٣ - البيض

٤ - العسل

الفصل الخامس - (المواد الخام والمنتجات الخام الاخرى التي هي من أصل حيواني)

١ - المواد الحيوانية غير القابلة للاكل (كالمصارين والمعدات والمثانات)

سواء كانت طرية او مملحة او مجففة •

٢ - اوتار العضلات وجزار الجلود ونفاياتها المعدة لصناعة الفراء ودم
الماشية •

٣ - جلود الطيور الخام وريشها •

٤ - العظام والقرون والحوافر والاذفار والمناخير

٥ - العاج والصدف والمرجان الخام واليسر •

٦ - الاسفنج

الفصل السادس - (النباتات ومنتجات زراعة الازهار)

١ - بصلات ودرنات وبصلات وجذور نباتات مزهرة او مورقة •

٢ - الفسائل والطعوم والدوالي •

٣ - الاغراس الحرجية واغراس التزوين والاغراس المثمرة •

٤ - الازهار والبراعم المقطوفة للباقيات او للتزوين •

٥ - الاغصان الوارقة والاوراق والاعشاب والطحالب المعدة للباقيات

او للتزوين حتى المضرومة باقيات او اكايل •

الفصل السابع - (الخضر والنباتات والجذور والعساquil والدرنات للاكل) :

- ١ - الفطور الطازجة او المجففة او المكماة ♦
- ٢ - الزيتون الطازج
- ٣ - الزيتون المملح
- ٤ - البندورة
- ٥ - البصل والثوم
- ٦ - الجذور والدرنات القابلة للاكل
 - أ - البطاطا للاكل
 - ب - البطاطا للزراعة
 - ج - غيرها
- ٧ - الخضر والنباتات الاخرى الطازجة للاكل
 - أ - الهليون والخرشف ♦
 - ب - القرنبيط والملفوف
 - ج - الخس
 - د - الفاصوليا والبزاليا والبقول ذوات القرون الاخرى ♦
 - هـ - الخيار والكوس والقرع والغناء والشمام والبطيخ ♦
 - و - الخضر والنباتات للاكل غير المذكورة ولا الداخلة في مكان اخر ♦
- ٨ - القطاني بشكل جبوب جافة :
 - أ - الفاصوليا والبقول والبازيلا
 - ب - العدس
 - ج - الكرسة
 - د - انواع القطاني

ملحوظة :

ان هذا الفصل لا يشمل الاصناف المذكورة اذا استوردت في اوعية من تنك او جرار او اوعية مسدودة سدا محكما ♦

الفصل الثامن :

- ١ - الدبس الطبيعي والتمور وان كانت محشوة ♦
- ٢ - جميع الاثمار والفواكه طازجة او جافة ♦

ملحوظة :

البند الثاني من هذا الفصل لا يشمل الاصناف المذكورة اذا استوردت في اوعية من التكنك او في جرار او في اوعية مسدودة سدا محكما ♦

الفصل التاسع - (القهوة)

- ١ - القهوة «البن» غير المحمصة ♦

الفصل العاشر - (الحبوب « الفلول »)

- ١ - الحبوب :

أ - الحنطة

ب - الشعير

ج - الذرة البيضاء

د - الذرة الصفراء

هـ - الارز

و - الحبوب الاخرى

الفصل الحادي عشر - البذور والاثمار الزيتية - البذور والاثمار المتنوعة - النباتات الصناعية والطبية - القش والعلف :

- ١ - البذور والاثمار الزيتية :

أ - السمسم

ب - اليانسون

ج - بزر القطن

د - البذور والاثمار الزيتية الاخرى

٢ - البذور والاثمار المتنوعة :

أ - بذور الخس والسباغ واللفت والشوندر والخيار والجزر
والبطيخ الاصفر والفجل والبصل والملفوف والفيقل
والبعثونس ♦

ب - غيرها ♦

٣ - النباتات الصناعية والطبية باستثناء التبغ والتبناك ♦

أ - جميع انواع الجذور والازهار والاعشاب والاوراق والقشور
والطحالب والبذور المستعملة فقط في الطب وغير مذكورة في
مكان اخر ♦

ب - غيرها ♦

٤ - النباتات واجزائها والبذور والاعشاب غير المذكورة ولا الداخلة في مكان اخر ♦

أ - الزعتر

ب - غيرها

٥ - القش والعلف :

أ - قش الحبوب

ب - العلف الاخضر واليابس وقرون الخضر

ج - الشوندر والجذور العكئية

د - غيرها

الفصل الثاني عشر - (المواد الاولية المعدة للصبغة والدباغة والصمغ

والراتنجات وغيرها من المعصورات النباتية الاخرى)

١ - النباتات واجزائها والاثمار والقرون النباتية والاثمار العنبيية والجوز والبذور الصالحة للصبغة او للدباغة حتى المطحون منها ♦

أ - اخشاب الصبغة (البقم والخبث الاصفر والخبث الاحمر
وخبث السحاق الخ ♦♦) حطباً او نجارة او مطحونة، الجذور،
الحزاز ، الاوراق الاثمار العنبيية ، الاعشاب ، العساليج
الخاصة بالاصباغ ♦

- ب - قشور الدباغ وقشور السحاق واوراقه وعساليجه .
 ج - الجذور والاعشاب والاوراق والازهار والاثمار الغنية
 والبزق والاثمار الصالحة للدباغة .
 د - جوز الغصص واقماغ البلوط مطحونة او غير مطحونة والهليلج
 (هند شعيري) .

ه - الحناء ورق ومسحوق .

٢ - الصموغ والصموغ الراتنجية والراتنجيات والبلاسم الطبيعية .

أ - الكثيراء ، الصمغ العربي .

ب - البلاسم الطبيعية .

الفصل الثالث عشر - (المواد المعدة للضفر والحفر وغيرها من المواد الاولية
 والمحاصيل الخام النباتية المنشأ) .

١ - المواد النباتية المستعملة من صناعة السلال ومن صناعة الحصر .

٢ - الحبوب القاسية والحفص (حبّات) والقشور والجوز المعدة للحضر

٣ - المواد النباتية المعدة للحشو (قطن الحقن والالياف النباتية والبحرية
 وما يماثلها) حتى المضفور منها .

٤ - المواد النباتية المعدة لصنع المكائس والفرشايات حتى المضفورة
 ما كان منها خاصا او مقصورا او مصبوغا .

٥ - المحاصيل الاخرى الخام النباتية المنشأ غير المذكورة ولا الداخلة
 في مكان آخر .

الفصل الرابع عشر - (الatrebe والاحجار والكلس بحالتها الطبيعية)

١ - الطباشير والatrebe الصباغية الخام .

أ - الطباشير المطحون المعد للبناء .

ب - الatrebe الصباغية .

٢ - الملح .

٣ - الكبريت

- ٤ - السنبادج وحجر الخفان وما شابههما حتى المسحوق منها .
- ٥ - الرخام والمرمر والفرانيت خاصا .
- ٦ - الاحجار الخام الاخرى المعدة للنحت والبناء .
- ٧ - الجص «احجار الجبصين»
- ٨ - الكلس .
- ٩ - بقايا الخزف وكساراته .
- ١٠ - العقيق .
- ١١ - المواد المعدنية غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر .

- أ - الطلق المعد للصناعة .
- ب - غيره من انواع الطلق .
- ج - الميكا الخام والكوارنس ورمل الزجاج
- د - كبريت الزرنيخ الاصفر «سم الفار»
- هـ - الاسفلت الطبيعي المعد لتبليط الطرق
- و - فحم الحطب حتى ما كان مسحوق او بشكل قوالب .

الفصل الخامس عشر - (الاشباب الخام)

- ١ - خشب الوقود قطعاً مستديرة او حطبا او اغصانا او حزما ، ونفايات الخشب ونشاراته .
- ٢ - الخشب المستدير الخام حتى المقشور منه او المشذب بالنفأس بعض التشذيب .

الفصل السادس عشر :

- الجلود الخام وشرانق دود الحرير والصوف الخام والشعر والابواب الخام .

الفصل السابع عشر - (الالياف النسيجية) .

- ١ - القطن والكتان والقنب .

ملحق رقم (٢)

الجدول (ب)

بالمنتجات الصناعية العربية التي يشملها التفضيل

الفصل الحادي عشر :

١ - دقيق الغلال

٢ - نشأ البطاطس

٣ - نشأ الجوب

٤ - النخالة بأنواعها

الفصل الخامس عشر :

١ - زيت بذرة القطن

٢ - زيت السمسم والطحينة ، كل هذه الزيوت سائلة كانت او مهدرجة.

٣ - زيت بذر الكتان

الفصل السادس عشر :

١ - محضرات اللحوم ومحفوظاتها ما عدا لحم الخنزير

٢ - محضرات الاسماك ومحفوظاتها

الفصل السابع عشر :

١ - غلوكوز

٢ - عسل السكر «العسل الاسود»

٣ - مصنوعات سكرية

الفصل الثامن عشر :

١ - الشوكولاته - شرط ان يكون السكر الداخلى فى صنعها مستخرجا

من خامات زراعية عربية .

الفصل التاسع عشر :

١ - اعجنة غذائية «المعكرونة بجميع انواعها»

٢ - بسكويت ولو مضافا اليه كاكاو او فواكه او سكر

الفصل العشرون :

- ١ - محضرات الحضر والنباتات الصالحة
للاكل واجزاؤها ♦
٢ - محضرات الاثمار واجزاؤها
٣ - محضرات النباتات الاخرى
واجزاؤها ♦
- كل هذه المنتجات محفوظة

الفصل الثاني والعشرون :

- ١ - الكحول الايثلية

الفصل لثالث والعشرون :

- ١ - عسل السكر غير الصالح للاستهلاك الغذائي (الميلاس)

الفصل الخامس والعشرون :

- ١ - الاسمنت ما عدا الاسمنت الابيض او الملون
٢ - الملح الحجري اليميني المطحون والمحفوظ

الفصل الثامن والعشرون :

- ١ - غاز حامض الكربونيك «اللامائي» مضغوط اومسيل بفضل الضغط
٢ - غاز الاكسجين مضغوط اومسيل بفضل الضغط ♦
٣ - حامض الكبريتيك «سلفوريك»
٤ - الغليسيرين
٥ - ادوية مركبة ومجهازات صيدلية

الفصل التاسع والعشرون :

- افلام ايجابية للسينما مظهرة «محمضة»

الفصل الثلاثون :

- ١ - ورنيش ممزوج او غير ممزوج بمواد ملونة
٢ - بويات والوان محضرة بالزيت

الفصل الحادى والثلاثون :

- ١ - الزيوت العطرية الطبيعية المفردة (غير الممزوجة) على ان تكون من
نباتات عربية المنشأ ♦
٢ - ماء الزهر وماء الورد ♦

الفصل الثاني والثلاثون :

الصابون العادي كتلا او مسحوقا بما فى ذلك صابون الكربوليك ♦
«ينظر الجدول (ج) فيما يختص بالصابون العادي المصنوع من»
زيت زيتون صرف

الفصل الرابع والثلاثون :

الثقاب «كسفریت» بجميع انواعه

الفصل الخامس والثلاثون :

١ - الاسمدة

٢ - تترات الجير

٣ - فوق فوسفات الجير «سوبر فوسفات» ♦

الفصل السادس والثلاثون :

١ - الجلود المدبوغة

٢ - جلود من جميع الانواع مطلية بالبرونز او مذهبة او مفضضة
او ملونة او كانت عليها رسوم او زخارف بارزة وما شابه ذلك ♦

٣ - جلود مصبوغة او مجهزة وجلود مدهونة بالوريش او ألك ♦

الفصل السابع والثلاثون :

مصنوعات الجلود المدبوغة بجميع انواعها ♦

الفصل الاربعون :

١ - خشب نشرة من خشب الجوز

٢ - الواح الخشب المتعكس «الكوتتروبلاكه» ♦

٣ - مصنوعات الخشب المطعمة بأية مادة كانت «الموازيك» ♦

٤ - الاثاث من خشب من جميع الانواع ♦

الفصل الثانی والاربعون :

الاثاث المصنوع من القش او الخيزران على الوجه التالي :

Plstacia Tcrebemthis

الفصل الرابع والاربعون :

- ١ - كرتون عادي (غير المشغول) لفائف او صفائح (طلبات) يزيد وزن المتر المربع منه على ٣٠٠ غرام *
- ٢ - ورق التغليف وورق الطباعة
- ٣ - كراسات ودفاتر مصنوعة من ورق ذي منشأ عربي

الفصل السادس والاربعون :

- ١ - خيوط الحرير الصناعي
 - ٢ - غزول الياق الحريري الصناعي «فيبران» *
 - ٣ - مطرقات الحريري الطبيعي
 - ٤ - اصناف العقادة من حرير طبيعي
 - ٥ - جميع المنسوجات الاخرى من الحريري الطبيعي صرفا او مخلوطا بمواد نسيجية اخرى من جميع الانواع *
 - ٦ - داتله من حرير صناعي *
 - ٧ - مطرقات من حرير صناعي *
 - ٨ - قماش مويليات من حرير صناعي *
 - ٩ - اصناف العقادة من حرير صناعي *
 - ١٠ - المنسوجات المصنوعة من خيوط الحريري الصناعي «فيبران» صرفا او مخلوطا بغزل قطني او صوفى *
 - ١١ - المنسوجات المصنوعة من خيوط الحريري الصناعي صرفا كانت او مخلوطة اذا كانت مطبوعة او مفننة او مزخرفة او مزينة او جاكارد مهما كان وزن المتر المربع منها *
 - ١٢ - المنسوجات المصنوعة من خيوط الحريري الصناعي «صرفا او مخلوطة» المادة التي لا يزيد وزن المتر المربع فيها على مائة غرام *
- اما اذا زاد وزن المتر المربع عن هذا الحد وثبت ان الخيوط الحريرية الصناعية المستخدمة في صناعة المنسوجات من منشأ عربي فأنها تتمتع بالتفضيل *

الفصل السابع والاربعون :

- ١ - غزل الصوف بجميع انواعه ♦
- ٢ - بسط وسجاجيد من صوف من جميع الانواع ♦
- ٣ - منسوجات من صوف صرف اذا ثبت انها من خيط صوف عربي ♦
- ٤ - الصوف المشط (التوبس) اليمني ♦

الفصل الثامن والاربعون :

- | | | |
|---|---|----------------------------|
| غير الملمعة | { | ١ - غزل قطن فوق نمرة ٤٠ |
| | | ٢ - غزل قطن تحت نمرة ٤٠ |
| | | ٣ - داتلات من جميع الاصناف |
| ٤ - مطرزات | | |
| ٥ - شرائط | | |
| ٦ - اصناف العقادة | | |
| ٧ - بسط ارجل «اقدام» | | |
| ٨ - منسوجات اخرى من قطن صرف ومن جميع الانواع يزن المتر المربع منها لغاية (١١٠) غرام ♦ | | |
| ٩ - منسوجات اخرى من قطن صرف ومن جميع الانواع يزن المتر المربع منها اكثر من (١١٠) غرام ♦ | | |
| ١٠ - منسوجات من قطن مخلوطة بمواد نسيجية اخرى ومن جميع الانواع ♦ | | |

الفصل التاسع والاربعون :

النسيج المصنوعة من الياف الجوت محلية كانت هذه الالياف او مستوردة

الفصل الخمسون :

- ١ - القطن المندوف
- ٢ - القطن المطهر (الطبي)

الفصل الحادى والخمسون :

١ - منسوجات اثواب من اصناف شغل السنارة من جميع مواد النسيج .

٢ - جميع الاشياء الاخرى من شغل السنارة بما فى ذلك الملابس الداخلية والجوارب .

الفصل الثانى والخمسون :

١ - ملابس واجزاء ملابس من جميع مواد النسيج .

٢ - يياضات واجزاء يياضات من جميع الانواع ومن مختلف مواد النسيج .

٣ - جميع الاصناف الاخرى المخيطة او الجاهزة من نسيج عربي بما فى ذلك السطاطين « الحرامات » والمناشف « البشكير » والحيام . . . الخ .

الفصل الرابع والخمسون :

١ - الاحذية بجميع انواعها المصنوعة من الجلد ذى المنشأ العربي .

٢ - احذية بساق طويل او قصير مصنوعة من مطاط .

الفصل الثامن والخمسون :

١ - مصنوعات من رخام عربي او مرمر عربي من جميع الانواع .

٢ - مصنوعات من اسمنت او اسمنت مسلح « خرسان » من جميع الانواع .

٣ - مصنوعات من اسمنت ليفي « اترنيت » من جميع الانواع .

الفصل السادس والخمسون :

مضلات وشماسي .

الفصل التاسع والخمسون :

١ - طوب ناري « الطابوق » .

٢ - القيشاني والصيني المزخرف .

٣ - الادوات الصحية والمواسير والموصلات من الفخار العادي .

٤ - الاسنان الصناعية .

الفصل الحادى والستون :

• مصنوعات العقيق اليمنى

الفصل الثانى والستون :

افران الطبخ والمدافىء العاملة بالمازوت والمصنوعة من حديد الصلب ومن صفائح الحديد او الفولاذ •

الفصل الثالث والستون :

« الاسرة والطاولات والمقاعد واثاثات اخرى من الحديد او الصلب ومنشآت معدنية وخزانات ومستودعات الوقود والمياه » •

الفصل الرابع والستون :

• حنفيات من نحاس

الفصل الحادى والسبعون :

• احرف الطباعة

الفصل الثانى والسبعون :

- ١ - المضاعد الكهربائية باستثناء محركاتها •
- ٢ - المضخات الزراعية باستثناء محركاتها •
- ٣ - خزائن وواجهات التبريد من سعة عشرين قدما مكعبا فأكثر •

الفصل الثالث والسبعون :

١ - اللبمبات الكهربائية شرط ان تكون فوارغها الزجاجية من منشأ عريبى •

٢ - بطاريات السيارات (جماعات) شرط ان تكون اجزاؤها محلية الصنع •

الفصل الثمانون :

• الاسلحة الحربية

الفصل الحادى والثمانون :

• الذخائر الحربية

الفصل الثانى والثمانون :

• مصنوعات من لدائن اصطناعية (بلاستيك) •

الفصل الثالث والثمانون :

فرش الملابس والاحذية ولاعمال الدهان من جميع الانواع •

الفصل الخامس والثمانون :

١ - الخيوط المعدنية المسحوبة المقتولة للتطريز لتجهيز الملابس •

٢ - الخيوط المعدنية المضمومة الى مواد نسيجية •

تم اعداد هذا الجدول في يوم الخميس في السابع والعشرين

من شهر اغسطس « آب » سنة ١٩٥٣ « لبنان » •



ملحق رقم (٤)

الجدول (ج)

المواد الصناعية التي تستفيد من تخفيض في الرسوم الجمركية قدره (٥٠٪) من التعريفات العادية .

١ - الفصل الرابع

١ - زبدة طازجة أو ملحقة حتى ما كان منها مصهورة (السمن أو المسلى) .

٢ - جبن قشقوال .

٣ - جبن أبيض بجميع أنواعه .

٢ - الفصل الثامن

١ - القمر الدين .

٢ - الملين (آ) .

٣ - الفصل التاسع

البن المحمص والمطحون والمحفوظ المعب في اليمين .

٤ - الفصل الخامس عشر

زيت الزيتون بما في ذلك زيت السلفور (الجفت) سواء كان سائلا أو مهدرجا .

٥ - الفصل الثالث والعشرون

١ - كتل الشوندر (البنجر) .

٢ - الكسب من حبوب وأثمار زيتية وغيرها .

٣ - الاعلاف الصناعية .

٦ - الفصل الثاني والثلاثون

الصابون العادي المصنوع من زيت الزيتون صرف ولو كان مضاف اليه زيت غار .

٧ - الفصل الثالث والثلاثون

الفراء الحيواني .

٨ - الفصل الرابعون

مصنوعات وتماثيل من خشب الزيتون •

٩ - الفصل السادس والاربعون

خيوط الحرير الطبيعي وغزول مشاقته •

١٠ - الفصل الخمسون

جبال عادية (أمراس) أو غايطة وخيوط مصقولة ودوبارة من مواد نسيجية عربية •

١١ - الفصل الستون

١ - الزجاج والبلور صفائح وألواح من جميع الانواع •

٢ - الاشياء المصنوعة من الزجاج والبلور المنفوخ أو المكبوس لا سيما ما كان منها للاستعمال المنزلي •

٣ - زجاجات وقوارير وقناني من جميع الانواع •

٤ - مصنوعات زجاجية لمعاقل الكيمياء والاجهزة العلمية • • • الخ •

٥ - أصناف من منتجات صناعة الاقداح وجميع قطع طواقم الموائد أو التواليت من الانواع العادية باستثناء (الكريستال ونصف الكريستال)

٦ - زجاجات لمبات (زجاج مصابيح كيروسين) •

٧ - فوارغ اللمبات الكهربائية (بشرط أن تكون صناعة عربية) •

١٢ - الفصل الثاني والثمانون

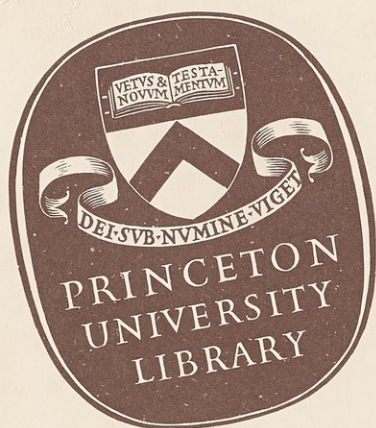
المصنوعات الصدفية •

الجدول (د)

جدول صناعات التجميع وتتمتع المنتجات المدرجة فيه بتفضيل
كمركي قدره عشرون بالمائة من التعريفه العادية المطبقة في البلد العربي
المستورد •

ويشترط أن لا تقل كلفة اليد العاملة المحلية والمادة الاولية
العربية أو كليهما عن عشرين بالمائة من مجموع سعر الكلفة •
تحدد صناعات التجميع التي تتمتع بهذا التفضيل من قبل المجلس
الاقتصادي في ضوء الاعتبارات الاقتصادية لدول الجامعة العربية •





Princeton University Library



32101 061871776

